الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية – تصدر عن كلية الدفاع الوطني – العدد الثالث مايو 2016

مجلس التنسيق الإماراتي السعودي المضمون والأهداف والدلالات

أهم التحولات الدولية والإقليمية وتأثيرها في أمن دولة الإمارات

طحنون بن زايد:

تمتلك الإمارات رؤية دبلوماسية نموذجية وسياسة خارجية حكيمة

كلمـــة القائـــد

اللـواء الركـن طيار
رشـاد محمد سالم السعـدي
قائد كلية الدفاع الوطني

إن كلية الدفاع الوطني لا تتوانى عن الاستثمار في أية فرصة من شأنها أن تعزز رؤيتها، وتنفيذ الرسالة التي أنشأت من أجلها، ويسعى منتسبو الكلية من مختلف الرتب والدرجات من خلال مواقعهم ووظائفهم أن يكون لهم دور فاعل في الحفاظ على المكانة التي بلغتها الكلية، بل والعمل بكل تفانٍ وإتقانٍ من أجل تحقيق المزيد من الطموحات، ولم يكن أي منتسب بحاجة لحافز شخصيَ لكي يبذل كل نفيس من أجل الوطن الذي يمنح أبناءه كل شيء، وذلك أن قواتنا المسلحة تألقت في سماء العطاء للوطن، ولا يوجد موقع فيها لمتخاذل أو متردد، وقد أصبحت أمنية كل عسكري فيها أن يقدم جلَ ما يستطيع من أجل الإمارات، لذلك كبرت الطموحات، وعلت أمنيات العطاء لتتجلى في أعلى المراتب.

لقد كان عام 2015 عاماً استثنائياً في مسيرة دولة الإمارات، إذ سطَرت من خلاله دماء شهداء الوطن بحروف من ذهب لتكتب تاريخاً وإنجازاً في مجال نصرة الحق، ومجال الإنسانية والحق والدين والوفاء للعروبة، مرتكزةً على القيم التي تميز أهل الإمارات، والتي تعلمناها وتربينا عليها من المغفور له بأذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حكيم العرب، متسلحة بصادق النوايا وقوة الإيمان، وبالولاء المطلق لقيادة حكيمة وواعية ومخلصة، فقد كانت الوقفة السامية للوطن متمثلة بالقرارات الشجاعة للقيادة في الوقوف بجانب الحق ونصرته، وتجسد التلاحم الوطني بتلقائية تعكس نقاء الأصالة الإماراتية، والحس الوطني الراقي لدى أطياف المجتمع وأفراده ومؤسساته.

لقد كان للاستجابة السريعة لدولة الإمارات في الانضمام إلى التحالف العربي ضمن عاصفة الحزم وإعادة الأمل دورٌ كبير في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العسكرية، ودرء خطرٍ داهمٍ كان يتربص بدول الخليج، ويهدد أمن دول المنطقة تهديداً كبيراً.

ولكي تضطلع الكلية بدورها، فقد عملت على تضمين منهاج دورة الدفاع الوطني 2015-2016 الثالثة بالأحداث والقضايا الإقليمية، وتمكين الدارسين العسكريين والمدنيين من التعرف على البيئة الاستراتيجية، ومؤثراتها وفهم عناصر قوة الدولة، وأساليب توظيفها من خلال مواكبة الأحداث، وفهم ومتابعة المتغيرات، وذلك ليخرجوا بمحصلة من المعارف الاستراتيجية، والمهارات التخطيطية والقيادة التي تمكنهم من العودة لوظائفهم برؤى أكثر شمولية في مجال التفكير، والتخطيط، ورسم السياسات الوطنية، كما كان لأعضاء هيئة التوجيه دورٌ بارز في ربط البرامج الأكاديمية بالواقع، وتوجيه سير العملية التعليمية بأسلوب علمي تفاعلي يناسب تماماً مستوى الدارسين وخبراتهم، وتحفيز دافعيتهم للتعلم والبحث، لذلك كان الشأن اليمني حاضراً في هذه الدورة.

وتدل المؤشرات الأولية على نجاح كلية الدفاع الوطني في أعوامها الثلاثة الأولى، نتيجة للدعم الذي تتلقاه من المجلس الأعلى للكلية ، ومن القيادة العامة للقوات المسلحة ، وتعاون مؤسسات الدولة والمسئولين، إضافة إلى كفاءة وتميَز كافة العاملين بالكلية.

ومن خلال هذا العدد من مجلة الدفاع الوطني السنوية تتواصل جهود أسرة التحرير لتقديم موضوعات متنوعة، تثري من خلالها فكر القارئ طبقاً لاهتمامه، وذلك بأقلام مميزة، ولا يسعنا في قيادة الكلية إلا أن نوجه لهم أسمى معاني التقدير والاحترام وإلى كل مؤسسات الدولة، وكل من ساهم في إخراج هذا العدد من أصحاب الأقلام والأفكار الذين ساهموا وشاركوا بمقالاتهم وتحليلاتهم المميزة، ويطيب لي أن أتوجه للجميع ببالغ الثناء وأخلص الأمنيات بدوام التقدم والسداد.

ختامًا أهنئ خريجي دورة الدفاع الوطني الثالثة الذين شرفوا الكلية بمستواهم الممتاز كمجموعة طموحة، تسعى إلى خدمة الوطن، والمضي بالإمارات للأمام بخطى واثقة وهمم عالية، لأنهم مؤمنون بحق الوطن عليهم، وبالقيادة الرشيدة، وسمو الأهداف، وواثقون بأنفسهم تمام الثقة، وفقهم الله جميعاً لما فيه الخير للإمارات العربية المتحدة.

غلاف العدد

خص سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني مجلة كلية الدفاع الوطني بحوار صحفي أكد من خلاله بأن فكرة إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني جاءت انسجاماً مع رؤية المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد، و رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- والتي تمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من مواكبة التطورات والتغيرات التي تطرأ على البيئة الأمنية والاستراتيجية، و التي تشهدها المنطقة و العالم.

مجلس التنسيق السعودي – الإماراتي
المضمون والأهداف والدلالات
السياسية والإستراتيجية

8

جسدت مسيرة مجلس التعاون
التطلعات والأهداف إلى واقع
ملموس

28

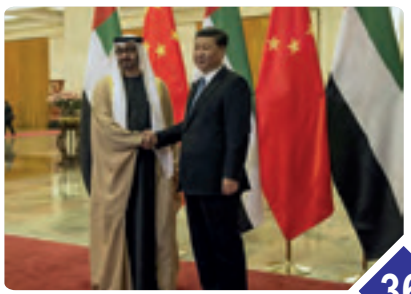

نحو علاقات إستراتيجية
شاملة بين الإمارات
والصين

36

عسيري: العملية تسير نحو أهدافها التي ستتحقق بجهود التحالف وأبناء اليمن الشرفاء

66

تحديات الفضاء الإرهابي في زمن التطرف والإرهاب

80

الرابع من سبتمبر ودوره في تعزيز عناصر قوة الدولة الشاملة

100

الإمارات منارة للعمل الإنساني في المنطقة والعالم

114

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن وجهة نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية

تصدر عن كلية الدفاع الوطني - القيادة العامة للقوات المسلحة - الإمارات العربية المتحدة

تأسست في يونيو عام 2014

الإشراف العام :

اللواء الركن طيار / رشاد محمد السعدي

رئيس التحرير:

العميد الركن/ عبدالله سالم الزعابي

مدير التحرير :

المقدم الركن/ يوسف جمعة الحداد

هيئة التحرير :

عقيد دكتور/ البدر الشاطري

الدكتور/ صالح لافي المعايطه

سميرة ناصر باسلوم

سلوى محمد المرزوقي

التحرير والملكية الفكرية والتدقيق اللغوي :

عوني عبدالرحيم الخطيب

الإشراف الفني :

النقيب / أحمد سليمان الشحي

الإخراج والتصميم :

علي سالم الشحي

خليل اسماعيل الحوسني

التصوير :

محمد رمضان البلوشي

لايام كلايتون

أرشيف الصور :

أحمد عبدالله البلوشي

الدفاع الوطني
National Defense

كلمـة التحرير

العميد الركن
عبدالله سالم الزعابي
رئيس التحرير

نبارك لكم هذا العدد من مجلة الدفاع الوطني الذي يحتضن نخبة العمل الفكري للدارسين والباحثين في كلية الدفاع الوطني، و قد صدر هذا العدد متزامناً مع حفل تخرج دورة الدفاع الوطني الثالثة، بعد أن أنهى منتسبوها عاماً من العمل البحثي، وقد جاء محتوى هذا العدد من مجلتنا الغراء مواكباً أيضاً للقضايا الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية و العالم، ذلك تأكيداً من كلية الدفاع الوطني على أننا عازمون على تقديم كل ما من شأنه أن يرتقي بالجهد البحثي كماً ونوعاً، وإننا ماضون فيما كنا قد بدأنا فيه بتوفير منصة فكرية للدارسين، والباحثين والمفكرين من الدولة و من خارجها، خاصة وإننا ندرك أن العمل الفكري هو أصل الإنجازات، والتطور، والنماء للشعوب، فلا يمكن أن تتحقق مسيرة تنمية لدولة ما، أو أن تتمكن من تخطي العقبات الكَؤود التي تحول دون بلوغها حالة الأمن الوطني المنشودة، ما لم تلجأ إلى المفكرين الاستراتيجيين، والاستئناس بما قدموه من رؤىً وأراء واجتهادات فكرية.

ونحن اليوم في كلية الدفاع الوطني نؤمن بأن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن لتبلغ ذلك الرقي والحضارة، أو أن تنعم بالأمن والسلام لولا يقين قيادتها الرشيدة بأن التطور والنماء لن يتم إلا باستشراف المستقبل، والتخطيط له، وذلك جوهر الحكمة في القيادة بأن نمضي للمستقبل ومعنا إرث ماضينا، وها هي مجلة الدفاع الوطني تطل عليكم بمواضيعها الشائقة التي تهم صانع القرار، والباحث، والدارس، وكل من يؤمن بأن ثمرة المعرفة الإنسانية لا يمكن أن يتم الاستدلال عليها في الكلام الملفوظ بل في الكلام المكتوب، الذي يستند إلى الدروس المستفادة من تجارب الماضي، والأخذ بكل ما هو جديد ونافع في عالم المعرفة الإنسانية.

و لا يفوتني في هذا العدد أن الفت نظركم إلى أن مجلة الدفاع الوطني جاءت منسجمة مع مبادرات إثراء المعرفة والحركة الفكرية التي أطلقها سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي" رعاه الله"، وأخص منها مبادرة "تحدي القراءة العربي"، آملين من الله أن ترفد مجلتنا تلك المبادرات بكل ما هو نافع وبنّاء في سبيل تحقيق رؤية قيادتنا الرشيدة.

كما أود الإشارة إلى ما أورده الفيلسوف لدفيج فتجنشتين حيث قال " حدود لغتي هي حدود معرفتي"، ذلك أن المعرفة واللغة مقترنتان، ولا يمكن أن ترتقي المعرفة إلا برقي اللغة والعكس صحيح، لذلك حرصنا على أن تكون اللغة البحثية التي تنتهجها مجلتنا غير قاصرة عن إيصال المعرفة والرؤى الاستراتيجية التي تناولها الباحثون في هذا العدد.

بالإنابة عن هيئة تحرير مجلة الدفاع الوطني أتقدم بعاطر الشكر ، و وافر الامتنان لكل من أسهم في إثراء هذا العدد بنتاجه البحثي و جوهر فكره، متمنياً لكم قراءة ممتعة ونافعة، وأدعوكم جميعاً إلى تقديم مساهماتكم في سبيل الارتقاء بمجلتنا الغراء، وإني لأسال الله الحكيم أن يسدد خطانا في هذا الإنجاز، لنبلغ بمجلتنا مصاف المجلات العالمية في ظل قيادتنا الرشيدة، والله من وراء القصد.

مجلس التنسيق السعودي – الإماراتي

المضمـــون والأهـــداف والـــ

بقلم :
المقدم ركن يوسف جمعه الحداد
رئيس تحرير مجلة درع الوطن
yas.adc@gmail.com

مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي الذي تم الإعلان عنه في السادس عشر من مايو 2016 يمثل مرحلة جديدة في مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين، من شأنها تعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما، ويؤكد في الوقت ذاته خصوصية العلاقة بين الدولتين، قيادة وشعباً، خاصة في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها المنطقة وتشهد فيها تغيرات ومستجدات خطيرة، تلقي بظلالها السلبية على أمن واستقرار العديد من دولها.

دلالات السياسية والاستراتيجية

التوقيت الذي تم الإعلان فيه عن هذا المجلس يعكس حكمة قيادتي الدولتين، خاصة في ظل الشائعات التي كانت تتحدث في الآونة الأخيرة عن بوادر خلافات بين الدولتين إزاء بعض أزمات وقضايا المنطقة، وخاصة الأزمة اليمنية، لكن حرص كل من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، على حضور مراسم توقيع اتفاق تأسيس هذا المجلس الاستراتيجي، كان أبلغ رد على هذه الأصوات المغرضة التي تحاول إثارة البلبلة والتشويش على العلاقات القوية التي تربط بين الدولتين.

قراءة ردود الأفعال المختلفة، سواء داخل الدولتين أو في الخارج، تشير إلى أن هذا المجلس سيمثل دعماً للعمل الخليجي والعربي المشترك على حد سواء، ليس فقط لإيمان قيادتي الدولتين بأهمية العمل على تعزيز مسيرة العلاقات الخليجية والعربية لمواجهة التحديات المشتركة، وإنما أيضاً لما يتمتعان به من ثقل سياسي واستراتيجي واقتصادي، يؤهلهما لقيادة

المرحلة الراهنة في العمل العربي المشترك، والبناء على ما تم إنجازه من تعاون بين الدولتين خلال العامين الماضيين في العديد من الملفات الإقليمية الحساسة، سواء فيما يتعلق بعمليتي عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اليمن، أو فيما يتعلق بالتنسيق المشترك لمواجهة مخاطر التطرف والإرهاب في المنطقة، أو فيما يتعلق بالتصدي لمحاولات التمدد الإيراني في دول المنطقة.

أولاً: مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي .. مرحلة جديدة من العلاقات والشراكة

وقعت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في السادس عشر من مايو 2016 محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي، بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في قصر السلام بمدينة جدة السعودية. وجاء

> التوقيت الذي تم الإعلان فيه عن هذا المجلس يعكس حكمة قيادتي الدولتين

توقيع هذا الاتفاق ليؤكد عمق الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وحرص قيادتهما على الانطلاق بمسار العلاقات الثنائية نحو مرحلة جديدة في المجالات كافة، خاصة أن مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي يهدف إلى التشاور والتنسيق في الأمور والمواضيع ذات الاهتمام المشترك في المجالات كافة، حيث سيجتمع بشكل دوري وذلك بالتناوب بين البلدين، ويجوز لرئيس هذا المجلس إنشاء لجان مشتركة متى دعت الحاجة إلى ذلك وتسمية أعضائها، وتعقد اللجان المشتركة التي يكونها المجلس اجتماعاتها بشكل دوري، وذلك بالتناوب بين البلدين.

فعلى الرغم من أن البلدين تجمعهما شراكة تاريخية مع باقي دول الخليج ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، فإن العلاقات الإماراتية-السعودية بشكل خاص، كانت تتميز على الدوام بالتقارب الوطيد، ولا سيما أن القيادة الإماراتية كانت ولا تزال ترى في السعودية عمقاً استراتيجياً في محيط إقليمي متذبذب، وهذا ما عبرت عنه تصريحات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد

الأعلى للقوات المسلحة، بمناسبة الإعلان عن هذا المجلس، حيث أكد سموه عمق ما يربط البلدين الشقيقين من علاقات أخوية وصلبة تستند إلى إرادة قوية ومشتركة لتحقيق مصالح البلدين وتعزيز دورهما في تحقيق أمن المنطقة واستقرارها، مشيراً إلى أن التحديات الماثلة أمام المنطقة تحتم مضاعفة الجهود والتنسيق المكثف والتشاور المستمر لمواجهة الأجندات الخارجية ومخاطر الإرهاب والتطرف. وأشاد سموه بالدور المحوري الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ورؤيته الثاقبة لمجريات الأحداث في المنطقة والتعامل معها وفقاً لمقتضيات أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة ورعاية مصالحها وحرصها على تماسك ووحدة الصف العربي وتضامنه.

وعلى هذا، فإن مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي الجديد يمثل تطوراً نوعياً في

> مجلس التنسيق يمثل دعماً للعمل الخليجي والعربي المشترك على حدٍ سواء

مسار العلاقات الثنائية، وينتقل بها إلى طور استراتيجي جديد يقوم على آلية واضحة للدفع بها إلى مستويات أعلى وآفاق أرحب بما يخدم الرؤية المشتركة التي تتقاسمها قيادتا البلدين منذ سنوات وعقود، قبل أن تتحول بمناسبة المجلس الجديد إلى التزام مشترك من جانب الدولتين بتحمل مسؤولية الدفاع عن القضايا الخليجية والعربية. فضلاً عما سبق، فإن مجلس التنسيق الجديد سيعزز من الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، خاصة أن هذا المجلس يعطي لهذه الشراكة الشكل المؤسسي، باعتباره الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لقيادتي البلدين للوصول إلى العلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع، تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنموية والتعاون البيئي والعلمي.

منذ الإعلان عن تشكيل مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي، كان هناك ترحيب رسمي وشعبي به، باعتباره يجسد قوة العلاقات بين الدولتين، وتميزها، خاصة على المستوى الشعبي، وقد جسدت تغريدات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي للملايين من أبناء الشعبين عمق العلاقات الأخوية بين الشعبين، ووعيهما بأهمية التنسيق والتلاحم بين البلدين لمصلحة

القيادتان الحكيمتان
للبلدين تأخذان
الإمارات والسعودية
إلى آفاق أرحب في
المستقبل

تقود الإمارات
والسعودية المساعي
العربية الرامية
لتمكين المنطقة
من مواجهة الأخطار

علاقة الإمارات
والسعودية
الصلبة تحقق
أمن
وإستقرار المنطقة

الإمارات والسعودية
يمتلكان إقتصاداً
قوياً وجيشاً قوياً
ورؤية وطموح
للمستقبل

خليفة بن زايد
وسلمان بن
عبدالعزيز يهدفان
إلى خير الوطن
والمواطن والأمة

خصوصية علاقة
البلدين تستند إلى الإرث
المشترك بين أبناءها في
ظل القيادة الحكيمة
للبلدين

العلاقة الإماراتية
السعودية نموذج
إيجابي ومشرق
للعلاقات العربية –
العربية

العمل الإماراتي
السعودي قوي
ومنظم ومؤثر ويهدف
إلى خير دول المنطقة
ومستقبلها

منطقة الخليج والأمة العربية ولمواجهة مؤامرات القوى الأجنبية وأذنابها والقضاء على الجماعات المتطرفة، ورسم خريطة طريق لمستقبل زاهر.

ثانياً: مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي.. رسائل سياسية واستراتيجية عديدة

ينطوي هذا المجلس على العديد من الدلالات والرسائل السياسية والاستراتيجية المهمة، لعل أبرزها:

أنه يؤكد أن العلاقات السعودية-الإماراتية تجاوزت الشكل التقليدي، وانتقلت إلى مرحلة جديدة من التنسيق الاستراتيجي كنقلة نوعية في العلاقات العربية-العربية، فهذا المجلس، يجسد بحسب كثير من المراقبين، حالة خاصة من التعاون قائمة ما بين الدولتين المرتبطتين ببعضهما أكثر من أي بلدٍ خليجي آخر، وتتقارب رؤاهما ومواقفهما إزاء قضايا المنطقة المختلفة. ولعل من يتابع مسار تطور العلاقات بين الدولتين خلال العامين الماضيين، يدرك أن تشكيل هذا المجلس هو نتاج لحال غير مسبوقة من التفاهم السياسي بين الدولتين، بدأت ملامحه ترتسم بوضوح في السادس والعشرين من مارس 2015 مع انطلاق «عاصفة الحزم»؛ مروراً بتضامن دولة الإمارات العربية المتحدة القوى مع السعودية في الخطوات التي اتخذتها ضد إيران وحزب الله منذ نهاية يناير الماضي بعد الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، وانتهاء بالتنسيق فيما بينهما بشأن الحملة ضد تنظيم القاعدة في اليمن في مايو الجاري.

ولا شك في أن الأهداف التي يسعى هذا المجلس الجديد إلى تحقيقها خلال الفترة المقبلة، يؤكد أن الشراكة بين الدولتين تتجه نحو مرحلة جديدة، لأن ثمة إدراكاً متبادلاً لدى قيادتي الدولتين بأهمية توحيد المواقف الثنائية، لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المشتركة. ولعل ما يعطي أهمية لهذا المجلس أن الشراكة بين الجانبين لم تعد تقتصر على الأبعاد السياسية والاستراتيجية، بل تتضمن أيضاً التوافق حول الرؤى الاقتصادية، خاصة أن البلدين ينتهجان استراتيجية متشابهة تنطلق من وقف الاعتماد على الموارد النفطية، والسعي لإنشاء صناعات ثقيلة تكون عماداً للاقتصاد الوطني خلال السنوات المقبلة.

يمثل هذا المجلس أبلغ رد على الشائعات التي حاولت بعض الأصوات المغرضة ترديدها في الآونة الأخيرة بشأن وجود خلافات بين الدولتين، ولاسيما فيما يتعلق بإدارة الملف اليمني، ولهذا، فإن الإعلان عن تأسيس مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي يمثل صفعة لمثل هذه الأصوات، وغيرهم من المتربصين والحاقدين، والذين سيعملون على التقليل من شأن هذه العلاقة أو محاولة شق هذه العلاقة والإساءة لها، كما فعلوا خلال الفترة الماضية، لكن كل محاولاتهم باءت وتبوء بالفشل، لأن علاقة

> التحديات الماثلة أمام المنطقة تحتم مضاعفة الجهود والتنسيق والتشاور لمواجهة الإجندات الخارجية

البلدين أعمق وأقوى وأبعد من أن تؤثر عليها إشاعات مغرضة أو أكاذيب ملفقة.

هذا المجلس يشير إلى إدراك الدولتين أهمية وجود آلية سريعة لبحث المستجدات والقضايا العاجلة، وفي هذا فإن هناك من يرى أن المجلس الجديد هو محاولة لبلورة أداة جديدة تتجاوز تعقيدات آليات العمل التقليدية، سواء فيما يتعلق بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو جامعة الدول العربية، والتي تخضع آليات عملهما لقواعد جامدة، بل إن مصدراً دبلوماسياً خليجياً رأى أن هذا المجلس الجديد جاء «تعبيراً عن حالة إحباط غير معلنة من آلية عمل مجلس التعاون وتباطؤ خطوات التنسيق الجماعي الخليجي، مما اضطر البلدين للبحث عن بدائل تتيح لهما العمل بوتيرة أسرع، معتبراً أن تشكيل هذا المجلس هو محاولة للتحرر من القيود التي أعاقت تنفيذ دول أخرى في المجلس لبعض الاستحقاقات والاتفاقات التي كانت تهدف إلى تطوير منظومة العمل الخليجي.

وهناك من يرى أن مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي يعني أن إطار التنسيق بين البلدين قد انتقل إلى مرحلة خاصة جداً في ملفات بعينها تتطلب تنسيقاً وثيقاً، من شأنه تحقيق سرعة الاستجابة والتنفيذ لأي تحديات سياسية أو أمنية، قد تطرأ في المحيط الإقليمي، وخاصة في غياب واضح للدور الأمريكي عن المنطقة، وتنامي التحدي الإيراني في مناطق جغرافية كانت في الأمس القريب بعيدة عن ساحة الاقتتال الإقليمي.

يبعث المجلس الجديد برسالة حازمة لأية أطراف خارجية تحاول تعكير صفو العلاقات بين الدولتين، أو تسعى لإثارة البلبلة بشأن مواقفهما إزاء قضايا المنطقة، وخاصة بالنسبة لإيران، التي تراهن دوماً على وجود خلافات أو انقسامات بين الدول الخليجية والعربية بوجه عام، وتسعى إلى استثمار ذلك في التأكيد على أنها القوة الرئيسية في المنطقة. ولهذا فإن مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي سيمثل تأكيداً ليس فقط لقوة العلاقات السعودية-الإماراتية، وإنما أيضاً لوحدة الصف الخليجي. وقد يمثل رادعاً لإيران للتوقف عن تصريحاتها ومواقفها الاستفزازية تجاه الدولتين، والابتعاد عن إثارة الأزمات معهما خلال الفترة المقبلة.

نظراً لأن هذا المجلس جاء في توقيت بالغ الدقة، فإن من الطبيعي أن يسعى إلى التصدي والتعامل الحاسم والسريع مع ملفات كثيرة تمثل أولوية ليس فقط للسعودية والإمارات، وإنما لباقي دول المنطقة، سواء تعلق الأمر باليمن أو التدخلات الإيرانية في دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، إلى سوريا، والعراق، ومحاولات تطويق الخليج من باب

> العلاقات السعودية الإماراتية تجاوزت الشكل التقليدي وأنتقلت إلى مرحلة جديدة من التنسيق الإستراتيجي

المندب في خليج عدن، إلى سواحل الخليج في مضيق هرمز. ومن الطبيعي كذلك أن يكون الملف النفطي من ضمن الملفات التي سيتعامل معها، المجلس الجديد، بالاتفاق على استراتيجية التعامل مع سياسة الإنتاج والأسعار والأسواق «ومعركة اتخاذ القرار المناسب في أوبك وخارجها» بما يتلاءم مع مصالح البلدين ودول المنظمة، دون النظر إلى موافقة إيران أو قبولها بذلك.

ثالثاً: مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي وتأثيره على العمل الخليجي والعربي المشترك

كان لافتاً للنظر أن اتفاق تأسيس مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي نص على نقطة مهمة، وهي أن إنشاء المجلس والمهام الموكلة له لا يخل بالالتزامات والتعاون القائم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في تأكيد بالغ على حرص الدولتين على منظومة مجلس التعاون

> ثمة إدراك متبادل لدى قيادتي البلدين بأهمية توحيد المواقف الثابتة لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المشتركة

لدول الخليج العربية، وتفويت الفرصة على أية أصوات أو أطراف تحاول التشكيك في هذه الخطوة، وأنها تأتي على حساب العمل الخليجي المشترك، بل إن هناك من يرى أن هذا المجلس الجديد، وبما ينطوي عليه من دلالات سياسية واستراتيجية عميقة، ينبغي ألا يقتصر على دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقط، بل يجب جذب أكبر عدد ممكن من الدول الخليجية بشكل خاص والعربية بشكل عام التي تشترك معهما في القيم والمصالح. فالأخطار لا يمكن احتواؤها بالعمل بين البلدين وحسب، بل تتطلب العمل بشكل أوسع مع دول أخرى من الممكن أن يكون لها دور فاعل في المساعدة في احتواء مثل تلك الأخطار، لأن تلك الأخطار كبيرة ومتشعبة، وبالتالي تتطلب حجماً دولياً أكبر من التعاون.

متابعة ردود الفعل العربية المرحبة بهذا المجلس تشير إلى تزايد الآمال المعقودة عليه في دعم العمل العربي المشترك خلال الفترة المقبلة، فقد رحبت جامعة الدول العربية، بتشكيل المجلس التنسيقي السعودي-الإماراتي. وقال السفير أحمد بن حلي

نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، في تصريح له: «إن الجامعة العربية تدعم وتساند أي تقارب بين أي دولتين عربيتين في أي إطار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وهذا المجلس يخدم البلدين كما يخدم العمل العربي المشترك بشكل عام». كما أشاد أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي، بإنشاء مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي، وثمن الجروان الدور الرائد لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، مؤكداً أن مجلس التنسيق بين الرياض وأبوظبي يمثل دعماً محورياً للعمل العربي المشترك.

وهذا لا شك دليل على أن العالم العربي ينظر بارتياح كبير لمجلس التنسيق السعودي-الإماراتي الجديد، باعتباره القاطرة التي يمكن أن تقود التضامن العربي وترسيخ السلام والأمن الإقليمي،

> العالم العربي ينظر بإرتياح كبير لمجلس التنسيق بإعتباره القاطرة التي تقود التضامن العربي وترسيخ السلام والأمن الإقليمي

خاصة أن هذا المجلس يأتي في وقت بالغ الدقة بالنظر لطبيعة التحديات التي تواجه العالم العربي، ومن ثم فإنه يمثل نوعاً من التأطير لدور سعودي-إماراتي متنام على أكثر من صعيد إزاء القضايا العربية، فضلاً عن سياسة البلدين الناجحة في مواجهة التيارات المتطرفة، والتصدي للحركات الإرهابية التي تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، وبدا هذا واضحاً في التنسيق الناجح بينهما في الحملة الأخيرة ضد تنظيم القاعدة في اليمن في وقت سابق من شهر مايو الجاري، والتي أسفرت عن طرده من مدينة المكلا في حضرموت، الأمر الذي يؤكد توافق الدولتين بالنسبة لإدارة الملف اليمني، إذ إن هذه الحملة الناجحة ضد القاعدة في اليمن لم تكن لتتم دون عمل عسكري مشترك بين البلدين، وهي عملية وصفها مراقبون خليجيون بـ«قمة التنسيق العسكري» بين البلدين.

طحنون بن زايد:

الإمارات تمتلك رؤية دبلوماسية نمـــــ

وذجية وسياسة خارجية حكيمة

خص سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني مجلة كلية الدفاع الوطني بحوار صحفي أكد من خلاله بأن فكرة إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني جاءت انسجاماً مع رؤية المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد، و رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله- والتي تمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من مواكبة التطورات والتغيرات التي تطرأ على البيئة الأمنية والاستراتيجيـــــــة، و التي تشهدها المنطقة و العالم.

وأكد سموه بأن الإمارات وقفت إلى جانب الأشقاء في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والتحالف العربي، من مبدأ مناصرة القضية العادلة و المشروعة للشعب اليمني، وحقه في العيش الكريم في أمن واستقرار وكرامة.

وأضاف سموه بأن شهدائنا مصدر فخر و اعتزاز، فهم الأبطال الذين بفضلهم- بعد الله سبحانه وتعالى- نستنشق العزة والكرامة والمجد، وهم من أعلوا راية الوطن وذادوا عن حماه بأرواحهم، وهم مصدر إلهام للأجيال القادمة، فهم يعلمون أبناءنا أسمى معاني التضحية بالنفس، كما أن أسر الشهداء تعد مصانع الرجال، فهي من ربّت أبنائها على حب الوطن والذود عن حياضه ومقدراته، والقيادة الرشيدة في دولة الإمارات تعتز بشهداء الوطن.

وأضاف سموه بأن دولة الإمارات رائدة في مجال المساعدات الإنسانية، وهي تستمد رؤيتها من النهج الذي أرساه -المغفور له بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد، ويأتي هذا ليؤكد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- على رسالة الدولة الإنسانية العالمية والتي تشجع وتدعم كل المبادرات التي من شأنها أن تخفف معاناة شعوب العالم، وخاصة تلك التي وقعت ضحية للحروب و النزاعات، و لا تزال دولة الإمارات تحافظ – و للعام الثالث على التوالي- على مركزها ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية وفي مقدمة الدول العشر الأكثر عطاءً في العالم،

وتاليا نص الحوار:

عندما نتحدث عن المجلس الأعلى للأمن الوطني، إنما نتحدث عن دور سموكم بصفتكم مستشاراً للأمن الوطني، حيث أصبح دور المجلس واضحاً في صناعة وصياغة القرار السيادي للدولة، وأصبح أمن

الاتحاد بمفهومه الشامل جزءاً رئيسياً من واجبات المجلس الأعلى للأمن الوطني .... ماذا تقولون سموكم في هذا المجال؟

إن فكرة إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني جاءت انسجاماً مع رؤية المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد، طيب الله ثراه، ورؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، والتي مكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من مواكبة التطورات والتغيرات التي تطرأ على البيئة الأمنية والاستراتيجية، والتي تشهدها المنطقة والعالم، وهو ما يتطلب نظرة شمولية لمفهوم الأمن الوطني الهادف إلى تحقيق أمن الاتحاد وتماسكه وسلامته من جميع الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، وذلك في إطار مواجهة التحديات والمخاطر على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ويسعى المجلس لتحقيق هذا الهدف السامي من خلال التنسيق والتعاون مع مختلف الأجهزة والقطاعات بالدولة المحلية منها والاتحادية لتوحيد المفاهيم والإجراءات وسد الثغرات، كما يركز

اليمن جزأ لا يتجزأ من مرتكزات الأمن الخليجي والعربي

على مفهوم تعزيز دور الفرد وواجبه- بصفته نواة للمجتمع وشريكاً في المسؤولية تجاه الوطن، للإسهام في الحفاظ على المكتسبات وحماية تراب الوطن ومقدراته، وصولاً إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي، ورفاهية ورخاء المواطنين والمقيمين والزائرين في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله.

سيدي: تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة جغرافية مهمة وغنية بالموارد الطبيعية، وبالمقابل هناك دول كثيرة في الإقليم تعاني عدم الاستقرار وحروباً داخلية ومذهبية إضافة إلى تداعيات ثورات ما يسمى «الربيع العربي» والإرهاب والتطرف ... كيف ترون سموكم أهم مرتكزات الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الثبات والاستقرار؟

لم تعد التحديات المعاصرة بأبعادها المختلفة محصورة في نطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تجاوزتها لتشمل دول الجوار الجغرافي المباشر، لتمتد إلى المستويين الإقليمي والدولي. وانطلاقاً من هذا، فإن لدولة الإمارات العربية المتحدة فلسفتها في مفهوم الأمن الوطني الشامل، والتي تتجلى مرتكزاتها في تجسيد روح التلاحم بين القيادة الرشيدة والشعب، من خلال ركائز الأمن الوطني التي تتجلى في إعلاء شأن الكوادر البشرية المواطنة وتنميتها في شتى المجالات، لتقود مسيرة هذا الاتحاد وتحصنه في وجه هذه التحديات والتهديدات، وتسهم في تحقيق الإنتاج المعرفي، والتنوع الاقتصادي، وبناء القدرات العسكرية، والتفوق النوعي، والعلاقات الدولية القائمة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وعلى مبدأ الوسطية والسلام والتسامح بين الشعوب والثقافات والحضارات.

سيدي: جاءت مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في التحالف العربي "عاصفة الحزم» بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة لإعادة الشرعية في اليمن، وبناء على طلب رسمي من اليمن وتوافق عربي إقليمي ودعم دولي ممثلاً بقرار مجلس الأمن رقم (2216)، فكيف تقيمون سموكم الحالة اليمنية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص؟

لقد وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الأشقاء في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية والتحالف العربي، من مبدأ مناصرة القضية العادلة والمشروعة للشعب اليمني، وحقه في العيش الكريم في أمن واستقرار وكرامة، ومن هنا جاءت رؤية القيادة الرشيدة بتقديم كل أنواع الدعم للأشقاء في اليمن لاستعادة الشرعية وتحريره من براثن الانقلابيين، وذلك باعتبار أن اليمن جزء لا يتجزأ من مرتكزات الأمن الخليجي والعربي على الصعيد الإقليمي، كما أن دور دولة الإمارات في التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية أسهم في

> شهداؤنا مصدر فخر وإعتزاز لنا وللأجيال القادمة

تحييد العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في اليمن ممثلة في التدخلات الخارجية الأجنبية والتنظيمات الإرهابية، وذلك لإرساء قواعد الاستقرار في اليمن، وبالتالي تعزيز مستوى الأمن في المنطقة، وجاءت الاستجابة لاحتواء تلك المخاطر على المدى القريب، والقضاء عليها نهائياً على المدى البعيد لضمان عدم زعزعة الأوضاع الأمنية في اليمن، ومن ثَمّ عدم انتقال تداعياتها السلبية إلى دول الجوار، كما يمكنني القول إن «عاصفة الحزم» قد غيرت قواعد اللعبة، حيث أرسل التحالف العربي رسالة واضحة للجميع تحدد الخطوط الحمراء، وتبين للعالم أجمع أننا لن نقف موقف المتفرج، بل نمتلك زمام المبادرة كما نمتلك القدرات والقوة اللازمة لتغيير الأوضاع في المنطقة إلى الأفضل، بما يضمن حماية مصالحنا الوطنية، ويمنع أي تأثيرات خارجية تهدد أمننا الوطني.

سيدي: بفضل القيادة الحكيمة لسيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة "حفظه الله" فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك دبلوماسية وسياسة خارجية مميزة على المستوى الإقليمي والدولي ... فكيف يتم الاستثمار والبناء على هذه النجاحات لخدمة استراتيجية الأمن الوطني لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمحافظة عليها؟

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية دبلوماسية نموذجية وسياسة خارجية حكيمة مستمدة من رؤية مؤسس الاتحاد، رحمه الله، تتسم بالحيوية والفاعلية والديناميكية وتقوم على مجموعة من الثوابت للسياسة المتوازنة والمعتدلة، وانطلاقاً من هذه المبادئ حققت الدبلوماسية الإماراتية نجاحات وفق رؤية مدروسة إلى فضاءات أرحب ساهمت في إدارة أزمات المنطقة، وأداء دور حيوي في

مواجهة وتقويض تلك التهديدات والتحديات التي عصفت بالمنطقة من إشكاليات أمنية واضطرابات سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية على الصعيد الإقليمي والدولي، وقد انتهجت السياسة الخارجية الإماراتية مبادرات بناءة ضمن أطر العمل الخليجي والعربي المشترك، وكذلك بناء الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية في سبيل المساهمة في حماية الأمن الوطني، وبما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول المنطقة واستقرارها ونموها.

سيدي: وقعت الدول اتفاق (5+1) مع إيران حول ملفها النووي، هل ترون أن الاتفاق خطوة في تحقيق الاستقرار والأمن؟ وهل هناك تحفظات من دول مجلس التعاون على الاتفاق؟

لدولة الإمارات العربية المتحدة علاقات تاريخية وثيقة مع الجارة إيران، كما تربطنا علاقات جوار وعلاقات تجارية مشتركة. وقد عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن ترحيبها بالاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)، كما أعربت عن أملها بأن يفتح هذا الاتفاق صفحة جديدة في المنطقة بالحد من طموحات إيران النووية، حيث تتفق دول الخليج على أن التزام إيران يجب أن ينعكس على مدى التزامها بالحد من تدخلها في شؤون المنطقة، إن ذلك سيعطي مؤشراً إيجابياً نحو رغبة طهران في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، ويلبي ذلك طموحات شعوب المنطقة للتوجه إلى تحقيق التنمية والنمو والازدهار. ونحن بالمقابل مستمرون في المتابعة، حيث علينا مراقبة سلوك إيران بعد رفع العقوبات واستعادتها جزءاً من مواردها، ونتمنى أن تستثمر تلك الموارد في تطوير اقتصادها وتحسين بنيتها التحتية، وتسخير تلك الإمكانيات لتحقيق رفاهية الشعب الإيراني ورخائه.

سيدي: أثبت شباب دولة الإمارات العربية المتحدة إخلاصهم وتفانيهم في خدمة الوطن، وقد ضربوا أروع الأمثلة في التضحية والفداء من أجل الوطن، ماذا تقولون في شهدائنا الذين سقطوا في ساحات الوغى دفاعاً عن المصالح العليا للدولة؟

ننظر إلى شهدائنا بأنهم مصدر فخر واعتزاز، فهم الأبطال الذين بفضلهم – بعد الله سبحانه وتعالى– نستنشق العزة والكرامة والمجد، وهم من أعلوا راية الوطن وذادوا عن حماه بأرواحهم، وهم مصدر إلهام للأجيال القادمة، فهم يعلمون أبناءنا أسمى معاني التضحية بالنفس، كما أن أسر الشهداء تعد مصانع الرجال، فهي من ربّت أبناءها على

> الإمارات رائدة في مجال المساعدات الإنسانية

حب الوطن والذود عن حياضه ومقدراته. والقيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتز بشهداء الوطن، وتمثل مبادرات سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وأخيه سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة برعاية أسر الشهداء نموذجاً لالتزام القيادة ووفائها لهؤلاء الأبطال الذين سطروا بدمائهم الزكية صفحات مضيئة في تاريخ الوطن.

سيدي: تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تخطط لتعزيز التنوع الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على النفط كأحد مرتكزات الاقتصاد الوطني، فأين يقف الاقتصاد الوطني الإماراتي في هذا المجال في ظل انخفاض أسعار النفط وعناصر عدم الاستقرار في الإقليم؟

يعد الاقتصاد من أهم ركائز الأمن الوطني، ودولة الإمارات العربية المتحدة لم تتعامل مع

هذا الملف من المنظور التقليدي، بل سعت منذ عقود لتعزيز الاقتصاد باتباع مفاهيم حديثة مثل الاستدامة والتنوع بالبحث عن بدائل للطاقة ومصادر متعددة للدخل، وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى مقولة سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة ستحتفل بتصدير آخر برميل من النفط، والبدء في وضع برنامج وطني شامل لتحقيق اقتصاد مستدام للأجيال القادمة".

وتعتبر كلمة سموه ملهمة لنا نستنبط منها جانباً مهماً من استراتيجيتنا الأمنية من المنظور الاقتصادي، واضعين نصب أعيننا توجيهات القيادة الرشيدة بضرورة تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد الوطني بروافد متعددة مثل السياحة والتجارة والصناعة والاستثمار وغيرها لخلق اقتصاد وطني مستدام يعزز مفهوم الأمن الاقتصادي ويسهم في تعزيز الأمن الوطني من المنظور الاستراتيجي.

سيدي: تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول التي تقدم المساعدات الإنسانية المتنوعة لمختلف دول العالم، ومد يد العون بصمت للدول والشعوب المحتاجة، كيف تنظرون إلى دور دولة الإمارات العربية المتحدة ومساهمتها عبر السنوات في تخفيف معاناة الملايين من البشر؟

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال المساعدات الإنسانية، وهي تستمد رؤيتها من النهج الذي أرساه -المغفور له بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الاتحاد، طيب الله ثراه، وتأتي هذه الريادة لتؤكد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- برسالة الدولة الإنسانية العالمية التي تشجع وتدعم كل المبادرات التي من شأنها أن تخفف معاناة شعوب العالم، وخاصة تلك التي وقعت ضحية للحروب والنزاعات. ولا تزال دولة الإمارات تحافظ، وللعام الثالث على التوالي، على مركزها ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية وفي مقدمة الدول العشر الأكثر عطاءً في العالم. وقد تُرجمت مساعي الدولة الإنسانية لعقود في مساهمتها في حفظ الأمن وترسيخ دعائم الاستقرار، من خلال تخفيف معاناة الشعوب وخفض معدلات الفقر، وأصبحت الإمارات نموذجاً في تقديم يد العون للجميع، بعيدين كانوا أم قريبين دون تمييز، مما جعل شعوب العالم تنظر إليها بعين التقدير والامتنان.

> ركائز الأمن الوطني تتجلى في إعلاء شأن الكوادر المواطنة

الجابر:

أكاديمية الإمارات الدبلومـــــ

بقلم :
معالي الدكتور
سلطان بن أحمد
الجابر
وزير دولة - رئيس المجلس
الوطني للإعلام

منذ قيام الإمارات العربية المتحدة، تبنت الدولة أسساً دبلوماسية ثابتة تقوم على الاحترام المتبادل، ومد جسور التواصل والتعاون، وبناء علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى قائمة على الشفافية والصداقة والود وتحقيق المصالح المشتركة مع دول العالم. وساهمت هذه الأسس التي أرساها الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في اكتساب دولتنا الفتية مكانةً مرموقة وتقديراً دولياً كبيراً وأن تكون عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي ومشاركاً رئيساً يقدم إسهامات إيجابية في مختلف القضايا التي يشهدها العالم.

وتماشياً مع توجيهات سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء

ـــــاسية وإستثمار الكـوادر الوطنيـــــة

أكاديمية الإمارات الدبلوماسية
EMIRATES DIPLOMATIC ACADEMY

حاكم دبي «رعاه الله»، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبمتابعة دقيقة من سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، وفي ضوء الحرص على أن يتم إعداد وتدريب دبلوماسيي المستقبل وفق أسس علمية ومعايير أكاديمية عالمية المستوى، تم تأسيس «أكاديمية الإمارات الدبلوماسية» لتسهم في خدمة الوطن من خلال تدريب وتطوير وإعداد وتخريج كوادر عالية التأهيل من أبناء وبنات دولة الإمارات، وذلك في خطوة تؤكد بأن السياسة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من الجهود المستمرة للتطوير والتحديث، والتي تسهم في رسم ملامح مستقبل الوطن.

> تبنت الإمارات أسساً دبلوماسية ثابتة تقوم على الإحترام المتبادل ومد جسور التواصل والتعاون مع دول العالم

> تم تأسيس الأكاديمية لتسهم في خدمة الوطن من خلال تدريب وتطوير كوادر عالية التأهيل من أبناء وبنات الدولة

وتستند هذه الجهود إلى ركائز أساسية تتمثل في التمسك بجذورنا وثوابتنا الوطنية، وتحليلٍ دقيق لمعطيات الحاضر، واستشراف آفاقٍ جديدة للمستقبل. ويشكل اتباع منهجية علمية تركز على التخطيط المدروس وبناء المؤسسات المتخصصة في مختلف القطاعات ركيزة أساسية في عملية التطوير والتحديث. ولم يكن قرار إنشاء أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وليد اللحظة أو الصدفة، فهو يتماشى مع توجه القيادة للاستثمار المباشر في الكوادر المواطنة، فضلاً عن أنه نتيجة للتطور الكبير الذي تشهده دولة الإمارات في شتى المجالات، بما في ذلك السياسة الخارجية والمكانة المتنامية للدولة في المحافل الدولية، ودور السياسة الخارجية في حماية المصالح الوطنية ودعمها وتعزيزها.

وبالتالي، فإن السبب الرئيسي لإنشاء مركز أكاديمي متخصص بالدبلوماسية هو القيام بدور محوري وجوهري في بناء كادر وطني متخصص في العلوم الدبلوماسية بطريقة علمية بحثية متطورة، وبأسلوب التدريب التنفيذي، وبما يمكّن الدولة من الاستمرار في توطيد وشائج العلاقات الإيجابية والمثمرة مع دول العالم.

> السبب الرئيسي لإنشاء مركز أكاديمي متخصص بالدبلوماسية هو القيام بدور محوري في بناء كادر وطني متخصص في العلوم الدبلوماسية بطريقة علمية بحثية متطورة

ومنذ تأسيسها، بدأت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية بالعمل على تطبيق أفضل الممارسات العالمية لتأهيل وتدريب وتعزيز كفاءات أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي وكذلك العاملين في وزارة الخارجية والدارسين في الأكاديمية من الوزارات والجهات الأخرى. ولضمان القدرة على تحقيق هذا الهدف، انصبت جهود فريق العمل أثناء مراحل التأسيس على توفير الأسس العلميّة السليمة وتصميم الهيكل التنظيمي والإداري والتشغيلي بما يضمن الكفاءة والفعالية للوصول إلى النتائج الملموسة.

وإلى جانب التدريب، تعمل الأكاديمية على توفير الدراسات والأبحاث وأوراق

العمل المرتبطة بمختلف المواضيع والقضايا ذات الصلة. وبالتالي ستكون أكاديمية الإمارات الدبلوماسية مركزاً متكاملاً للدراسات الفكرية والبحوث المتخصصة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والمواضيع المرتبطة.

وتضم الأكاديمية في هيئتها التدريسية نخبة من الأكاديميين والباحثين والدبلوماسيين المحليين والعالميين القادرين على تزويد الكوادر الوطنية بالخبرات التي تؤهلهم ليكونوا دبلوماسيين ناجحين. ونظراً لمرونة البرامج والمساقات التدريسية والتدريبية، يتم استقطاب أفضل الخبرات العالمية المتخصصة بما يؤدي الغرض المطلوب لكل من هذه البرامج والمساقات.

وحرصت الأكاديمية منذ بدء عملها على استقطاب محاضرين زائرين محليين وعالميين من أصحاب الخبرات المتميزة في المجال الدبلوماسي والأكاديمي. وتسهم هذه المحاضرات في نقل المعرفة والخبرات وصقل مهارات دبلوماسيي المستقبل وتمكينهم من التواصل مباشرة مع الضيوف للاستفادة من تجاربهم من خلال حوارٍ فكري.

وبفضل المتابعة والدعم من قبل سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، بدأت أكاديمية الإمارات الدبلوماسية مهمتها لتسهم في مواصلة مسيرة النجاحات الدبلوماسية الإماراتية التي حققت الكثير من المكاسب لأبناء الوطن، ولتؤكد استمرارية العمل وفق الثوابت الوطنية والأسس الراسخة للسياسة الخارجية الإماراتية.

> بفضل متابعة ودعم عبدالله بن زايد بدأت الأكاديمية مهمتها في مواصلة مسيرة النجاحات الدبلوماسية الإماراتية التي حققت الكثير من المكاسب لأبناء الوطن

عبداللطيف الزياني:

جسدت مسيرة مجلس التعـــ

بقلم :
معالي عبداللطيف
بن راشد الزياني
الأمين العام لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

في الخامس العشرين من شهر مايو لعام 1981 م ، شهدت منطقة الخليج العربي حدثاً تاريخياً استثنائياً على مسار تاريخها الحضاري والإنساني، ذلك حينما أعلن أصحاب الجلالة و السمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي، حفظهم الله ، عن قرارهم التاريخي بإنشاء مجلس التعاون، واعتماد صيغة التعاون الجماعي بين الدول الأعضاء في إطار مؤسسي منهجي مدروس، والشروع في تفعيل الدور الريادي للعمل الخليجي المشترك على كافة الأصعدة ، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المتوازنة القائمة على ترابط وتكامل الدول الأعضاء، والعمل على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والتنموية والعسكرية والدفاعية والأمنية والاجتماعية، وفي شتى الميادين، وصولاً إلى الاندماج والتكامل والوحدة بين الدول الأعضاء ، وتلبية لتطلعات مواطني

ـــــاون التطلعات والأهداف إلى واقع ملموس

دول المجلس في التنمية الشاملة، والازدهار المستدام، وصيانة أمن واستقرار أوطانها.

منذ أن شهد هذا الصرح الشامخ تشييد لبناته الأولى، والمسيرة المباركة لمجلس التعاون تواصل العطاء السخي في كافة المجالات الحيوية، لتمضي بخطى ثابتة ومدروسة، نحو تحقيق الأهداف السامية. ولا شك أن ما تحقق من إنجازات تكاملية كان بفضل من الله تعالى أولاً، ثم بفعل السياسات الحكيمة والرؤى الثاقبة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، رعاهم الله، ليصبح مجلس التعاون نموذجاً مشرفا للتكامل الإقليمي، واضعاً في مقدمة أولوياته وأهدافه العليا تلبية احتياجات الإنسان الخليجي ، حيث جاءت مشاريع البنى التحتية المتطورة والانجازات التكاملية لمجلس التعاون ملبية لاحتياجات المواطنين الخليجيين ومكرسة للمواطنة الخليجية.

> ما تحقق من إنجازات تكاملية جاء بفضل السياسات الحكيمة والرؤى الثاقبة لقادة دول مجلس التعاون

لقد جسدت مسيرة مجلس التعاون الكثير من التطلعات والأهداف إلى واقع ملموس، فبعد قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن منظومة جمركية واحدة تجاه العالم الخارجي ، بتطبيق تعرفة جمركية موحدة، وإقامة منطقة جمركية خليجية لما يزيد عن ستين منفذاً جمركياً ، وهذا بحد ذاته يمثل إنجازاً تفتخر به دول المجلس، مما مكن من استيفاء الرسوم الجمركية لمرة واحدة فقط عند نقطة الدخول الأولى للمنطقة الجمركية، وانتقال السلع التجارية بحرية تامة بين الدول الأعضاء دون قيود جمركية وغير جمركية . وحرصاً على تحقيق كافة متطلبات الاتحاد الجمركي، وليقوم بدوره

على الوجه الأكمل، فقد أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي إنشاء هيئة الاتحاد الجمركي، التي باشرت أعمالها في الأول من يناير عام 2012 . كما وافق المجلس الأعلى في قمة الرياض في ديسمبر 2015م على ما انتهت إليه هيئة الاتحاد الجمركي بشأن تطبيق نظام التحويل الآلي المباشر للاتحاد الجمركي كآلية معتمدة لتوزيع الحصيلة الجمركية بين دول المجلس، وأقر المجلس الأعلى كذلك توحيد متطلبات وإجراءات السلع الأجنبية المستوردة في نقاط الدخول الأولى .

التكامل الإقتصادي

لقد انتقلت مسيرة مجلس التعاون إلى مرحلة متقدمة على مسار التكامل الاقتصادي، ، حينما بادر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في عام 2007م إلى الإعلان عن تدشين السوق الخليجية المشتركة وتفعيل دورها في تعزيز المواطنة الاقتصادية، حيث أن من أهم مزايا تلك السوق توفير الحرية الكاملة لتنقل الأفراد والخدمات والاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون قيود تُذكر ، وحرية مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والحرف والمهن من خلال التأكيد على تطبيق مبدأ المساواة التامة بين مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين دون تفريق أو تمييز بين جميع الدول الأعضاء، وإتاحة فرص استفادة مواطني دول المجلس من التعليم المجاني ، والعلاج المجاني في المستشفيات ، وتملك العقار و تأسيس الشركات المساهمة وتداول الأسهم والاستفادة من مدة الحماية التأمينية وغيرها من مزايا نوعية تستهدف ترسيخ المواطنة الخليجية.

لقد أولى مجلس التعاون اهتماماً بالغاً بتشجيع القطاع الخاص بدول المجلس وتقديم كافة أشكال الدعم له ، في سبيل تفعيل دوره في مكونات الاقتصاد الخليجي وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة، وذلك في إطار المساعي الحميدة لدول المجلس نحو تنويع مصادر الدخل، وبناء منظومة اقتصادية متنوعة الموارد. و في هذا السياق حرصت دول المجلس على إقامة و تطوير المدن الصناعية الحديثة والصناعات المنافسة، كصناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية من الألمونيوم والحديد والصلب والأسمنت وغيرها، وتعظيم المزايا النسبية لدول المجلس، وزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي.

مشاريع حيوية

كما حرصت دول المجلس في هذا الجانب على تشجيع إقامة المشاريع الحيوية المشتركة، مثل مشروع الربط الكهربائي الذي بات يحقق عائداً اقتصادياً ايجابياً لدول المجلس. وتتطلع دول المجلس إلى الانتهاء من ربط دول المجلس من خلال شبكة سكة حديد حديثة

سيبدأ تشغيلها خلال الأعوام المقبلة، بتكلفة إجمالية تصل إلى أكثر من (15) مليار دولار، وبطول إجمالي لمسارات سكة الحديد تصل إلى 2117 كم. و من شأن هذا المشروع الحيوي أن يسهل تنقل الأفراد والبضائع والخدمات، وتنشيط حركة التجارة، وتعزيز نمو التبادل التجاري البيني وتشجيع الاستثمارات. كما سوف يؤدي تشغيل هذا المشروع إلى خلق العديد من الفرص الوظيفية لمواطني دول المجلس في قطاع السكك الحديد وإدارة منشآتها ، إضافة إلى إسهام المشروع في تفعيل دور الاتحاد الجمركي، وزيادة نشاط السوق الخليجية المشتركة في المنطقة. كما تتطلع دول المجلس إلى إقامة الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة بعد انتهاء العمل الجاري على تلبية متطلباته الفنية وأدواته التشريعية .

المزيد من الإنجازات

لقد تمكن مجلس التعاون، منذ إنشائه، من تحقيق العديد من الإنجازات المهمة، وتوضح المؤشرات الدولية للتنمية أن الإنتاج الإجمالي لدول المجلس بلغ في عام 2013م نحو (1.6) تريليون دولار ، ليحتل مجلس التعاون المرتبة الثانية عشرة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العالم . كما حقق مجلس التعاون مرتبة متقدمة على قائمة دول العالم المصدرة للسلع التجارية ، إذ بلغت قيمة صادراته الإجمالية أكثر من (934) مليار دولار عام 2013 م ، حيث أحتل مجلس التعاون المرتبة الرابعة عالمياً من حيث إجمالي الصادرات العالمية بعد جمهورية الصين الشعبية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الاتحادية . كما وصلت قيمة واردات دول المجلس إلى (514) مليار دولار عام 2013 م ، مما جعلها في المرتبة العاشرة عالمياً من حيث أكبر الدول المستوردة في العالم ، وبلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع دول العالم نحو (1.4) تريليون دولار عام 2013 م ، لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً من حيث حجم التبادل التجاري في العالم .

وقد ظل الإنسان الخليجي محور العمل التكاملي لمجلس التعاون وهدفه السامي ، وتأكيداً على هذا النهج، فقد اعتمد المجلس الأعلى في قمة الرياض في ديسمبر 2015م رؤية خادم الحرمين الشريفين بتعزيز العمل الخليجي المشترك، بهدف رفع مستوى التعاون والتنسيق المشترك، والارتقاء بأداء أجهزة مجلس التعاون لتحقيق تطلعات مواطني دول المجلس، واستكمال تلك الخطوات التي بدأها المجلس نحو تعزيز التعاون بين دوله ومواطنيه وإعلاء مكانة المجلس وتعزيز دوره الإقليمي والدولي.

إن صرح مجلس التعاون سيظل شامخاً وديناميكياً ومعطاءً ، ليواصل العمل الدؤوب والجاد لتحقيق التكامل والترابط بين الدول الأعضاء، محققاً الانجاز ات غير المسبوقة في إطار العمل الخليجي المشترك، وملبياً لتطلعات قادته وآمال شعوبه في مواصلة التقدم والرخاء والرفاه ، وصيانة استقرار و أمن دول المجلس .

صرح مجلس التعاون سيظل شامخاً وديناميكياً ليواصل العمل الدؤوب والجاد لتحقيق التكامل والترابط بين الدول الأعضاء

جمال السويدي:
لابد من بناء إستراتيجية شاملة

في كلمته في الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة من القمة الحكومية 2015، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة: «سيأتي وقت بعد خمسين سنة ونحن نحمل آخر برميل نفط للتصدير، وسيأتي السؤال: هل سنحزن وقتها؟ إذا كان الاستثمار اليوم في مواردنا البشرية صحيحاً فأنا أراهن أننا سنحتفل بتلك اللحظة». وفي يومي 30 و31 يناير 2016، عُقدت «خلوة الإمارات ما بعد النفط» بحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والوزراء. وهذا يعني أن ثمة وعياً عميقاً للقيادة الرشيدة لضرورة العمل الجاد ودون تأخير استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، و وضع ذلك على قمة الأجندة الوطنية.

وقبل أن أطرح رؤيتي التي أحاول أن اقدم من خلالها مساهمة في التفكير الوطني بشأن بناء استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة في عصر ما بعد النفط، لا بد أن أشير إلى نقاط أربع: أولها، أنه لا جدال في أن النفط قد لعب دوراً مهماً

بقلم :
د. جمال سند السويدي
مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ـــــة لتحقيق التنمية المستدامة لعصر ما بعد النفط

في النهضة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن هذه النهضة لم تقم على النفط فقط، وإنما على فكر تنموي خلاق كان بمثابة العمود الفقري لها، وهذا الفكر نفسه قادر على قيادة الوطن في مرحلة ما بعد النفط. النقطة الثانية هي أن الثقة المطلقة بين القيادة والشعب توفر الأرضية الصلبة لاتخاذ القرارات الشجاعة للتعامل مع تراجع أسعار النفط والاستعداد لمرحلة تنموية جديدة في تاريخ الوطن. النقطة الثالثة هي أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكتشف فجأة أن عليها أن تستعد لمرحلة ما بعد النفط، وإنما لدى قيادتنا الرشيدة وعي بهذه القضية منذ وقت مبكر، ومن ثم كان الاهتمام ببناء الاقتصاد المبني على المعرفة وتنويع مصادر الدخل الوطني، وهذا يعني أن ثمة قاعدة يتم البناء عليها والانطلاق منها خلال الفترة القادمة، فنحن لا نتحرك من فراغ ولا نقف على أرض مهتزة. النقطة الرابعة هي أن الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط يجب أن يكون من خلال استراتيجية شاملة، لأن القضية ليست اقتصادية فقط، وإنما هي اجتماعية وثقافية وأمنية وإعلامية وتعليمية أيضاً.

وضمن هذا السياق العام، أطرح بعض

> اهتمت الدولة بناء اقتصاد المعرفة وتنويع اقتصاد الدخل الوطني

التوجهات العامة التي تتعلق بالجوانب المختلفة للاستراتيجية الشاملة للتعامل مع مرحلة ما بعد النفط، ولا تتسع مساحة المقال للتفصيل فيها.

أولاً: على المستوى التعليمي: يُعدُّ التعليم المدخل الأساسي للدخول الواثق إلى عصر ما بعد النفط، ومن المهم أن تعي المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات أن عليها مسؤولية كبرى في هذا المجال. فمن الضروري أن تتحول المؤسسات التعليمية من سياسة تخريج موظفين إلى بناء كوادر بشرية قادرة على المنافسة بجدية في سوق العمل، وأن تتبنى مناهج تشجع الابتكار والإبداع وتغيِّر نظرة الطالب إلى الوظيفة الحكومية ودور الدولة، بحيث لا يكون هدفه الأساسي هو التوظيف الحكومي، ولا يتوقع أن تقدم له الدولة كل شيء. ومن الضروري كذلك إعطاء التعليم المهني أهمية كبيرة، وتحويله إلى مصدر حقيقي لتخريج الفنيين والخبراء في مجالات مختلفة، وتغيير النظرة الدونية إليه من قبل الطلبة. ولكي تنهض المؤسسات التعليمية بمسؤوليتها في هذا الشأن، لا بد من العمل بجدية على

توطين وظائف التدريس، خاصة في المدارس، لأن المعلم المواطن هو الأقدر على فهم رسالة المؤسسة التعليمية في إعداد المجتمع لمرحلة ما بعد النفط وتوصيلها إلى الطلبة.

ثانيا: على المستوى الإعلامي: لا يمكن أن تنجح أية سياسة أو استراتيجية بدون الإعلام، خاصة مع تعاظم دوره في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الإطار لا بد من تكثيف المواد الإعلامية التي تتحدث عن مرحلة جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و عليها أن تتكيف فيها مع أسعار منخفضة للنفط، ولكن دون إثارة الخوف أو القلق لدى المواطنين، لأن الهدف هو رفع مستوى شعورهم بالمسؤولية، وليس رفع معدل خوفهم وقلقهم تجاه الحاضر والمستقبل، وبث خطاب إعلامي واقعي حول تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، والتركيز على المواد الإعلامية التي تعزز من روح المبادرة الخاصة لدى الشباب، وإبراز تجارب النجاح في المشروعات الخاصة.

ثالثاً: على المستوى الديني والثقافي: لا شك

> المعلم المواطن هو الأقدر على فهم رسالة المؤسسة التعليمية في إعداد المجتمع لمرحلة ما بعد النفط

في أن المؤسسات الدينية والثقافية، باعتبارها من أهم المؤسسات التي تزرع القيم وتوجّه السلوك، يمكنها أن تقوم بدور أساسي في استراتيجية الإمارات لما بعد النفط، سواء من خلال التوعية، أو التفاعل مع الشباب من خلال خطط لها أهدافها الواضحة، أو التأثير الذي يمكن أن تحدثه المنابر الدينية وفي مقدمتها خطبة الجمعة في الحث على ترشيد الاستهلاك والتعاون مع الحكومة في التعامل مع مقتضيات مرحلة ما بعد النفط.

رابعاً: على المستوى الاقتصادي: المهمة الكبرى في هذا الشأن تتمثل في التوفيق بين دعم القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة له للعمل والمنافسة، وبين جعله بيئة جاذبة لتوظيف المواطنين، فلم تعد الحكومة قادرة على أن تكون جهة التوظيف الأساسية، ناهيك عن أن هذا قد أصبح صعباً في ظل انخفاض موارد النفط، فإنه لا يصب في صالح بناء اقتصاد قوي قائم على المنافسة والابتكار وإنتاج المعرفة. وأعتقد أن إيجاد حل لهذه المعادلة يمثل مدخلاً أساسياً لنجاح رؤى وخطط واستراتيجيات ما بعد النفط. فضلاً عما سبق، فإن هناك حاجة ماسة إلى خطة شاملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل جدي، والتفكير في الخصخصة التدريجية لبعض الشركات الحكومية، وخفض الإنفاق الحكومي، وغيرها من الإجراءات التي تؤسس لمرحلة تنموية جديدة.

خامساً: على المستوى الأمني: تفرض مراحل الانتقال، سواء على المستوى الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي، مسؤولية مضاعفة

على الأجهزة الأمنية، ففي هذه المراحل تحاول القوى المعادية، وفي مقدمتها الجماعات المتطرفة، استغلال التحولات التي تلحق بالمجتمع لتنفث سمومها داخله. ولا تقع مهمة التصدي لتلك القوى على كاهل أجهزة الأمن فقط، وإن كان دورها حاسماً وأساسياً في هذا الشأن، وإنما هي مسؤولية مشتركة للمؤسسات الأمنية والإعلامية والدينية والتعليمية، إضافة الى المواطن العادي.

سادساً: على مستوى السياسة الخارجية:

إن بناء استراتيجية متكاملة لمرحلة ما بعد النفط لا يتوقف على الداخل فقط، وإنما يمتد الى السياسة الخارجية أيضاً، فلقد مرت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها بالعديد من المراحل، وكان لكل مرحلة سياستها الخارجية الخاصة بها التي خدمت أهدافها وتوجهاتها، وأنا على ثقة بأن وزارة الخارجية بقيادة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، التي استطاعت، خلال السنوات الماضية، أن تجعل من علاقاتنا الخارجية رافداً مهماً من

ينبغي التركيز على المواد الإعلامية التي تعزز من روح المبادرة الخاصة لدى الشباب وإبراز نجاحاتهم

روافد تنميتنا، قادرة على أن تجعل السياسة الخارجية الإماراتية ركناً أساسياً من أركان استراتيجية التنمية في مرحلة ما بعد النفط.

أخيراً، فإن الحديث عن عصر ما بعد النفط لا يعني أن النفط قد نفد أو لم تعد له قيمة كما قد يتبادر إلى ذهن البعض، فما زال باقياً ومطلوباً لعقود قادمة، لكن ما أعنيه هنا أن التطورات الحادثة في سوق الطاقة العالمية، تؤكد على أنه لم يعد ممكناً أن نبني استراتيجياتنا التنموية بالمضامين والأهداف والآليات ذاتها التي كانت قائمة قبل انهيار أسعار النفط. ربما يذهب البعض إلى القول بأن هذه ليست المرة الأولى التي تنخفض فيها أسعار النفط، فقد حدث ذلك مرات عدة في العقود الماضية ثم ما لبثت الأسعار أن عادت مرة أخرى إلى الارتفاع، ومن ثم لا داعي للقلق أو الاستنفار، لكن هذا يتجاهل حقيقة مهمة هي أن الأسباب التي تقف وراء انخفاض أسعار النفط هذه المرة تختلف عنها في المرات السابقة، لأنها تتصل بتطورات جذرية في مجال سوق الطاقة العالمي أحدثت تحولات كبرى في التوازنات والمسلمات التي كانت سائدة فيه لسنوات طويلة، سواء من حيث مناطق الإنتاج أو التطور في تكنولوجيا الاستخراج أو خطوط النقل أو بحوث الطاقة البديلة وغيرها. وفي كل الأحوال، فإن الخطوة الأولى في بناء تنمية مستدامة حقيقية هي تحرير الاقتصاد الوطني من الارتهان لتذبذبات أسعار النفط وتحولاتها، وقد بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة السير على هذا الطريق منذ سنوات، وستمضي فيه إلى النهاية بإذن الله.

كلية الدفاع الوطني
National Defense College

عمر البيطار:
نحو علاقات استراتيجية

بقلم :
سعادة عمر أحمد البيطار
سفير الدولة لدى جمهورية الصين الشعبية

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971 نجاحاً كبيراً على صعيد العلاقات الدولية، فحظيت بالاحترام، والمصداقية، وبمكانة مرموقة بين الأمم في جميع المحافل الدولية، كما اكتسبت حب الشعوب لها، إن هذا الإنجاز لم يأتي جزافاً أو من فراغ، بل نتاج فكر القيادة وتخطيطها الاستراتيجي البارع لبناء علاقات دولية ناجحة ومؤثرة مع كافة دول العالم، حيث أرست القيادة غايات إنسانية راقية تتقدم على لغة المصالح، وتنبع من أصالة شعب الإمارات، كما رسمت القيادة خارطة طريق متكاملة، سعت من خلالها لتحقيق تلك الغايات بالوسائل والأساليب الأخلاقية والمشروعة، آخذة في الحسبان عوامل التاريخ والجغرافيا، وحاكت الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية في علاقاتها مع الشعوب الأخرى، ولهذا فقد عكست السياسة الخارجية للدولة نهجاً فريداً ومتميزاً لامس قلوب وعقول البشر في شتى أنحاء المعمورة، وجعل من الإمارات نموذجاً للعلاقات الدولية، ومثالاً للتعايش يحتذى به بين الأمم.

ـــــــــــة شاملة بين الإمارات والصيـــن

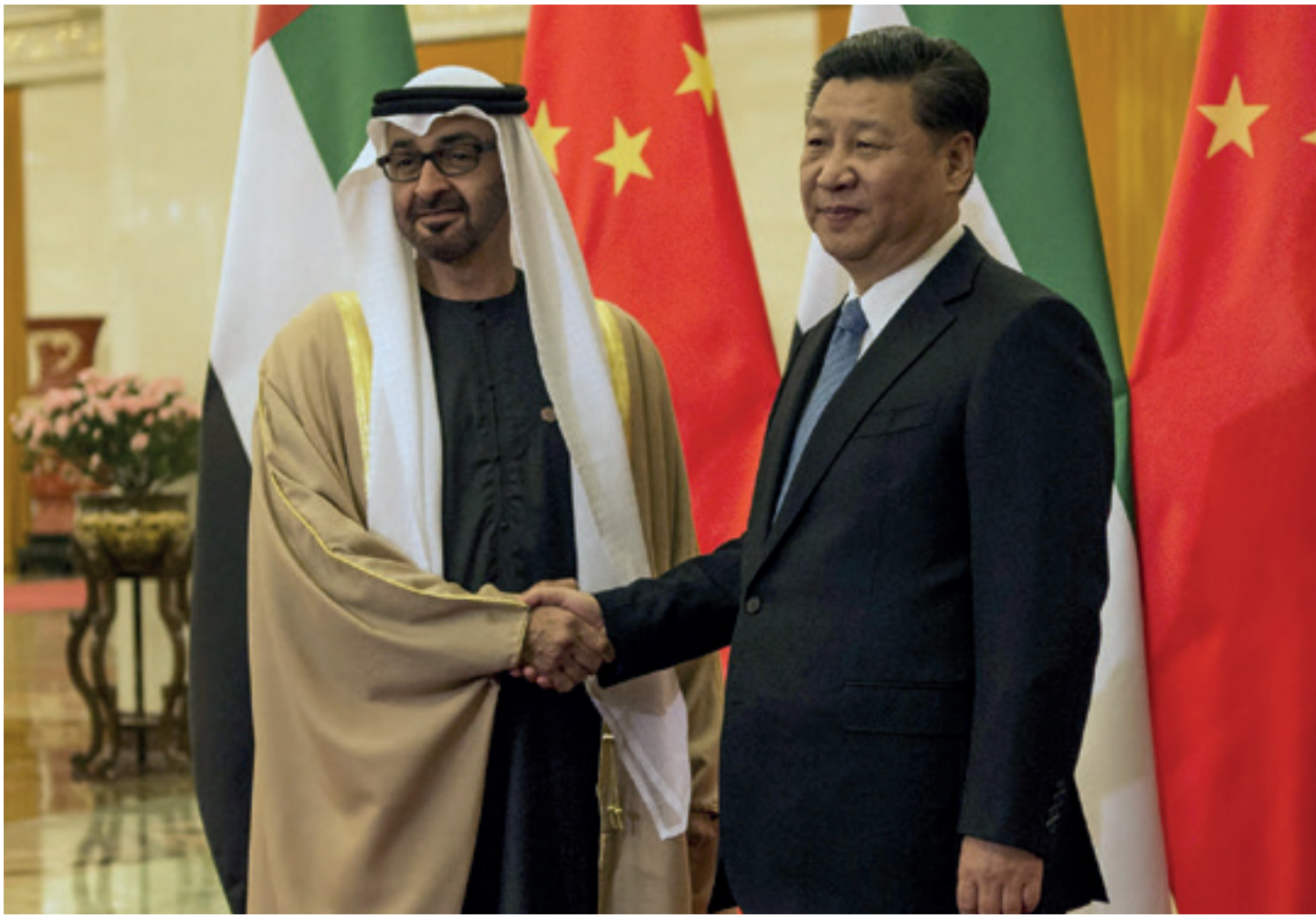

تحولات وتغييرات

على مدى 45 عاماً منذ إنشاء الدولة، شهد العالم تحولات وتغيرات عديدة ومتسارعة تغيرت على إثرها الخارطة السياسية لبعض الدول ومناطق العالم، فظهرت تكتلات إقليمية ودولية جديدة، وزالت أخرى، حيث لم تكد تمر فترة منذ انتهاء الحرب الباردة دون حدوث اضطرابات، أو عدم استقرار في مناطق مختلفة من العالم، وقد كان للشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي النصيب الأكبر منها، ومع توالي الأزمات والحروب والثورات، فقد اختفت دول وأنظمة وظهرت أخرى، كما تعمقت بعض الصراعات والنزاعات القديمة، وظهرت أنواع جديدة من التهديدات الأمنية العابرة للقارات التي لا تميز بين مقاتل أو مدني، أو صغير أو كبير، كالتطرف والإرهاب علاوة على ظهور النعرات العنصرية والطائفية، والدينية، والمذهبية التي عملت على أثارة ثقافة الكراهية والإقصاء، وإلى جانب سهولة امتلاك أفراد ومنظمات لأسلحة الدمار الشامل التي قد تؤدي في حال استخدامها مستقبلاً إلى عواقب وخيمة، ومن جهة أخرى فقد شارف الاقتصاد العالمي منذ سنوات قليلة على الانهيار إثر الأزمة المالية، مهددا بتوقف عجلة التنمية في العالم، وحيال كل هذه التحديات لم يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد الحلول المناسبة، على الرغم من تطور التكنولوجيا، وتوفر الإمكانات الحديثة، وقيام ثورة المعلومات التي جعلت من كوكب الأرض قرية عالمية مترابطة تؤثر أحداثها مباشرة في المجتمع الدولي برمته، بل بالعكس،

فقد تراكمت الأزمات والمشاكل بوتيرة تفوق قدرة المجتمع الدولي على حلها فتعاظمت التهديدات وتعمقت التحديات.

ثبات وعزيمة

وفي خضم تلك المتغيرات والاضطرابات ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة تبحر بأمان في وسط أمواج مضطربة، فواصلت تقدمها، واستمرت عجلة التنمية والازدهار فيها بوتيرة ثابتة وعزيمة راسخة إلى أن أصبحت الدولة ما هي عليه اليوم من تحضر وتقدم ورقي، تحتضن على أرضها بشراً من كافة أرجاء المعمورة يعيشون ويعملون وينعمون في كنفها بالأمن والأمان، وعلى الغرم من صغر حجم الدولة نسبياً، إلا أنها اكتسبت وزناً وتأثيراً إيجابياً في الساحتين الدولية والإقليمية، وذلك بفضل رؤية القيادة الرشيدة، وهذا بدوره ساهم بترسيخ تجربة الإمارات الناجحة كنموذج للتسامح والتحضر بين الدول، كما عزز ثقة القيادة باستراتيجيتها وسياساتها الحكيمة.

الإنفتاح والإصلاح

لقد تمكنت قيادتنا الرشيدة في وقت مبكر من قراءة الموقف الدولي والمتغيرات العالمية والدولية بدقة، خاصة مع بداية تصاعد دور الصين على المسرح العالمي، و بعد أن أقرت القيادة الصينية سياسة الانفتاح والإصلاح في نهاية السبعينات من القرن الماضي، فقد رأت القيادة في الإمارات أن الفرصة سانحة لبناء علاقات قوية مع الصين أسوة بالعلاقات مع دول الغرب، علماً بأن بداية عجلة التطور والتنمية في الصين قد تزامنت مع بداية عجلة التطور والتنمية في الإمارات منذ ما يقارب أربعين عاماً، حيث رأت القيادة في الدولة آنذاك أن النموذج الصيني سيكون له شأن عظيم في المستقبل، فالصين تمتلك كافة المقومات التي تمكنها من النهوض باقتصادها خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وقيام نظام عالمي جديد، فقد أصبحت الفرصة مواتية للنهوض وإيجاد التوازن الاقتصادي اللازم بين دول الشرق و دول الغرب، علماً بأن الصين تعتبر ثالث أكبر دولة من حيث المساحة، كما أنها الأكثر تعداداً من حيث سكان العالم، إذ يبلغ عدد سكانها خمس سكان العالم، وتمتلك جميع الموارد الطبيعية، ولها تاريخ وإرث حضاري عريق، ولهذا رأت القيادة الإماراتية أن الصين - باعتبارها أكبر دولة نامية- مؤهلة لأن تصبح قوة عالمية فاعلة لا يستهان بها تمثل إرادة الدول النامية في المجتمع الدولي، وتعمل على إقامة شيء من العدالة الدولية والإنصاف بحق تلك الدول.

الحضارة الصينية

لقد ارتبطت المنطقة العربية على مر العصور بالصين من خلال القوافل التجارية وطريق الحرير، وقد ترك العرب والمسلمون بصماتهم العميقة في الحضارة الصينية، حيث تكاد لا تخلو مقاطعة أو منطقة في الصين من المساجد والآثار الإسلامية والعربية، ويمكن القول بأن الحضارة العربية والثقافة الإسلامية كان لها الأثر الأبرز في الثقافة الصينية إلى اليوم، وقد انتشرت الثقافة الإسلامية والعربية سلمياً من خلال المعاملات التجارية والاجتماعية، وتحتفظ الصين منذ قرون طويلة بذكرى جميلة للعرب والمسلمين، وتقر بأنهم ساهموا بإثراء

جوانب عديدة من الثقافة الصينية، حيث نقل العرب والمسلمون إلى الصين العديد من العلوم والمعرفة والمفاهيم الجديدة، كما ساهم الصينيون إلى جانب التبادل التجاري، بنشر ثقافتهم وحضارتهم في المناطق العربية، ولهذا فقد شكل طريق الحرير نموذجاً رائعاً للتبادلات والعلاقات والتعايش السلمي بين الحضارات، وبالمقابل فإن الذاكرة الصينية يعتصرها الألم العميق من بعض الشعوب الأخرى التي اعتدت على الصين وعلى شعبها بقصد السيطرة على ثرواتها، بينما لم تعتدي الصين عبر التاريخ على الآخرين ولم تستعمر دول ومناطق أخرى من العالم، ويبقى ذلك عامل مهم تعول عليه القيادة الصينية في صياغة الاستراتيجية الصينية وتكسبها مصداقية.

الرؤية الثاقبة

وبناء على رؤية القيادة الحكيمة والثاقبة، تمضي الإمارات العربية المتحدة اليوم بخطى حثيثة وواعية نحو بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع جمهورية الصين الشعبية، وذلك في ضوء تشابه الرؤى والسياسات لدى قيادتي البلدين، وبناءً على الفهم العميق والمتبادل بينهما، وإيماناً منهما بضرورة التعاون في سبيل تحقيق المصالح الاستراتيجية لكليهما في العقود القادمة، بالإضافة إلى ضرورة تطوير نموذج من العلاقات يساهم بالنهوض بالاقتصاد العالمي، ويعمل على تعزيز الأمن والاستقرار ومجابهة التحديات في المستقبل. لقد رأت القيادة في الدولة بأن التجربة التنموية في الصين منذ انطلاقتها قد أثبتت نجاحاً كبيراً، وهي جديرة بالاحترام ويمكن الاقتباس منها، ومن جانبها فقد رأت القيادة الصينية بدورها أن التجربة الإماراتية قد حققت أيضاً نجاحاً باهراً، وهي جديرة بالاحترام، ويمكن الاستفادة من تجربتها

تمضي الإمارات بخطى ثابتة نحو بناء علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع الصين

وخبراتها المتنوعة، معتبرة أن الإمارات تشكل بوابة اقتصادية مهمة للصين خارج حدودها في منطقة الشرق الأوسط، وباتجاه أفريقيا ودول الغرب، وهي شريك موثوق به، ويجب العمل معه من أجل بناء مستقبل أفضل.

الإستراتيجية الشاملة

على الصعيد الداخلي فإن النظام السياسي في الصين اليوم متين ويحاكي التقاليد الصينية العريقة وينسجم مع الظروف الاجتماعية والبيئية، كما يعمل على خدمة المجتمع، وتوفير الحياة الكريمة والآمنة للمواطنين، ولهذا فقد اكتسب النظام مصداقية وشعبية الجماهير الصينية، وأصبح محط احترامهم، وشعورهم بكيانهم وفخرهم بانتمائهم لوطنهم، إذ تضع القيادة الصينية الخطط الفاعلة وفقاً لاستراتيجية شاملة للنهوض بالأمة الصينية، وهدفت إلى إيجاد فرصة عمل لكل مواطن صيني، وعملت على تحقيق المطالب الأساسية للشعب، ودرجة معقولة من العدالة الاجتماعية والرفاهية بعد أن كان الشعب يعاني من الفقر والعزلة، وبالرغم من ضخامة تعداد السكان، إلا أن الصين ستتمكن من القضاء على الفقر في غضون السنوات القليلة القادمة، ولهذا فإن ما يميز الصين هو قدرتها على توظيف القوى البشرية الهائلة لصالح النهوض بالتنمية الاقتصادية، وتمكنها من إدارة عجلة الاقتصاد بكفاءة فائقة، حيث أنشأت الصين المشاريع العملاقة، وأعادت بناء المدن وفقاً للمعايير الحديثة، كما أقامت صناعات عالمية، وأنتجت كافة أنواع البضائع وأصبحت المحرك الاقتصادي للعالم، وتمكنت بذلك من تحقيق تنمية كبرى غير مسبوقة عالمياً، وأصبح الاقتصاد الصيني في غضون أقل من ثلاثة عقود في المرتبة الثانية عالمياً بعد أن كان متخلفاً عن الركب الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي، على الرغم من أن الصين دولة كبرى، وإحدى الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن، والأهم من ذلك أن الاقتصاد الصيني قد مكن الاقتصاد العالمي أثناء الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008 من الاستمرار بتحقيق درجة من النمو في أحلك الظروف، وها هو الاقتصاد الصيني اليوم يعود مرة أخرى لتجديد ذاته وفق خطة مدروسة لتحقيق التنمية المستدامة للصين كما للدول الأخرى.

سياسة الإصلاح

أمام التحديات والاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، تعمل الصين على إعادة تجديد سياسة الإصلاح والانفتاح وفق أسس اقتصادية حديثة، حيث أدركت القيادة الصينية أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني، وضبط نسبة النمو الاقتصادي حتى لا تتجاوز 7% سنويا، وذلك من أجل ضمان تنمية مستدامة واقتصاد متين مستقبلاً، بالإضافة إلى إيجاد توازن بين التصدير إلى دول الخارج والاستهلاك المحلي، ما قد يساهم في إعادة بعض التوازن إلى التبادلات التجارية مع كثير من الدول، وبهذا الصدد فقد تقدمت الصين بمبادرات من شأنها النهوض بالاقتصاد المحلي

والعالمي وفق أسس جديدة وعادلة، حيث طرحت مبادرة «الحزام والطريق»، وهي عملياً إعادة إحياء الاقتصاد والتجارة على مسار طريق الحرير البري والبحري القديم وفق رؤية متجددة، لتفتح المجال أمام أكثر من 60 دولة للانضمام إلى هذه المبادرة في سبيل خلق نموذج اقتصادي جديد قائم على التعاون والتكامل بين دول العالم، ولتحقيق تلك الغاية، فقد بادرت الصين إلى تأسيس «البنك الأسيوي للإستثمار في البنية التحتية» وهو يشابه عملياً البنك الدولي الذي أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية، والغرض من هذا البنك هو العمل على تطوير البنية التحتية في كثير من الدول الفقيرة في آسيا وحول العالم، لخلق فرص استثمارية تعمل على النهوض بعجلة الاقتصاد في الدول الفقيرة ومن أجل إيجاد تنمية مستدامة وكسب مشترك، ومما يثير الانتباه أن 57 دولة قد انضمت كعضو مؤسس إلى هذا البنك، بما فيهم أغلب الدول الغربية إيماناً منهم بنجاح التجربة الصينية وقد يكون ذلك مؤشراً واضحاً على رغبة دول العالم في التعاون مستقبلاً بدلاً من التنافس.

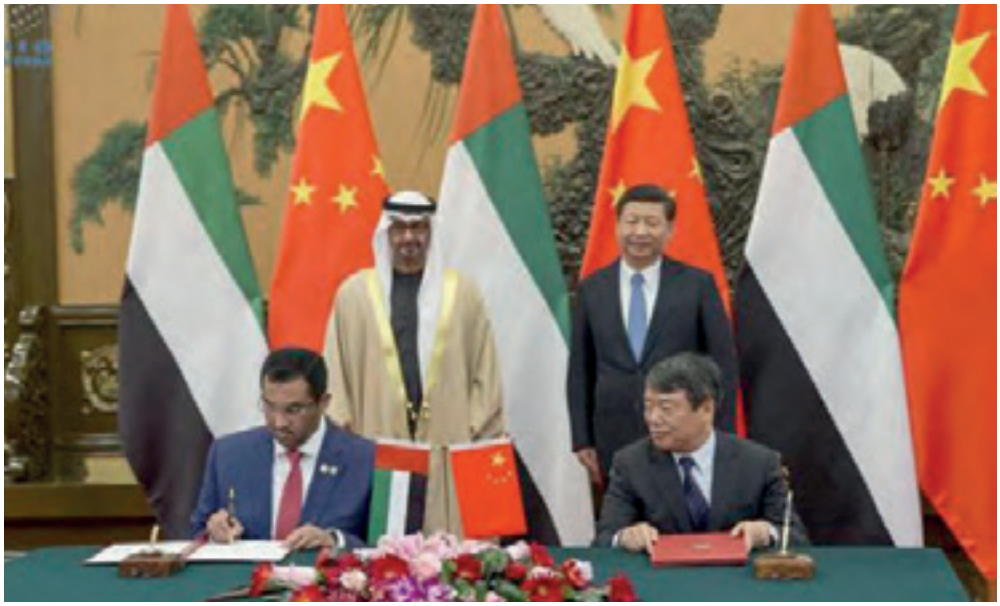

خصوصية العلاقة

تسعى كثير من دول العالم إلى بناء علاقاتها مع الصين لغاياتها وأسبابها المختلفة، إلا أن العلاقة بين الإمارات والصين لها خصوصيتها، وتنبع من منظور استراتيجي وقد تطورت مؤخراً بينهما بناء على حاجتيهما الاستراتيجية والتكاملية، واستناداً إلى مميزات كل منهما، وانطلاقاً من رغبة وقناعة قيادتيهما بضرورة تطوير هذه العلاقة تحقيقاً للمصالح المشتركة، والعمل على إيجاد نموذج للتعاون والنهوض بعجلة الاقتصاد العالمي من جهة، وللعمل على مجابهة التحديات والمخاطر والتهديدات المستقبلية في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في العالم من جهة أخرى، وعليه فقد

> النظام السياسي الصيني متين ويحاكي التقاليد الصينية العريقة

اتفقت القيادتان مؤخراً على إنشاء صندوق استثماري مشترك بقيمة 10 مليارات دولار للاستثمار المشترك في الإمارات وفي الصين وفي دول أخرى، كما حرصت الإمارات على الانضمام إلى البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية كعضو مؤسس، وتؤيد الإمارات إقامة مشروع «الحزام والطريق» حيث تعتبر الإمارات بوابة بحرية وجوية مهمة في هذا المشروع، ويسعى البلدان كذلك إلى التعاون وتعزيز التبادلات في شتى المجالات، ويعملان على تنسيق الجهود في المحافل الدولية، بالإضافة إلى التعاون لمجابهة التحديات الاقتصادية والبيئية والمناخية، و كذلك التعاون لمواجهة المخاطر الأمنية و تهديد التطرف والإرهاب.

الأمن والإستقرار

لقد أثبتت الإمارات نجاح تجربتها التنموية، وقدمت للعالم نموذجاً حضارياً لتقدم الدول النامية والتعايش السلمي، وكذلك قدمت الصين نموذجاً فريداً لإرادة التحدي وتقدم الدول وفق الأسس والمعايير الصحيحة. لقد أثبتت الصين رغبتها الحقيقية في تعزيز الأمن والاستقرار في العالم، وقد مارست مبادئها القائمة على الرغبة في التعايش السلمي بجدية وصدق، فهي تحترم سيادة الدول، ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، وهي تؤمن بالتعاون

> قدمت الصين نموذجاً فريداً لإدارة التحدي وتقدم الدول

والكسب المشترك، وضرورة حل الخلافات بالحوار السلمي والتفاهم، فهذا النمط من العلاقات بين الدول هو ما يجب أن نحرص على قيامه ودعمه، ولهذا يصبح التعاون مع الصين ضرورة وغاية في سبيل بناء مستقبل أفضل للجميع، ذلك أن استمرار تقاطع مصالح الدول في ضوء التحديات والمخاطر والتهديدات للمجتمع الدولي مستقبلاً يستدعي أن تنسى الدول مآسي الماضي، وأن تنحي خلافاتها جانباً وتتسامح، حيث يكمن التحدي الأكبر للبشرية في الزيادة المتسارعة لعدد سكان كوكب الأرض بعد أن تجاوز 7 مليارات نسمة خلال الأربعة عقود الأخيرة، والعدد ما زال يتعاظم، ومع تناقص الموارد الطبيعية والغذائية فقد زادت نسبة الفقر حول العالم نظراً لعدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية لكثير من البشر، بالإضافة إلى تفاقم المشاكل البيئية والمناخية، ومع ضعف إرادة المجتمع الدولي لمواجهة تلك التحديات الحقيقية بإرادة صلبة من خلال تغليب القيم الأخلاقية والإنسانية على المصالح الآنية، فإن العالم سيواجه خطراً وتهديداً حقيقياً للحياة على كوكب الأرض، بل إن هذا الوضع سيؤجج النزاعات والصراعات وثورات الجياع مستقبلاً، ولهذا يبقى السؤال الحقيقي: هل سيتسم المستقبل بمزيد من المواجهات والصراعات بين الأمم، أو بمزيد من التعاون وتضافر الجهود الدولية والاعتماد المتبادل ونبذ الحروب والخلافات لمواجهة أخطار المستقبل؟ ولهذا نعول على أن يساهم نموذج العلاقات الإماراتية الصينية في مجابهة تحديات المستقبل بكفاءة واقتدار، وكذلك تحقيق تنمية مستدامة والدفع بالاقتصاد العالمي إلى مزيد من النمو.

كلية الدفاع الوطني

الحالة اليمنية نموذجاً

العلاقة بين القوة والقيـ

بقلم :
اللواء الركن طيار
رشاد محمد سالم
السعدي
قائد كلية الدفاع الوطني

تدل الشواهد عبر التاريخ ومن خلال الأزمات المتعاقبة أن كثيراً ما يتم استخدام القوة استناداً إلى الموارد المتاحة، ما يبرهن - بما لا يدع مجالاً للشك- على أن المعطيات الموضوعية قد تُغيِّب القيم أو تعمل على تعطيلها، وبالتالي يتم توظيف القوة بأشكالها المختلفة كأداة سياسية رئيسة، وعندما تمارس دولة ما ذلك السلوك ضد دولة أخرى فإن الدوافع لها ما يبررها بمنطقية يمكن أن تتبعها تجاذبات سياسية وحوارات تنتهي بالسلام حتى لو كان مؤقتاً أو في أبسط صوره، أما عندما يصبح ذلك السلوك ضمن حدود الدولة فإن تجاوز النتائج يصبح أكثر صعوبة، وهذا ما يجعل للحروب الأهلية مديات وأبعاد مختلفة على شتى الصُعُد، وقد تمتد تأثيراتها لمئات السنين، إذ تتمكن مشاعر الرغبة بالانتقام، ويكون العنف في تلك الحالة أكثر تطرفاً من العمليات العسكرية التي تخوضها الجيوش النظامية للدول.

كما إن الصراع في حياة الإنسان مسألة

ـــــــم والأخلاقيات المصاحبة

أزلية ترتبط بالوجود، وتحركه عناصر البقاء والمصالح والقوة، وقد تضبطه نسبياً عوامل مادية تجسدها عناصر القوة، أو معنوية تتعلق بالتشريعات والتفاهمات والقيم والتوافقات، وسواء أكانت سيكولوجية الصراع في حياة الإنسان فردية أم جماعية في نموها واتخاذها لأبعاد هائلة من حيث التعقيد والنتائج، فإنها تستنزف موارد حيوية من أجل الصراع وخلاله، مما يجعل النتائج المتوخاة بعيدة عن الأهداف غالباً، ومن المفارقات أن تكون القوة العامل المشترك لبدء الصراع وتأجيجه واستمراره، وقد تكون بمثابة عامل ردع ضد أي عدوان من الخصوم، كما قد تكون العامل الحاسم للصراع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبغضّ النظر عن الحق و القوة، فإن هذا الموضوع يناقش العلاقة بين القوة والقيم والأخلاقيات المصاحبة لاستخدام القوة في مختلف مراحل الصراع، وسيتم الاستدلال على عناصر المناقشة من خلال الحالة اليمنية التي لا زالت تعصف

جاءت عاصفة الحزم بعناصر قوة أكثر تأثيراً وقدرة على تغيير الموقف الإستراتيجي

باليمن الذي كان سعيداً في الماضي، وليس من الضروري أن تكون النتائج الإيجابية مطلقة عند التحلي بالقيم لتوظيف القوة، إذ أن لكل حدث ظروفه، والسائد والمنطقي عبر التاريخ أن المجتمعات تميل لمن يعمل لصالحها فتحتضنه وتقف في صفّه، بل وتعينه، ولكنها حتماً تنتقم من جلّاديها متى توافرت الفرص لاسترداد حقوقها بما فيها الحقوق المعنوية ومبادئ رد الاعتبار.

و لابد من بيان المقصود بالقوة وفقاً للمفهوم المعاصر، إذْ لم يعد مدلول القوة يقتصر على الجانب العسكري، ولا ذلك المفهوم المحصور بالعنف وأدواته، ذلك أنّ مكونات القوة أصبحت ماثلةً في جوانب أخرى قد تفوق تأثيراتُها ما ينجم عن استخدام القوة العسكرية إذا ما تم توظيفها كنتاج لتخطيط دقيق و شامل و احترافي، ويستند ذلك إلى أن مضمون حقيقة القوة هو تلك القدرة على التأثير، أو القدرة على تحديد وتوجيه سلوك الطرف الآخر لتحقيق الأهداف

المرغوبة التي يبتغيها الطرف الذي يمتلك تلك القوة ويسيطر عليها، كما أنها تصبح في حالات أخرى تلك القدرة على التأثير في إرادة الخصوم، وثنيهم عن الإتيان بأفعال وسلوكيات من شأنها أن تعمل على تعطيل المصالح أو عرقلة تحقيق الغايات، ذلك أن قوىً - كالقوة الاقتصادية والدبلوماسية والتقنية أو العلمية والثقافية والديموغرافية وربما الجغرافية وغيرها- قد أثبتت في مواقف ومواقع كثيرة مدى ما يمكن أن تبلغه من درجات تأثير تحقق الغايات الاستراتيجية.

ولا بد من فهم مدلولي القوة والقدرة، ذلك أن اللبس في التفريق بينهما قد يؤدي إلى الاستخدام الاستراتيجي الخاطئ، أو يؤدي إلى الاستخدام المنافي للقيم، وبما يؤول إلى تأجيج الصراع بين الخصوم، وبالتالي انعدام الاستقرار، سواء أكان ذلك الصراع عسكرياً أم بوسائل أخرى.

فامتلاك مصادر القوة من موارد متنوعة مادية ومعنوية ما هو إلا قدرات مجردة يمكن تضمينها في الحسابات وتطبيق المعادلات الحسابية عليها، وإدراجها ضمن الإحصاءات، لذلك تعد قدرة (STRENGTH)، أما إمكانية تحويل تلك القدرات إلى وسيلة تأثير في إرادة و سلوك الآخرين فتسمى قوة (POWER) بما تمتلكه من طاقات كامنة غير حسية في مجملها، ومن هنا فإنه لا يكون من السهل حساب مدى النتائج المترتبة

الحوثيين تم إقحامهم في أعمال تحقق أهداف قوى خارجية

على استخدامها، إذا ما قورنت بما يملكه الخصوم، وهذا ما يقحم غير المحترفين في أعمال تؤدي إلى هزيمتهم في النهاية، فالتهور الناجم عن امتلاك قدرات لا ترقى لأن تكون قوة يعتد بها ما هو إلا قرارات مهلكة صنعها فهمٌ خاطئٌ وحساباتٌ غيرُ دقيقة، أو نظام دكتاتوري، أو ذوي سلطة تجردوا من قيم كانت ضرورية لكبح ما يمتلكون من قدرات وضبط لاستخدامها بالشكل الصحيح، وإنّ القراءة المتأنية لسلوك إيران وحلفائها في المنطقة يجعل من العسير الفصل بين ما تنتهجه إيران حيال دول وشعوب المنطقة، وبين تطبيق القواعد الثماني والأربعين التي سردها روبرت غرين في كتابه (The 48 Laws of Power) ، والتي تأتي في سياق (قاعدة ميكيافيللي) من أجل تحرير المدن الإيطالية التي حدد فيها أهمية «الغايـــــة»

وإطلاق العنان للوسيلة فاستغلها مفسروها للانتهازية البشعة.

ينطبق الحديث أعلاه على ما أقدم عليه الحوثيون في اليمن، إذ تم إقحامهم في أعمال تحقق أهداف قوى خارجية تسعى إلى استنزاف موارد الأمة وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وباندفاع غير واعي لحسابات القوة والقدرات، أصابهم الغرور إذْ تمكنوا من السيطرة على صنعاء وتعز وعدن ومناطق رئيسة في شمال اليمن وجنوبه إبّان تحالف جيش علي عبدالله صالح معهم، وتوهّموا بأنهم بتلك القوة العسكرية سيستأثرون بموارد اليمن وربما يذهبون إقليمياً إلى أبعد من مجرد السيطرة على أرجاء اليمن، وظنّوا أنهم سيفرضون واقعاً يجبر الأطراف الأخرى والخصوم إلى الاعتراف بالواقع الجديد والتعامل معه كحقيقة شاخصة، إلّا أن مجريات الأمور سرعان ما اتخذت منحىً لم يكن ضمن حسابات قوتهم العسكرية، حيث جاءت عاصفة الحزم بعناصر قوة أكثر تأثيراً وقدرةً على تغيير الموقف الاستراتيجي، فعملت على إخلال التوازن الميداني سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، إلى غير ذلك، مما حدا بالحوثيين وحلفائهم – وبحسابات

خاطئة للقوة، وعدم فهم حقيقة القدرات الفعلية – أن يتخلوا عن قيم وطنية كانوا في أمسّ الحاجة إليها، وتجاوزوا العديد من القيم الإنسانية بغية تعويض الضعف الذي ظهر جلياً في عناصر القوة الشاملة التي غفلوا عن أهمية امتلاكها، حتى وإن امتلكوا بعضها اليسير فإنه لم يكن بالكم ولا بالكيف الذي يمكّنهم من المضي قدماً فيما سعوا إليه، ولم يكن بمقدورهم الاستمرار في العمليات العسكرية بنفس الزخم، بل تراجعوا في غضون أسابيع قليلة عن البقاع التي سيطروا عليها، وتم طردهم من محافظات الجنوب بالقوة البسيطة التي توفرت لدى سكانها، وكان من المنطقي أن يحدث ذلك في ظل فشل الحوثيين في إظهار القيم الحقيقية لقوة وطنية ثورية وعدت شرائح من شعب اليمن الثائر بخلاصهم من أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية لم تحقق مطالبهم العادلة، وكانوا يتوقون إلى ربيع يمني حقيقي، فخذلهم الحوثيون وأنصار المخلوع علي عبدالله صالح.

لقد اتضح من خلال مجريات أحداث اليمن أن الاستحواذ المفاجئ على القدرات قد ولّد الجَشَع لدى الحوثيين الذين يفتقرون للحنكة السياسية ومبادئ الاستراتيجية، كما أنهم وثقوا في حزب الله وإيران مما كبدهم خسائراً هائلة يصعب التعافي من آثارها، وفقدوا ثقة سكان محافظات الجنوب كلياً، حيث أن القدرات العسكرية التي أصبحت في يد الحوثيين في نهايات عام 2014 لم تكن باليسيرة، فقد أصبح لديهم ما فاق أحلامهم من طائرات قتال، وصواريخ أرض-أرض، ودبابات وآليات مدرعة، وعربات نقل، وإمدادات، ومدفعية، وراجمات صواريخ، وألغام، وقطع بحرية، ومعسكرات، ومطارات، وقواعد بحرية، وموانئ، ومستودعات، وتحكماً شبه مطلق بالموارد الوطنية، وكافة الاحتياجات التي شملتها خططهم السلطوية، ولكنهم سرعان ما فقدوا ثقة وحب شرائح هامة من أهل اليمن عموماً، كما فقدوا ثقة واحترام جيرانهم ودول أخرى جرّاء العنف الذي مارسوه، مما ساهم في تراجع تأثير قدراتهم العسكرية، وتنامي قوة وصمود المقاومة وما تبقى من قوة لدى الرئيس الشرعي. وإذا ما تمت مناقشة المشهد بوجه المرآة، أي أن نضع حقيقة القوة العسكرية في المشهد المرئي ونفترض التزام الحوثيين بالقيم الوطنية والقانونية وبحكم الشرعية، وماذا كان سيحدث لو أنهم سعوا لكسب ودّ و ولاء الشعب اليمني بكافة أطيافه من أجل تحقيق أهدافه عوضاً عن قيامهم بالقصف المتعمد لمساكن المواطنين، وحرمانهم من احتياجاتهم اليومية من الطاقة والغذاء والمياه والدواء، بل إنهم ذهبوا بعيداً لحد الاستيلاء على مواد الإغاثة و المساعدات الإنسانية، والأسوأ من ذلك كله تآمرهم و تحالفهم مع قوى خارجية تضمر الحقد للأمة العربية والإسلامية، ولا تتورع عن القيام بكافة الأعمال التي تروع شعوب المنطقة وتزعزع أمنها واستقرارها. لذلك، فإنه بلا شك ستكون الغلبة في الحالة اليمنية – طبقاً لما تحقق حتى الآن – للطرف الذي يوظف القيم بجانب القوة، ذلك أن البعد الحضاري له انعكاساته وتأثيراته لدى قبائل اليمن، فنصرة الحق والوقوف مع الضعيف، وحماية الآمنين، والالتزام بالعهود والمواثيق، والدفاع عن الأرض وغير ذلك من القيم تستقر في وجدان وضمير المجتمع الذي يؤمن بها ويمارسها سلوكاً على مدى العصور.

الحوثيون فقدوا ثقة وإحترام جيرانهم جراء العنف الذي مارسوه

كلية الدفاع الوطني
National Defense College

القيادة العامة لشرطة دبي نموذجاً
مواجهة التحديات الأمنية

بقلم :
سعادة اللواء خميس مطر المزينة
القائد العام لشرطة دبي

بداية، نتوجه بعظيم التقدير وصادق الولاء لقيادتنا الحكيمة، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ونثمن جهودهم الحثيثة التي ارتقت بدولتنا وشعبنا إلى مستويات متقدمة من الرفاهية والحضارة، ليكون شعبنا أسعد شعب، إذ حلت الدولة في المركز الأول عربياً، ضمن مؤشرات السعادة والرضا، وأصبحت الأولى عالمياً في مؤشر احترام المرأة، والأولى عالمياً في جودة القرارات الحكومية وغياب البيروقراطية، والأولى عالمياً في كفاءة الحكومة.

وذلك بفضلٍ من الله سبحانه وتعالى، والجهود والقيّم النبيلة التي أرسى دعائمها الآباء المؤسسون، المغفور لهم بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأخوه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وإخوانهما حكام الإمارات. ونشهد الآن قيادة الأبناء، وهم خير خلف لخير سلف، يكملون مسيرة الخير والنماء، ويحرصون على إيجاد نسيج متماسك من التآلف الاجتماعي، والسياسي،

ـــنية وتحقيق الأهداف

لدينا 203 جنسية تعيش كلها بتناغم وبشكل سلمي ومسؤولية شرطة دبي المحافظة على هذا التناغم والواقع

والاقتصادي في دولتنا التي حققت مكانة عالية على الأصعدة الإقليمية والعالمية، باتباع سياسة حكيمة ومتوازنة، ووقوفها إلى جانب الحق والفضيلة، ونستلهم من أفكارهم وحكمتهم الحافز على العمل، والنضال الصادق من أجل عزة الوطن ورفعته، والتضحية في الدفاع عن كل ما تم إنجازه من مشروعات، وآمال كانت بعيدة المنال، وأضحت اليوم واقعاً نعيشه وينبهر العالم بنتائجه.

استراتيجية الأمن

حين قامت الدولة في ديسمبر 1971، كانت تحكم العالم تكتلات دولية وإقليمية مضطربة، واقتضت حكمة قادتنا المؤسسين وضع قواعد السياسة الخارجية، التي مازالت ثابتة، و تعتمد علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم الاعتداء، والصداقة مع معظم دول العالم، وحل المشكلات الإقليمية والدولية بالحوار والطرق السلمية.

منذ ذلك التاريخ، بدأت مرحلة البناء الشامل التي تطلبت استقطاب شريحة كبيرة من الخبراء، والموظفين والمتخصصين، والأيدي العاملة، بشكل متسارع، وفق رؤية سديدة تقول أن الدولة تفتح أبوابها لكل الشرفاء؛ لذلك لا عجب أن نرى هذه الفسيفساء المجتمعية والجنسيات المتعددة على أرض الدولة، وكان ذلك التحدي الأكبر أمام مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسات الأمنية.

إن مدينة دبي متعددة الثقافات والجنسيات، ويعيش فيها الجميع بسلام نتيجة لقوة نظام الأمن، ورسوخ العدالة، وحفظ الحقوق، لدينا اليوم 203 جنسية وثقافة ونمط حياة مختلفة، تعيش كلها بتناغم وبشكل سلمي، هذا الأمر لم يتم إنجازه في سنة أو سنتين، ولكن على مدى سنوات طويلة، ومسؤوليتنا في شرطة دبي المحافظة على هذا التناغم والواقع، برفع معدل الوعي، وتعزيز ثقافة المجتمع حتى يكون كل شخص مسؤولاً عن نفسه أمنياً،

فنحن نكافح الجريمة، ونضبط المجرمين، لكن لا بد أن يتعاون معنا أفراد المجتمع للحفاظ على أمنهم، والحل ليس في تغليظ العقوبات بل في زيادة هذا التعاون.

نحن ندرك تماماً صعوبة أو استحالة أن تكون هناك دولة أو مدينة فاضلة، بلا حوادث أو جريمة، لكننا - في الجانب الأمني - نرى ما وصلت إليه الإمارات وشعبها بشهادة العالم، ولنا أن نفخر بالإنجازات، وبواقع دبي المدينة الذكية التي تستقطب العالم بفضل حضارتها وأمنها واقتصادها.

ونقول دائماً إن رأس المال (ذكي) وليس جباناً، لأن رأس المال يبحث عن المكان الآمن لإدراكه أهمية الاستثمار تحت مظلة الأمن.

وندرك أن تسارع البناء الحضاري، والديموغرافي، والتقني، ومواكبة أحداث العالم قد ألقى عبء ثقيل على الأجهزة الأمنية، ما دفعها إلى تطوير كوادرها، وأدواتها، وأساليب عملها، وقد تحقق ذلك بفضل أسباب مهمة، هي:

- قيادة رشيدة تسهر على أمن الوطن والمواطن، وتوفر له كل الإمكانات.
- إستراتيجية واضحة انتهجتها المؤسسات الأمنية.

- الشراكة الاجتماعية الحقيقية التي توطدت بين الأجهزة الأمنية والمجتمع.
- التزود بالتقنيات، والثقافات الأمنية، ومواكبة ما يطرأ من تغيرات عالمية بهدف منع الجريمة قبل وقوعها ومكافحتها.

ترسيخ الأمن

دأبت شرطة دبي على ترسيخ الأمن كأولوية في استراتيجيتها العامة، حفاظاً على نظام المجتمع، بكفاءة عالية واحترافية تنال رضا الناس، كل ذلك جعل من شرطة دبي مؤسسة تنفذ أدوار عديدة تضاف إلى عملها الأمني الرئيس، وصارت هناك ثقافة أمنية مشتركة، وبرامج توعية شاملة، ودور فاعل للجمهور يسهم في ترسيخ مفهوم العمل الأمني والاجتماعي.

وقد اضطلعت شرطة دبي بمهمة كشف غموض جميع القضايا الجنائية الكبرى، قاطعة العزم على ألا يفلت مجرم من العقاب مهما كلف الأمر، لتبقى دبي واحة للأمن والأمان وقبلة للمستثمرين والسياح.

لذلك، كانت هناك سياسات ومبادئ حكمت وضع الخطة العامة لشرطة دبي، المتوافقة مع خطة حكومة إمارة دبي، وخطة وزارة الداخلية، فالتوافق مع خطة حكومة دبي يتم من خلال عدة قطاعات منها قطاع الأمن والعدل، كما أن الحكومة بصدد تحديث خطتها الاستراتيجية لغاية 2030، وسيكون جزء منها تحديث غايات ومؤشرات قطاع الأمن والعدل.

ومن المبادئ التي تحكم خطتنا في شرطة دبي:

- أمن إمارة دبي جزء لا يتجزأ من أمن دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الأمن حق مكتسب لكل مواطن، ومقيم، وزائر.
- القانون هو الفيصل في التعامل مع كل مخطئ بحق الدولة أو بحق أي إنسان.

مؤشرات عالمية

وبلغة الأرقام نقول: إن الإمارات أفضل دولة في العالم في المؤشرات العالمية المتعلقة بانخفاض مستوى جرائم العنف وجرائم القتل، ومن أفضل 10 دول في ثقة الجمهور بالخدمات الشرطية، ومن أفضل 5 دول في استقطاب السياحة، والأولى عالمياً في مؤشر انتشار وتطور المناطق والتجمعات التجارية، ما يعني بكل دقة أن استراتيجية، وأهداف، ورؤية، ورسالة شرطة دبي تتحقق على أرض الواقع بمقاييس عالمية. وهذا وفقاً للتقرير الأخير لعام 2015 الذي نشرته شبكة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

التحديات

لذلك نقول إنه عندما تسود العدالة الاجتماعية، يسود الأمن الحقيقي الذي يكون فيه المجتمع شريكاً للمؤسسات الأمنية في توفير مظلة الأمن؛ فيكون الرخاء والعطاء، وتنهض الحضارة، ويأمن الناس على أرواحهم وممتلكاتهم، ويمارسون حياتهم الطبيعية بقلوب مطمئنة.

فمنذ أكثر من ربع قرن، تشهد المنطقة العربية حالة واضحة من عدم الاستقرار، نتيجة ظروف إقليمية ودولية متعددة، كان آخرها ما يسمى بـ (الربيع العربي) في عدد من الدول العربية، وما تزال الصورة على القلق ذاته منذ خمس سنوات، وما تبع ذلك من قتل وتخريب وتهجير، وغياب مظلة الأمن الاجتماعي، وذلك كان له أثر كبير ليس على دول الجوار فحسب، بل والعالم كله.

على مستوى إمارة دبي، فإن أبرز التحديات التي تواجهنا هي زيادة عدد السياح والأيدي العاملة، والتوسع العمراني، ما يشير إلى احتمالات ارتكاب الجرائم؛ وذلك يفرض علينا الوقاية من الجريمة، إذ تعتبر الوقاية مكوناً أساسياً على رأس مكونات بناء استراتيجيات الأمن والسلامة الوطنية في كل الدول، ومسؤولية مواجهة الجريمة لا تقع على عاتق الأجهزة الأمنية وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع.

وعلينا أن نتخيل حجم المسؤولية، سواء في المجال الأمني أو ضمان حقوق الإنسان، تجاه عمالة بلغ تعدادها (4.4 مليون عامل على مستوى الدولة، وفق أحدث الإحصائيات التي أصدرتها وزارة العمل في فبراير 2016).

أيضاً، هناك التحدي المتمثل في تقليل عدد

وفيات حوادث الطرق، وصولاً للهدف (صفر لكل 100 ألف نسمة من السكان بحلول عام 2020) وتحقيق ذلك نقوم بتفعيل دور التوعية المرورية في الجامعات، والمدارس، والأندية، والملتقيات الشبابية، ونحاول التغلب على تلك التحديات من خلال إدخال التقنيات الحديثة في العمل الشرطي والتدريب، والتطوير المستمر لكوادرنا البشرية.

مهددات الأمن

ضف إلى ذلك كله، ما تقوم به شرطة دبي منذ سنوات لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي اضطلع به معالي الفريق ضاحي خلفان تميم، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، حين كان قائداً لشرطة دبي؛ إذ أكد قبل نحو خمس سنوات، خلال محاضرة بعنوان «الأمن العام بين التنافر والانسجام» أن هناك 20 مهدد للأمن العام، منها: التنشئة الدينية المتطرفة، وهدر حقوق الإنسان وانتهاكها، واختلال العدالة الاجتماعية أو انعدامها، والحالة الاقتصادية الخانقة، والنزاعات الداخلية والحروب، وعدم سيادة القانون، والديمقراطية الزائفة، والإعلام السلبي، والبيئة الاجتماعية المضطربة، والثقافة السلبية، واختلال التركيبة السكانية، وتقييد الحريات، والبطالة والفساد الإداري، والقمع، والاستبداد، والمخالفون لقانون الإقامة.

استشراف المستقبل

في خضم تلك الحقائق والمسؤوليات الكبيرة، ننظر إلى المستقبل بعين راضية، واثقة في توفير متطلبات الأمن والأمان، ولنا حظ وافر من حكمة وتصميم ومتابعة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل

مكتوم ، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء ، حاكم دبي، رعاه الله، الذي وضع أمامنا خريطة طريق واضحة لصناعة المستقبل، حين قال: «إذا لم نبادر بصنع المستقبل الآن فستصنعه لنا الظروف المحيطة بنا، ولدينا إصرار على الوصول إلى المراكز الأولى عالمياً، وإنه لدينا رؤية، وطموحاتنا كبيرة، والمستقبل لا ينتظر المترددين، نحن لا نتوقع المستقبل، بل نحن نصنعه».

فاستشراف استراتيجية المستقبل له أدواته المحددة المستخدمة في الوصول إلى مستقبل أفضل، وتجنب السيناريوهات السلبية، هذه الأدوات تعتمد على طرح سيناريوهات متوقع حدوثها وبحث إمكانية التعامل معها في ظل الواقع الراهن والإمكانيات المتاحة، ومدى تطور الموارد البشرية.

فرؤيتنا المستقبلية لتحقيق أهدافنا في شرطة دبي باتت واضحة، وفي متناول اليد، بخاصة إذا كانت هذه الرؤية تستند إلى الحقائق التي حددتها شرطة دبي في استراتيجيتها، والاعتماد على المقومات، والوسائل التقنية لتوصيل رسالتها، منها: الخدمات الإلكترونية، حيث تعتبر شرطة دبي من أكثر الجهات التي تقدم الخدمات

الإلكترونية للمتعاملين والموظفين، وهي من الدوائر التي تفوز دائماً بجوائز الحكومة الذكية، لما تقدمه من خدمات تقنية ومهمة لتسهيل تقديم الخدمة لعملائها، ونقدم لجمهورنا 221 خدمة إلكترونية منها 140 خدمة معلوماتية و81 خدمة إجرائية على الموقع الإلكتروني .

لذلك، لا غرابة في أن تتمكن شرطة دبي خلال 17 عاماً من حصد المراكز الأولى في كافة الفئات المحلية والإقليمية والعالمية، وقد حصدنا 67 جائزة خلال العام 2015، ذلك لأننا في شرطة دبي نعمل وفق منهجية للابتكار تعكس مدى تميزنا واستغلالنا الأمثل لمواردنا البشرية، ما أهلنا لحصد الجوائز، وتعزيز مسيرتنا في الارتقاء بأدائنا المتميز في مختلف مجالات العمل الشرطي.

عين واثقة

نحن ننظر إلى المستقبل بعين واثقة، نظراً للمسؤولية الكبيرة والإشراف المباشر على هذه المؤسسة الرائدة، ما دفعنا لاستشراف المستقبل ، وما يمكن أن تكون عليه شرطة دبي خلال عقدين من الزمن..

فمؤشرات الاستشراف يؤكدها الواقع على الأرض، والمنجزات المتميزة، وعلى رأسها حصول القيادة العامة لشرطة دبي على عدد كبير من الجوائز، محلياً وعالمياً، وتصدرها قائمة الفائزين في سباق التميز في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، وهي مناسبة سنوية كبيرة، يتم خلالها تكريم المؤسسات الحكومية التي تبادر وتنجح باقتدار من أجل تحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة.

فشرطة دبي تنوع في خدماتها المقدمة إلى الجمهور، ولا تقتصر على الخدمات الأمنية، بل لها دور مجتمعي، وبالتالي تسعى إلى الارتقاء بخدماتها بما يليق بالمستوى الخدمي المتطور في الدولة .فعملية التنوع والتطوير هي بحد ذاتها من الأمور التي تجعل شرطة دبي على منصات التتويج، ليس فقط على الصعيد المحلي، بل والخارجي أيضاً، حيث تبوأت مكانتها كمؤسسة أمنية متميزة عالمياً.

السؤال الكبير

السؤال الكبير هو: كيف تحقق شرطة دبي أهدافها بتميز..؟!

هنا نتحدث عن إطلاق العنان للتفكير والابتكار في جميع المجالات، سواء الأمني أو الاقتصادي، أو أي مجال آخر يرتقي بشرطة دبي ويحافظ على مكانتها العالمية،ولدينا العناصر الأساس التي تدفعنا للثقة في المستقبل، ونجاحات شرطة دبي، من خلال تحديد الأهداف والمؤشرات، معتمدين على النتائج، والاستطلاعات والرسائل الإعلامية الموجهة لجمهورنا عبر وسائل الإعلام المحلية كافة، وخدمة الرصد الإعلامي اليومية التي تنتهجها إدارة السمعة في شرطة دبي. ونستطيع الحديث عن عناصر (مثلث النجاح) الذي من خلاله نرى المنجز وننظر الغد.

المثلث الأول:

تتمثل عناصره في: الموارد البشرية، الإمكانات، المخرجات.. ولكل عنصر أسبابه: فقد أولت شرطة دبي عناية فائقة بالموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها، وتبني الأفكار، والإبداعات التقنية، والبرامج الإلكترونية الحديثة، وسخرت كل أسباب النجاح لمنتسبيها، ولا شك أن المخرجات كانت وفق الطموحات، وتتحدث الأرقام لتؤكد أن:

- 98.6% من أفراد المجتمع يشعرون بالأمان في دبي.
- 92% نسبة ثقة الجمهور بشرطة دبي - رضا الجمهور.
- الحصول على عشرات من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية.

المثلث الثاني:

شرطة مجتمعية، وتتمثل في: الشراكة، البرامج، النتائج، فاستراتيجية شرطة دبي تهدف أساساً إلى حماية أمن المجتمع ودرء الجريمة قبل وقوعها، وحماية النشء من آفة المخدرات وما يمكن أن تنقله وسائل التواصل من عادات وتوجهات مسيئة للمجتمع وعقيدته وتراثه وعاداته.. وتأتي الشراكة مع شرائح المجتمع لتحقق هدف كلنا شرطة، وشركاء في حماية أنفسنا ومكتسباتنا، وذلك من صلب برامجنا.

المثلث الثالث:

الحراك الداخلي، المتمثل في: المعرفة، الهوية، الولاء، ونحن ندرك أن نشر المعرفة بشكل عام وثقافة الجودة لدى العاملين على اختلاف مستوياتهم، بما يواكب التطورات المتلاحقة في شتى المجالات، يضفي نوعية خاصة للعمل الشرطي، وتشكل الهوية الوطنية، بماضيها العريق، وحاضرها الزاخر، مستقبلاً مشرقاً لهذا الوطن وأبنائه، وبالتالي فإن تدريب وتوجيه العاملين في أي مؤسسة حكومية أو خاصة، يكرس الولاء لهذا الوطن، وللمؤسسة التي يعمل فيها المرء، ويصنع الحضارة ويحقق الأمنيات.

كلية الدفاع الوطني

أحمد آل علي:

توازنات القوى الإقليمية والدولية

بقلم :
اللواء الركن أحمد علي حميد آل علي
قائد كلية
القيادة والأركان المشتركة

تشكل «منطقة الخليج العربي» بموقعها الجغرافي المتميز البوابة الشرقية للوطن العربي من الخليج إلى المحيط، وقدراتها البشرية، والمالية، والاقتصادية، والعسكرية، ونشاطها السياسي، والدبلوماسي الإيجابي والفاعل والمؤثر، في كافة الدوائر والمنظمات والمؤسسات بصفتها قوة إقليمية محورية، ومركز ثقل استراتيجي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي . في أعقاب الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي، وغزو الكويت، وسقوط العراق عام 1991 وتوابعها التي جرت في أحداث 11 سبتمبر 2001، شهدت المنطقة العربية والخليجية والشرق الأوسط انفجار العديد من بؤر الصراع والصدام والإرهاب المسلح، والأزمة المالية العالمية عام 2008، التي تلاها طوفان الخريف العربي، ومئوية سايكس بيكو الجديدة عام 2011 والتي أصبحت معول هدم وتفتيت وتقسيم، وتدمير، لكافة الإمكانيات والموارد للدول العربية، وعلى رأسها الهبوط الحاد لأسعار النفط وتهريبه، والذي وصل إلى

ـــــة وأثرها على أمن منطقـة الخليـج العربـي

حد التهديد الحقيقي والمباشر لبقائها، وسيادتها، واستقلالها .

وفي خط متوازي، كانت المؤامرة الكبرى والمحاولات المدبرة بالدفع المريب للتيارات الإسلامية والطائفية، والإرهابية المتطرفة وعلى رأسها الإخوان المسلمين، والحرس الثوري الايراني للسيطرة على سدة الحكم في العديد من الدول العربية، والتي تهدف الى زعزعة أمن واستقرار المنطقة العربية والخليجية، وتوريطها وإستنزاف مواردها الاقتصادية، والبشرية، والعسكرية في

> إيران دولة مارقة ذات أهداف توسعية بالمنطقة العربية والخليجية

سلسلة من حروب الجيل الرابع، وحروب الوكالة، وحدود الدم التي سوف تؤدي إلى وقف عجلات التنمية والبناء والإعمار للأجيال القادمة، فهي الوسيلة والغاية للقوى المعادية للأمن العربي الخليجي.

في علوم الجيواستراتيجي والتخطيط الوطني (السياسي/ العسكري) تكون الخطوة الأولى دراسة وتقييم طبيعة وأبعاد التهديدات المتوقعة على امتداد مسرح الحرب/ العمليات، وما يشمله من الحزام الأمني المباشر وغير المباشر،

والمجال الحيوي، ومناطق الاهتمام، والمصالح الاستراتيجية المشتركة، وكذلك دراسة حسابات موازين القوى، وهي محصلة قياس وتقييم مقارن لكافة قوى الدولة الشاملة مع الدول المعادية بأبعادها المادية، والمعنوية ، والكمية، والنوعية، بهدف تحديد أوجه القوة لتنميتها ومضاعفاتها، وأوجه الضعف لاحتوائها ومعالجتها، وصولاً إلى تحقيق التفوق أو التوازن والقدرة على الردع، والعمل العسكري الشامل أو المحدود، و حالة التهديد الحقيقي والمباشر للأمن الوطني، والسيادة والاستقلال والبقاء .

لذا كانت النتيجة والمحصلة الطبيعية والحتمية أن تتبلور مجموعة من القوى والتكتلات الإقليمية والعالمية، ذات الأهداف والتوجهات المعادية والمضادة، والميول العنصرية، والعرقية، والطائفية، والإرهابية المتطرفة، وعلى رأسها إيران تلك الدولة المارقة ذات الأهداف التوسعية بالمنطقة العربية والخليجية باستخدام أدواتها وميليشياتها المسلحة، وحرب الوكالة، ولغة القوة، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية والسياسية للدول، وخير شاهد على ذلك مواقفها التخريبية في كلاً من العراق ، و سوريا، و لبنان ، و اليمن ، و قطاع غزة .

إن البرنامج « النووي الإيراني » ذو الأهداف والصبغة العسكرية، والتجربة الصاروخية الإيرانية الاستعراضية الأخيرة، واستمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وإبرام الاتفاق الأخير مع أمريكا والغرب يشكلوا بمجملهم خلل خطير وجسيم في موازين وتوازنات القوى العسكرية، في ظل هذا المناخ المتوتر، والبؤر الملتهبة بالمنطقة العربية والخليجية، و يشكل تهديد حقيقي ومباشر للأمن والاستقرار والسلام الدولي والإقليمي .

أمن منطقة الخليج العربي جزء أساسي من الإسقرار العالمي

وعلى الجانب الآخر، نجد أن رفع العقوبات الاقتصادية، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة، والتي تصل إلى حولي 36 مليار دولار قد جعل إيران توجه ما يقرب من 22 مليار دولار لشراء نظم تسليح حديثة ومتطورة من روسيا، لدعم برنامجها النووي والصاروخي، وقواتها الجوية والبحرية والدرع الصاروخي المضاد أس 300، بالإضافة إلى اقتحام البعد الفضائي والأقمار الصناعية للمعلومات والتجسس، وبما يشكل خلل استراتيجي عسكري خطير لأمن الخليج العربي، وحزامة الأمني الإقليمي المباشر . وفي إطار مثلث التهديد الحقيقي والمباشر للأمن العربي/الخليجي، نجد أن إسرائيل هي رأس هذا المثلث، والحصان الأسود، والرابح الحقيقي لما يدور على

الأراضي العربية من تخريب، وتقسيم، وفوضى غير خلاقة، وهذا يؤهلها لقيادة الشرق الأوسط الجديد، أو الكبير، من المنظور الأمريكي / الغربي، وفي تنسيق وتعاون استراتيجي تام مع جناحي القوى في أي من تركيا و إيران، فيكون لها الإرادة والهيمنة، ولغة القوة، وبما يشكل تهديد حقيقي لأمن وبقاء الدول العربية، والإسلامية، والخليجية على حد سواء .

إن المراقب لدول الجوار الاقليمي المباشر مؤخراً يمكن أن يرصد تحرك تركي مضاد لأمن ومصالح الدول العربية والخليجية، في تنسيق وتعاون وتقارب استراتيجي سياسي / عسكري تام مع

الحل يكمن في إمتلاك قوة ردع إستراتيجية مناسبة

إيران، وإعادة بناء علاقات متميزة وخاصة مع إسرائيل ، وحلف منظمة شمال الأطلسي، ومحاولات مستميتة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على حساب حقوق ومصالح الدول العربية والخليجية، وخير شاهد على ذلك مواقفها السلبية والمضادة في كلاً من العراق، و سوريا، و لبنان، و مصر، وإضاعة القضية الفلسطينية.

وفي إطار الاستشراف والرؤيا، والدراسات المستقبلية للجغرافيا السياسية والعسكرية لدول الجوار الإقليمي غير المباشر، ومناطق الاهتمام الاستراتيجية نجد أن امتلاك كلاً من الهند، وباكستان للسلاح النووي العسكري يؤدي إلى احتمالات نشوب حرب نووية عالمية ثالثة مفاجئة وبدون أي مقدمات.

وفي الجوار الإقليمي غير المباشر، والنمور الصفراء ذات القدرات الاقتصادية العالمية، نجد الصراعات الكامنة، والمتفجرة، والأهداف المعلنة وغير المعلنة، والتلويح الدائم بالصدام، واستخدام القوة في العديد من دول جنوب وشرق ووسط آسيا، وخاصة من جانب كوريا الشمالية، وامتلاكها مؤخراً للقنبلة الهيدروجينية، وإجراء التجربة الصاروخية المفاجأة، واستعدادها لاستخدام الأسلحة النووية، وإشعال حالة من التوتر والتأزم والتصعيد مع العديد من الدول مثل: الصين ، و تايلند ، و اليابان، و أمريكا، و الغرب والتي تشكل أيضاً خلل في موازين القوى، وتهديد حقيقي للأمن والسلام العالمي والاقليمي .

ومن زاوية استراتيجية أخرى، نجد حالة من الذوبان التدريجي وانكسار لحالة الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا، وعودة للصراع التقليدي والتاريخي بين القطبين الشرقي والغربي، وانفجار للعديد من بلونات الاختبار، وبؤر الصراع والاحتكاك

مثل جورجيا ، و أوكرانيا ، و أخيراً القرم ، وصولاً إلى التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، وبما يشكل موقف حاد ومتدهور في موازين القوى والتدخلات الأجنبية، واحتمالات نشوب الحرب، وانعكاساتها السلبية على الأمن العربي / الخليجي .

إن حالة التهميش المتعمد، وعدم صدق النوايا لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي تشكل القضية المحورية الأم للأمة العربية والإسلامية، مما يجعلها بؤرة ملتهبة في حلقات الصراع العربي الإسرائيلي، وبما يشكل شوكة وخلل جسيم في موازين القوى عربياً أو خليجياً، واستنزاف للموارد، واستدامة اقتصاديات الحروب المعاكسة والمضادة لكافة أعمال التنمية الشاملة للدول العربية، وشعوبها وأوطانها .

إن حالات افتعال الأزمات، والتأزيم، والتصعيد، والتدخلات الأجنبية العسكرية

إنتقال مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التكامل ليس ترفاً وإنما ضرورة

المباشرة في المنطقة العربية والخليجية، والتوسع في الاستخدام المفرط للقوة، وفوضى انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحالة التسابق على امتلاك أحدث منظومات التسليح ذات القدرات التدميرية الهائلة، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية والسيادية للدول، ضرباً للقوانين والشرعية الدولية بعرض الحائط يشكل خلل كبير وخطير في التوازن وموازين القوى، وتهديد حقيقي ومباشر لأمن، وبقاء، وسيادة واستقلال الدول إقليمياً و دولياً .

لقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في قمة كامب ديفيد بأن أمن منطقة الخليج العربي هو جزء أساسي من الاستقرار العالمي لما تمثله هذه البقعة من العالم من أهمية اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية تمس الأمن العالمي، كما أن الدعوة إلى انتقال مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التنسيق التعاوني إلى مرحلة التكامل والوحدة الكاملة لم تعد ترفاً وإنما باتت ضرورة ملحة تفرضها الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي بهدف الحفاظ على المكتسبات والمنجزات ودرء المخاطر والتهديدات .

إن الرؤيا والقيادة الوطنية الرشيدة

والحكيمة تُمسك بكافة الأوراق والخيوط حيث تمتلك الإرادة والقرار الوطني الحاسم والصائب وتحافظ على زمام المبادرة والعمل بروح الفريق والجسد الواحد فكان التدخل العسكري المباشر لقوات التحالف العربي في اليمن لكسر حلقة الحصار بين الشمال والجنوب والشرق والتي تشكل تهديد حقيقي ومباشر لأمن الخليج العربي، والذي كان لا يحتمل التفكير أو الانتظار، وعلى الجانب الآخر كان تشكيل القوة العربية الإسلامية لتضم 34 دولة بالإضافة إلى التحركات الإيجابية، والفاعلة، والمؤثرة لاحتواء الأحداث وبؤر الصراع بالدول العربية الأخرى، وعلى رأسها سوريا، و العراق، و ليبيا، و لبنان بهدف المنع والمعالجة، وبما يحمي أمن منطقة الخليج العربي كقوة إقليمية ذات تهديدات واحدة، وأهداف ومصالح مشتركة.

وبعد استعراض تلك الحقائق، والأحداث، والأزمات، وبؤر الصراع المتفجرة، والتهديدات المتوقعة، والخلل الخطير في موازين القوى اقليمياً دولياً، نجد أن الحل والعلاج يكمنان في دراسات مستقبلية تبلور الرؤيا، و الأهداف ، والأولويات، و نشاط استخباري، و فضائي متطور، و تحرك سياسي، و دبلوماسي مكثف، بهدف سرعة الاحتواء و رأب الصدع العربي، ودعم قدراته الذاتية في المواجهة، وحق الدفاع الشرعي عن النفس، وسرعة استعادة الموقف، والعمل على معالجة الخلل في موازين القوى بامتلاك قوة ردع استراتيجية مناسبة، والتأكيد على رفض لغة القوة والهيمنة، والمحاور والتكتلات المضادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادية للدول، وأهمية دعم التعاون الخليجي والعربي، و الإسلامي ، و الدولي في مكافحة الإرهاب، والتطرف، والمحافظة على الأمن والاستقرار والسلام اقليمياً و دولياً .

> تشكيل القوة العربية الإسلامية يحمي أمن المنطقة كقوة إقليمية ذات أهداف ومصالح مشتركة

أهم التحـولات الدوليـة والإقليميـة
وتأثيرها في أمن دولة الإمارات العربية المتحدة

شهد النظامان الدولي والإقليمي تحولات مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، انطوت على تهديدات لأمن منطقة الخليج بصفة عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة. وهذه الورقة تقدم قراءة لأهم هذه التحولات، كما تقدم بدائل لتحويل التهديدات الناشئة أو المتوقعة إلى فرص ومصادر قوة. ومع أن هذه الورقة تَفصلُ نظرياً بين التحولات الدولية والإقليمية، ليسهُل تناولها، إلا أن تلك التحولات مترابطة ومتداخلة عملياً.

أولاً: التحولات الدولية

أ. تحولات العلاقات الأمريكية مع الخليج وإيران

بلغ الانفتاح الأمريكي على إيران درجة أعلى في السنوات الأخيرة؛ على خلفية أمرين هما: النظر إلى إيران بوصفها بلداً أساسياً في الحرب على الإرهاب؛ وإبرام الاتفاق النووي مع إيران الذي اعتبرته إدارة الرئيس باراك أوباما أحد أهم إنجازاتها على مستوى السياسة الخارجية. وأفرز هذان الأمران تحولات مهمة في سياق العلاقات الأمريكية مع الخليج وإيران، يمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

1. بعد توقيع الاتفاق النووي الشامل بين طهران ومجموعة «5+1» في يوليو 2015، أخذت الولايات المتحدة تسعى إلى الوقوف على مسافة واحدة – تقريباً – بين طهران والرياض.
2. يكاد يتحول الكلام الأمريكي عن الحلفاء الخليجيين إلى ما هو أشبه

بقلم :
د. ابتسام الكتبي
رئيسة مركز الإمارات للسياسات، أبوظبي

بـ«تطمينات عامة من دون ضمانات»، وهذا يثير شكوكاً خليجية في أن ثمة تغاضياً عن السياسات الإيرانية في المنطقة.

3. في السنوات الأخيرة، تتصرف العديد من دول الخليج العربية، وعلى رأسها السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، على نحو مستقل نسبياً عن سياسة الولايات المتحدة. ويعد هذا تحوّلاً أساسياً في العلاقة الأمريكية-الخليجية تحت وطأة تراجع الحضور الأمريكي في المنطقة، وتبدّل موازين القوى الإقليمية، والتقارب الأمريكي مع إيران، وتمادي الأخيرة في تدخلاتها في الشؤون الخليجية والعربية. وهذا التحوّل، برغم أكلافه على الدول الخليجية، فإنه منحها فرصة استراتيجية مهمة للعمل على بناء سياسات أمنية ودفاعية مستقلة؛

> أسست الحرب في اليمن لعلاقة إماراتية سعودية إستثنائية على صعيد الخليج والدول العربية

لمنع الفوضى الإقليمية، والدفاع عن حدود تلك الدول ومصالحها العليا. كما أنه قدّم فرصاً للسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة لإقامة تحالف استراتيجي بينهما يعد الأقوى في تاريخ علاقتهما، وإدراك أنّ مصالحهما الوطنية تقتضي عدم وضع ثقلهما كله في التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فقط.

ب. اقتراب القوى الشرقية وانعكاساته على دول المنطقة

بات من الواضح أن القوى الشرقية الكبرى (روسيا، والصين، والهند) أخذت تتبنى استراتيجيات وسياسات لانخراط أوسع في قضايا منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بعد التقاط هذه القوى مؤشرات على وجود تحول في توزيع القوة قد يؤدي إلى تحولات جيو-استراتيجية في المنطقة، نتيجة استراتيجية واشنطن القائمة على الانكفاء، والتخفف من بعض مسؤولياتها الدولية والإقليمية. وسيكون لاقتراب هذه القوى انعكاسات مباشرة وملموسة على مختلف الملفات الإقليمية، وعلى أمن دولة الإمارات الوطني والإقليمي، حيث:

1. تُراقب إيران مسار اقتراب قوى الشرق من المنطقة باهتمام كبير، وتطرح نفسها قوة إقليمية أولى، وشريكا لهذه القوى، وباقي القوى الدولية في مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن في المنطقة.
2. سيسهم اقتراب هذه القوى في تعقيد المشهد الإقليمي الذي يعاني أساساً التعقيد، ويربك التحالفات والتوازنات القائمة؛ ما سيُصعّب عمليّة صناعة السياسات الاستراتيجية في دول المنطقة.
3. تتّسم هذه القوى بشكل عام بأنها قوى مُعطِّلة أكثر منها قوى إيجابية حيال أزمات المنطقة ومشكلاتها، أو قادرة على فرض حلول بشأنها، وذلك نتيجة عدم امتلاك أي منها لأدوات التأثير الحاسمة في الأطراف الإقليمية أو الدولية المتنافسة في المنطقة.

ثانياً: التحولات الإقليمية

أ. تحولات المشهد اليمني

شهد المشهد اليمني مع مطلع العام الجديد تحولاً تجلّى في تحرك جمود الوضع الميداني واتجاهه إلى الحسم لمصلحة قوات الحكومة الشرعية و«التحالف العربي» في اليمن. ومع ذلك، قد ينعكس الصراع في اليمن على الأمن الوطني والإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال:

1. تنامي احتمالات دخول التحالف العربي في حرب استنزاف.
2. تصاعُد مخاطر انتشار التنظيمات الإرهابية في المناطق المحررة.
3. تفاقم الوضع الإنساني، وتصاعد الانتقادات العلنيّة لدور التحالف العربي في اليمن من جانب القوى الكبرى.
4. تحول الصراع في اليمن إلى صراع شمالي-جنوبي، في ظل تكريس حالة

الانفصال بين الشمال والجنوب عملياً.

5. قد يدفع الإخفاق المُتوقّع للجهود الروسية لفرض حلول على المعارضة السورية في محادثات «جنيف 3» باتجاه مُمارسة روسيا ضغوطاً جديدة على التحالف العربي في اليمن، ومحاولة ربط ملف اليمن بالملف السوري، عبر تخيير التحالف بين اليمن وسورية.

ب. تحولات المشهد السوري

1. شهدت الفترة الأخيرة حصول تراجع ميداني لقوى المعارضة، وربما يعود ذلك إلى فرض نتائج التوافقات الأمريكية-الروسية حول الملف السوري على قوى المعارضة وداعميها الإقليميين.

2. قد ينعكس هذا التحول على الأمن الإقليمي لدولة الإمارات بأن يؤدي فرض مثل هذه النتائج إلى تعميق النزعة التوسعية الإيرانية، وإلى تنامي التنظيمات الإرهابية بحيث تتصاعد مخاطرها على دول المنطقة والعالم بشكل غير مسبوق.

ج. إخفاق الدولة الوطنية وإعادة تشكيل خريطة المنطقة

1. كشفت ثورات «الربيع العربي» عن هشاشة الدولة الوطنية العربية الحديثة وأزماتها البنيوية؛ وبينما مازالت بعض دول «الربيع العربي» تعيش اضطرابات سياسية واجتماعية في المرحلة الانتقالية (مصر وتونس)، فإن دولاً أخرى تشهد صراعات أهلية دموية، وتحديداً في سورية واليمن وليبيا، والعراق إلى حد ما.

2. في الآونة الأخيرة زادت المؤشرات التي تبعث على القلق على مصير هذه الدول والتي تَشي باحتمال انهيارها وتفككها إلى كيانات أصغر تقوم على أسس هوياتية (إثنية وطائفية وجهوية). والخشية الأكبر أن أي تفكك لدولة من

> يتعين على دول مجلس التعاون إستجماع أكبر ثقل إقليمي ممكن لرسم حدود للدور الإيراني في المنطقة

هذه الدول سيقود إلى ما يعرف في علم السياسة بظاهرة «الدومينو»، أي جرّ الدول العربية الأخرى إلى حافة الانهيار؛ ما يعني تغير نظام «سايكس بيكو» الموروث من الحرب العالمية الأولى.

3. إن تزايد احتمالات حصول ذلك التغيير ينطوي على أخطار على المنطقة برمتها وعلى كل دولة فيها؛ ما يستدعي تبني بدائل إقليمية ووطنية لمجابهة حالة فشل الدولة الوطنية في المنطقة واحتمالات تفكك بعضها. وينطوي ذلك التهديد على فرصة لدول المنطقة لاستدراك الثغرات في بنائها الوطني، وتعزيز عناصر قوة الدولة ونجاحه؛ وفي مقدمها: السيطرة الفعلية على كل أراضيها، واحتكار وسائل العنف المشروع، وامتلاكها شرعية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتوفير الخدمات الأساسية والتوزيعية، وتجديد «العقد الاجتماعي».

ثالثاً: المكتسبات في الاستجابة للتحولات الدولية والإقليمية

يمكن القول إن السياسة الخارجية الإماراتية حققت عدداً من المكتسبات في التعامل مع تلك التحديات الدولية والإقليمية، أهمها:

1. تفاعلُ دولة الإمارات القوي مع هذه البيئة الإقليمية والدولية الجديدة أخرجها من دائرة الدولة الصغيرة في محيطها إلى دائرة الدولة المؤثرة في الإقليم والشريك الاستراتيجي للقوى

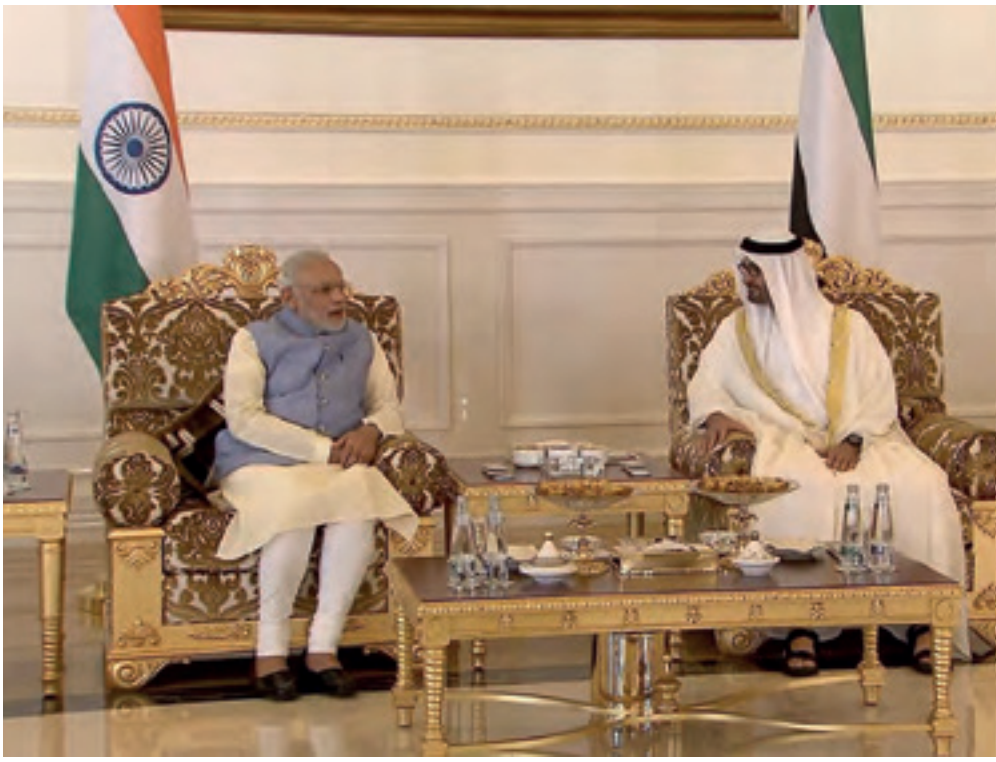

الدولية الكبرى؛ ما أفسح المجال لتوسيع اهتمامات وطموحات الدبلوماسية الإماراتية، التي شهدت نمواً نوعياً وكمياً ملحوظاً مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.

2. تبني سياسة تنويع الشراكات الاستراتيجية اقتصادياً وسياسياً؛ ما وسّع مروحة خيارات الدولة في الاستجابة للتحديات والتهديدات.

3. أثبتت السياسة الإماراتية الجديدة أنها قادرة على صد مهددات أمنها خارج أراضيها، وبخاصة في ظل ارتفاع منسوب العنف والتطرف والإرهاب وتفكك الدول وانقسام المجتمعات واقتتال الجماعات والطوائف.

4. أسستْ الحرب في اليمن لعلاقة سعودية-إماراتية استثنائية على صعيد الخليج والدول العربية. وترى دولة الإمارات أنّ التدخل في اليمن، على الرغم من تكاليفه الباهظة، يمثل إطاراً واعداً لضمان أمن الخليج العربي في فترة صعبة حرجة؛ وبما يعيد هيكلة

أثبتت السياسية الإماراتية الجديدة قدرتها على صد مهددات أمنها خارج أراضيها

المشهد الاستراتيجي في الخليج العربي بشكل إيجابي.

رابعاً: الخيارات الاستراتيجية

تشتمل الخيارات والبدائل الاستراتيجية لدولة الإمارات على الآتي:

1. الاستثمار في تعزيز أداء الدولة على الأصعدة كافة، هو الطريق إلى دولة قوية، ويتمثل أداء الدولة عادةً في قوة الهوية الوطنية، واللحمة الوطنية، والعلاقة بين المجتمع والدولة، والمؤسسات الحكومية.

2. يتعين أن تزيد دولة الإمارات استثمارها في بناء وإنتاج المعرفة محلياً في القطاعات كافة؛ لتعزيز إمكانية تحويل قدراتها في تلك القطاعات إلى قوة فعلية، كما أن الاستثمار في المعرفة يدعم قطاع الأمن.

3. في حين يكون معظم تركيز الناحية العسكرية على الحروب التقليدية، يتعين زيادة التركيز على تكتيكات «الحرب اللامتماثلة». ومن الضروري أيضاً تنويع مصادر التسلح، وإنشاء شراكات عسكرية تكنولوجية صناعية، والاستثمار في الإنتاج العسكري، والإفادة من نقاط القوة لدى القوات الجوية، وتطوير القوات البرية (قوات خاصة) والقوات البحرية.

4. مواصلة الجهود لتحقيق الحد الأدنى من التوافق الخليجي والعربي حول الملفات الإقليمية.

5. يتعين على دول مجلس التعاون استجماع أكبر ثقل إقليمي ممكن، لرسم حدود للدور الإيراني في المنطقة؛ لإقامة توازن رادع يسمح بأن يكون النظام الإقليمي الجديد الجاري تشكّله وصياغته في المنطقة غير مهدِّد لاستقرار دول الخليج ومصالحها.

6. في ظل التعقيد والتنافس الجيواستراتيجي الذي تشهده المنطقة بات من الضروري التركيز على مأسسة عملية صناعة القرار في دول الخليج العربية، ودعمها بمراكز التفكير المتخصصة، والاستمرار في رفع كفاءة الأجهزة الدبلوماسية وتدريبها، وبناء جسور مستدامة للتواصل مع النخب الأكاديمية والفكرية.

استقرار اليمن

وأمن دول مجلس التعاون الخليجي

بقلم :
عميد ركن
خالد جمعة
عبدالرحمن القطان
كلية الدفاع الوطني

عندما نتحدث عن استقرار وأمن اليمن فإننا لا نتحدث عن البعد العسكري فقط، بل نتحدث عن البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ودور كل مكونات المجتمع اليمني في العملية السياسية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الجغرافية والقبلية لليمن، بالإضافة إلى التداخل الجغرافي وطول الحدود البرية مع المملكة العربية السعودية، حيث أصبح الأمن قضية كبرى وهاجس بات يشغل الدول الكبيرة والصغيرة، بل تجاوز هذا الإطار ليشمل التهديدات والتحديات الداخلية منها والخارجية، حيث أصبحت الدول اليوم تتخذ لتأمينه ترتيبات وإجراءات ظاهرة وخفية، وتخصص من أجل ذلك موارد ضخمة وطاقات هائلة بعد أن أصبح الشعور بالقلق الأمني يتفاقم يوماً بعد يوم.

سعت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية إلى حل القضية اليمنية واستعادة الشرعية لليمن والمحافظة على استقرارها وسيادته منذ خلع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، من خلال حث جميع الأطراف على الالتزام ببنود المبادرة الخليجية التي جرى توقيعها في 23 نوفمبر 2011، وتشتمل على خطة للانتقال السياسي من خلال نقل سلطة الرئاسة إلى نائب الرئيس اليمني آنذاك «عبد ربه منصور هادي» عبد ربه منصور هادي في غضون 30 يوما، وتأزم الوضع كثيراً بعد دخول جماعة الحوثيين إلى اليمن وسيطرتهم على معظم أجزاء ومحافظات اليمن وكذلك سيطرتهم على المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية في صنعاء، حيث عبث فيها الحوثيين وسيطروا على الحكم في اليمن من خلال تعيين الموالين لهم في المناصب الحكومية السيادية، كما حولوا صنعاء إلى ثكنة عسكرية، وأسقطوا الرئيس الشرعي، وفرضوا عليه الحصار لرفضه

> عاصفة الحزم أفضل إجراء حاسم في هذه الظروف الإستثنائية للوصول لحل سياسي في اليمن

تنفيذ أوامرهم حتى استطاع الإفلات من الحصار والهروب إلى عدن، ثم تواصل المد الحوثي حتى وصل إلى عدن جنوباً في وقت شهدت فيه المدينة وأغلب المدن اليمنية حالة من الفوضى تخللتها أعمال نهب واسعة على يد الحوثيين وأنصار الرئيس المخلوع، وسيطروا خلالها على مقار سيادية وحيوية كدار الرئاسة ومطار عدن.

ما زالت إيران مستمرة في عدوانيتها وإظهار أطماعها التوسعية على حساب دول الجوار من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ودول الجوار وإثارة النعرات الطائفية وخاصة في مملكة البحرين واليمن، وتنظر إلى منطقة الخليج العربي على أنها ضمن مجالها الحيوي، ويأتي التدخل الإيراني في اليمن من خلال الأعمال الإرهابية التي يُمارسها الحوثيون والتي شملت التعدي على الشرعية الدستورية واستخدام العنف ضد الدولة ومؤسساتها، وترهيب المواطنين، ومحاصرة المدن والاستيلاء على كل مقدرات الدولة من أسلحة وموارد لوجستية، وتدمير البنى التحتية وتعطيل كل مرافق ومقومات الحياة اليومية، واغتيال كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، والاستمرار في عمليات السلب والنهب وتجويع المواطنين، والحصول على الدعم وتهريب الأسلحة والاستعانة بعناصر من حزب الله اللبناني في مجال التدريب والتخريب والتفجيرات، وتوسعهم على حساب مناطق ومكونات اليمن الأخرى، وهذا أدى إلى زعزعة أمن اليمن واستقراره ووحدته بدرجة كبيرة وخطيرة، وتسعى إيران من وراء تدخلها في اليمن ودعمها لجماعة الحوثيين إلى بسط نفوذها في المنطقة حيث تعتبر اليمن إحدى محطاتها بعد لبنان والعراق وسوريا، وبكل تأكيد فإن النفوذ الإيراني في اليمن سيشكل خطراً على الأمن الوطني والمصالح الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تسعى إيران إلى التحكم في القرار اليمني ونشر فكرها الإيديولوجي وتحويل جماعة الحوثيين إلى حزب أشبه بحزب الله في لبنان الذي أصبح مشاركاً في صنع القرار اللبناني بما يخدم التوجهات الإيرانية في المنطقة.

تدور اليوم حوارات وتحليلات مستفيضة بين المختصين والمهتمين حول حدود الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديداً بعد التمدد الحوثي وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، وكان الهدف من هذه التحليلات هو تحليل جدوى وأبعاد التدخل العسكري ضمن تحالف عربي مشترك بعد إدراك وشعور دول مجلس التعاون الخليجي بالقلق على مستقبل اليمن بسبب سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة وانقلابهم على الشرعية الدستورية، وهذا سيقود ويؤدي حتماً إلى تحديات إستراتيجية غير مسبوقة على الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون، وعلى الأمن العربي بسبب تمدد المشروع الإيراني باتجاه اليمن الذي يُمثل العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي ، والخاصرة الجنوبية للمملكة

العربية السعودية كون اليمن أحد البوابات الجنوبية على البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يُعد ممراً استراتيجياً لناقلات النفط المُحملة بنفط دول الخليج العربي وسفن التجارة الدولية.

أخذت دول الخليج العربي بنفسها زمام المبادرة للتحرك العسكري جواً وبراً وبحراً بقيادة المملكة العربية السعودية من خلال قوة قتالية اعتمدت على المقاتل الخليجي بشكل أساسي بالإضافة إلى الجهد العربي المساند، وقد تكون عاصفة الحزم أفضل إجراء حاسم في هذه الظروف الاستثنائية من أجل الوصول إلى حل سياسي في اليمن يُمكن البناء عليها في حل كل القضايا العربية ، وكان المجتمع الدولي داعماً لهذا التوجه ، وهو ما لمسناه في تصريح وزير الدفاع الأمريكي مؤخراً عندما صرح بأن بلاده تدعم الدول العربية لإنشاء قوة عسكرية مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية المتزايدة في الشرق الأوسط، وإن الإدارة الأمريكية ستتعاون مع هذه القوة في المجالات التي تتوافق فيه المصالح الأمريكية مع المصالح العربية ، لاسيما أن عدداً من الدول العربية المشاركة في هذا الجهد العسكري لديها بالفعل شراكات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى .

لقد سخرت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية أدواتها الدبلوماسية لحل الأزمة اليمنية واستعادة الأمن و الاستقرار والسيادة لليمن، حيث كثفت جهودها الدبلوماسية خليجياً وإقليمياً ودولياً لإنقاذ اليمن وإخراج الحوثيين من اليمن، وحث الحكومة الإيرانية على إنهاء تدخلها في اليمن والتوقف عن دعم الحوثيين وقطع الطريق على إيران لتحقيق موطئ قدم في صنعاء، وكذلك مطالبة الحوثيين بوقف استخدام القوة والانسحاب من كافة المناطق

التي يسيطرون عليها وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، مهيباً بكافة الأطراف والقوى السياسية تغليب مصلحة اليمن والعمل على

استكمال تنفيذ العملية السياسية ، ولن يتحقق ذلك إلا بدعم الرئيس الشرعي لليمن

سخرت دول مجلس التعاون أدواتها الدوبلوماسية لحل الأزمة اليمنية وإستعادة الأمن والإستقرار في اليمن

والحكومة الشرعية ومساندتها في التغلب على الحوثيين في صنعاء أولاً ومن ثم باقي أجزاء اليمن .

قامت دول مجلس التعاون العربي أيضاً ومن خلال التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية باستخدام عناصر قوتها الوطنية المعلوماتية ، والاقتصادية ، و العسكرية من خلال التعاون والتواصل مع القيادة الشرعية والحكومة اليمنية، والتأكيد على أن القضاء على الحوثيين واستعادة اليمن لأمنها لن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع مكونات الشعب اليمني وأن يكون القضاء على الحوثيين أولوية أولى ، وأن مساندتهم للرئيس والحكومة مطلب هام في هذه المرحلة ، وكذلك التأكيد على وحدة اليمن وعدم استغلال بعض الأحزاب أو المكونات اليمنية للوضع اليمني المتأزم، والمطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال، حيث أن الوحدة اليمنية مهمة جداً في تلك المرحلة الصعبة، حيث يجب تأجيل كل مطالب الانفصال أو التقسيم إلى ما بعد عودة الاستقرار والأمن إلى اليمن .

أما فيما يخص البعد الاقتصادي، فدول الخليج كانت سبّاقة دائماً إلى دعم اليمن إقتصادياً من خلال المساعدات والقروض المالية وكذلك المشاريع المختلفة التي تساهم في إنشائها لصالح الشعب اليمني، حيث أعلنت دول مجلس التعاون عن دعمها للحكومة اليمنية اقتصادياً من خلال تقديم المساعدات للحكومة الشرعية والشعب اليمني، وعدم التخلي عنهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها اليمن، وحرصت كذلك أن تكون هناك آليات للتأكد من وصول الدعم لمستحقيه وعدم سقوطه في أيدي الحوثيين، كما أعلنت بأنها على أتم الاستعداد لمساعدة اليمن مالياً وإعادة إعمارها متى تمكنت الدولة اليمنية من اجتياز هذه المرحلة الصعبة. كما قامت في خطوة لاحقة بإنشاء مركز لتنسيق المساعدات الإنسانية والإغاثية المقدمة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اليمن « مركز الملك سلمان للمساعدات الإنسانية «، حيث يُعد هذا المركز خطوة مهمة جداً في تنسيق العمل الإغاثي والإنساني المقدم من دول مجلس التعاون لليمن الشقيق.

أخيراً يُمكن القول وبعد مرور أكثر من عام تقريباً على عمليتي عاصفة الحزم وإعادة الأمل أن قوات التحالف العربي استطاعت أن تحقق انتصارات كبيرة على الأرض وأن تحرر حوالي 85% من الأراضي اليمنية من أيدي الحوثيين وأنصار الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، مما أجبر الانقلابيين على التفاوض في الكويت لبحث تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرار مجلس الأمن الدولي 2216 والمتعلق بالانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة وفك الحصار عن المدن والعودة إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، لتعود اليمن آمنة ومستقرة لكل اليمنيين بكل أطيافهم ومكوناتهم من أجل استقرار المنطقة .

نعمل على تطوير قدراتنا في مجال الإعلام الحربي:

عسيري : العملية تسير نحـو أهدافها التي ستتحـ

خص العميد ركن أحمد عسيري المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مجلة كلية الدفاع الوطني بحوار صحفي أكد من خلاله بأن العالم العربي يمتلك الادوات السياسية والاقتصادية والبشرية وحتى العسكرية الكافية لصياغة ذلك المستقبل الواعد شرط أن تتوفر الإرادة والعزم و الإخلاص.

وأضاف العسيري بأن تقاطع مصالح الدول العظمى هو أحد أهم عوامل التغيير في المنطقة، وكثير من الدول تمر حالياً بتغيرات اقتصادية وسياسية وديموغرافية وأمنية. وبالتالي فمن الطبيعي أن يتغير السلوك السياسي لتلك الدول تجاه دول المنطقة .

وأشار المتحدث الرسمي بأن عملية إعادة الأمل تسير بشكل جيد على المستوى العسكري والإغاثي وستحقق أهدافها بالشكل المطلوب مؤكداً في الوقت ذاته بأ, أي عمل عسكري لا يخلوا من الصعوبات والمعوقات ولعل أهم ما يواجه عملية إعادة الأمل من تحديات غياب الدعم الدولي السياسي.

وتاليا نص الحوار:

قد تمر المنطقة العربية بمخاض عسير سيجدد النظام السياسي العربي لعقود مثل ما كانت المخاضات السابقة في فترة الخمسينات والستينات. كيف تستشرفون الواقع والمستقبل للنظام العربي الإقليمي؟ وهل الدول العربية المعتدلة تمتلك أدوات القوة لصياغة النظام العربي العتيد بما يحفظ المصالح العربية العليا.؟

• المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت وستظل منطقة تقاطع مصالح وصراع ثقافات، ومن الطبيعي أن تتأثر بالتغيرات الجيوسياسية ، ومن الطبيعي أن تؤثر في العالم، وأن تتأثر بما يحدث في العالم. وكما يعلم الجميع أن الدول العظمى تسعى دائماً إلى تطوير

ـــــــــــقق بجهـود التحالف وأبناء اليمن الشرفاء

وحماية مصالحها، وهذا السلوك شئنا أم أبينا سيؤثر على المنطقة العربية بالإيجاب أو السلب. ولذلك أعتقد أن كل أزمة فيها تحديات وفيها فرص، ومن المهم لدول العالم العربي أن تقتنص الفرص وتستفيد منها لصناعة مستقبل واعد للأجيال القادمة.

والعالم العربي يمتلك الادوات السياسية والاقتصادية والبشرية وحتى العسكرية الكافية لصياغة ذلك المستقبل الواعد شرط أن تتوفر الإرادة والعزم و الإخلاص.

لا يمكن الحديث عن المنطقة العربية دون التطرق إلى القوى العظمى ومصالحها في المنطقة. كيف ترون دور القوى الدولية في المنطقة، وهل هناك تغيرات في بعض تلك الدول في ظل المتغيرات التي يشهدها الاقليم العربي؟

كما سبق وذكرت في إجابة السؤال السابق، فإن تقاطع مصالح الدول العظمى هو أحد أهم عوامل التغيير في المنطقة، وكثير من الدول تمر حالياً بتغيرات اقتصادية وسياسية وديموغرافية وأمنية. وبالتالي فمن الطبيعي أن يتغير السلوك السياسي لتلك الدول تجاه دول المنطقة.

الدول العظمى عندما تشعر أن مصالحها مهددة بشكل أو بأخر ستتخذ إجراءات، هذه الإجراءات من شأنها التأثير على عالمنا العربي ، ولعل ما يحدث الآن من روسيا في سوريا أكبر دليل على ذلك ، ولكن المهم الآن هو أن تستطيع الدول العربية التعامل بواقعية مع تلك المتغيرات وأن لا تبقى جامدة في مواقفها ، وعليها أن تقتنص الفرص لتكون قادرة على استيعاب صراع المصالح الدولية في المنطقة، وإلا ستكون ضحية لذلك الصراع.

مازالت دول المنطقة تعتمد في تسليحها على مصادر خارجية. هل آن الاوان أن تقوم دول المنطقة مشتركة أو فرادى بصناعات عسكرية مستقلة عن الخارج؟ هل استيراد الأسلحة من الخارج يؤدي بالضرورة إلى فقدان القرار السيادي لدول المنطقة؟

> العالم العربي يمتلك الأدوات السياسية والإقتصادية والبشرية والعسكرية الكافية لصياغة مستقبل واعد للأجيال القادمة

دون أدنى شك إن امتلاك الدول لصناعة عسكرية متطورة يعتبر ركيزة من ركائز الأمن الوطني، ولكن الجميع يعلم أن تطوير الصناعات العسكرية لا يأتي في يوم وليلة ، لأنه يحتاج إلى قاعدة صناعية عريضة، وخبرة تصنيعية متقدمة في مجالات عدة، و كذلك توفر الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، والجميع يعلم أن صناعة السلاح صناعة معقدة تحتاج إلى توفر عدة طبقات من القدرات التصنيعية حتى تصل الدول إلى الاكتفاء الذاتي.

ولكن من ناحية أخرى، هناك جهود إيجابية تبذل في عدة دول عربية وخليجية ، وسيكون لها مستقبل واعد إن شاء الله.

ولا يمكن اعتبار استيراد الاسلحة من الخارج سيؤدي إلى فقدان القرار السيادي لدول المنطقة بشكل كلي، لأنه هناك مصلحة للمشتري كما للبائع ، والسوق مفتوح والمنتجات متوفرة ومتعددة، وقانون الطلب والعرض قائم ، ولكن ذلك لا ينفي التأثير والضغوط التي قد تحدثها الدول

لايمكن إعتبار إستيراد الأسلحة من الخارج سيأدي إلى فقدان القرار السيادي لدول المنطقة لأن هناك مصلحة للمشتري وللبائع

المنتجة للأسلحة، خاصة في مجال توريد قطع الغيار والذخائر.

من المعروف أن كل عملية قتالية أو حرب يصاحبها خطة إعلامية كجزء من المجهود الحربي. ما هي الخطة الاعلامية لدول التحالف العربي لمواجهة الدعايات المغرضة؟

تنفذ قوات التحالف جهود جبارة في عدد من الاتجاهات هي:

1. اطلاع الرأي العام العربي والدولي على حقيقة الوضع في اليمن.
2. المحافظة على وحدة التحالف وعلى الحالة المعنوية المميزة لضباط وأفراد قوات التحالف.
3. مواجهة الدعايات المغرضة والإشاعات ودحضها أول بأول.

وإلى الآن والحمد لله، تسير الأمور بشكل جيد، ولكن ذلك لا ينفي وجود بعض القصور الذي نأمل أن يتم استخلاص الدروس المستفادة منه، والعمل على تطوير قدراتنا في مجال الإعلام الحربي إن شاء الله.

ما هي أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة الأمل؟

عملية إعادة الأمل تسير - ولله الحمد- بشكل جيد على المستوى العسكري والإغاثي ، وستحقق أهدافها بإذن الله، ولكن أي عمل لا يخلو من الصعوبات والمعوقات ، ولعل أهم ما يواجه عملية إعادة الأمل من التحديات غياب الدعم الدولي على المستوى السياسي للمبعوث الأممي الخاص لليمن (إسماعيل ولد الشيخ أحمد) لإجبار الميلشيات الحوثية على الإذعان للقرار الأممي (2216)، والتفاوض لإيجاد حل سياسي دائم في اليمن.

ولكن نطمئن الجميع أن العملية تسير نحو أهدافها التي ستُحقق- إن شاء الله- بجهود التحالف وبجهود أبناء اليمن الشرفاء.

كلية الدفاع الوطني
National Defense College

رؤية واضحة وإستشراف للمستقبل

الإمارات من التنوع الاقتصـــ

بقلم :
عبدالله أحمد
محمد آل صالح
وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون
التجارة الخارجية والصناعة

إن التحول الكبير الذي شهده اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة زمنية قصيرة إذا ما قورن بتاريخ قيام الدول وتطور اقتصاداتها، يعد شاهداً على الرؤية الثاقبة للقيادة السياسية الحكيمة لدولة الإمارات، وهذه الرؤية ليست وليدة اللحظة أو نتاج لأزمات مر بها اقتصاد الدولة بقدر ما تكون رؤية واضحة واستشراف عميق للمستقبل منذ بداية الثمانينات بقيادة مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله ، وبعد انتهاء العقد الأول من تاريخ تأسيس الدولة، ووضع اللبنات الاساسية لمؤسسات الدولة الحديثة، وتأسيس النظام التعليمي الحديث، جاءت الرؤية لبناء اقتصاد إماراتي قوي، ينعم شعبه بالرخاء ويتسم بالاستدامة، فكان التركيز منذ فترة الثمانينيات على سياسة التنويع الاقتصادي، وعدم الاعتماد على القطاعات الهيدروكربونية في نمو اقتصاد الدولة، وكان للسياسة الاقتصادية المنفتحة

ـــــادي إلى إقتصـاد المعرفـة والابتكـار

نحو العالم دوراً هاماً في جذب الشركات والخبرات والتجارب الدولية للعمل في الدولة جنباً إلى جنب مع سياسة بناء قاعدة وطنية اقتصادية، والدخول في شراكات بين رأس المال الوطني والخبرات الأجنبية، والتركيز على نقل التكنولوجيا واستقطاب أفضل التجارب والخدمات والصناعات لتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني، وخلال فترة لا تزيد عن 25 سنة استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة التحول في اقتصادها لتسهم القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، بعد أن كانت مساهمة تلك القطاعات لا تتعدى 20 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، ويساهم قطاع الخدمات بنسبة 50 بالمائة من تلك القطاعات الإنتاجية، وحقق الاقتصاد الإماراتي نسبة نمو ايجابية خلال تلك السنوات على الرغم من الأزمات التي مرت بها المنطقة سواء تلك المرتبطة بأسعار النفط أم المرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني في منطقة

الإمارات فتحت أبوابها لكل المخترعين والمبتكرين من مختلف دول العالم

الشرق الأوسط، أو تلك الأزمات المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

يعرف الاقتصاد المعرفي على أنه الاقتصاد الذي يستخدم المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة لإنتاج قيمة، ويقاس هذا الاقتصاد بمجموعة من المؤشرات، وبالنظر إلى التطورات السريعة التي يمر بها عالم الاقتصاد اليوم، وبما يسمى الثورة الصناعية الرابعة والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والتدفق الهائل للمعلومات عبر وسائل الاتصال والتقنية الحديثة، وزوال الحواجز أمام امتلاك المعرفة، فقد عززت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من رؤيتها لمستقبلها ومستقبل اقتصادها وأجيالها بأن حددت استراتيجية واضحة في رؤيتها لعام 2021، وهو تحقيق اقتصاد تنافسي

بقيادة إماراتية تتميز بالمعرفة ، وتشكل الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا الركائز الاساسية لهذا الاقتصاد المعرفي، ويدفع عجلته رواد الأعمال في بيئة محفزة تشجع الابتكارات والإبداع .

العالم يتغير لدرجة أن المقاربة بين الدول في المستقبل القريب لن تكون بين دول كبرى ودول صغرى ودول متقدمة ودول نامية، وانما الفارق الأساسي بين الدول- والذي يحدد مستقبل بقائها واستقرارها وتقدمها- هو فيما إذا كانت تلك الدول مبتكرة أم غير مبتكرة، ولأهمية هذا العنصر في مستقبل اقتصاديات الدول فإن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، قد أمر بأن يكون عنوان السنة الماضية عام الابتكار، وأطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي السياسة العليا للدولة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تضمنت 100 مبادرة وطنية في سبعة قطاعات رئيسة ستقود الابتكار خلال الفترة المقبلة، وقد تم تحديد تلك القطاعات، أما التحديات فيحتاج الاقتصاد الإماراتي لأفكار ابتكارية للتعامل معها، أو لقطاعات تحتل مكانة

> المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في معظم دول العالم

تنافسية عالية في الدولة، ويمكن البناء عليها وتطويرها ونقلها لمراحل متقدمة. وهذه القطاعات ذات الأولوية هي: التعليم، و الصحة، و الطاقة، و النقل، و الفضاء، و المياه، و تكنولوجيا المعلومات، كما تم رصد ما يقارب 300 مليار درهم للسنوات القادمة لمشاريع يكون الابتكار العنصر المحرك لها.

لقد كان لحديث صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال القمة الحكومية الثالثة في فبراير 2015، ورؤيته للمستقبل عندما خاطب قيادات الدولة ووضعهم أمام صورة اقتصاد الدولة و كيف سيكون بعد 50 سنة عندما قال: إننا سنحتفل بعد 50 عام بتصدير آخر شحنة للنفط، فكيف سيكون اقتصادنا؟ كان لهذا الحديث الأثر الكبير لتحفيز القيادات في القطاع العام والخاص، وكان بمثابة صفارة انطلاقة للسباق في مضمار التنويع الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة جديدة من بناء اقتصاد الدولة، وتهيئته لاقتصاد ما بعد النفط، بناء الاقتصاد المعرفي الذي يعتبر الإنسان محوره، والاستثمار في التعليم لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة .

لقد أدركت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة أن رحلتها نحو اقتصاد المعرفة والقائم على الابتكار لا يمكن أن يتحقق دون وجود ستة محاور أساسية، فعملت على وضع الخطط والبرامج لتحقيقها، وتتلخص تلك المحاور في الآتي :

أولاً : رؤية واستراتيجية واضحة:

إن وجود رؤية واستراتيجية لاقتصاد المعرفة، ووجود دعم غير محدود لتحقيق تلك الرؤية، وتسخير كافة المكنات لتحقيقها هو أمر غاية الأهمية للوصول إلى اقتصاد معرفي تنافسي، وهذا ما تم من خلال الإعلان عن استراتيجية و سياسة

الابتكار ، والتخطيط لاقتصاد مرحلة ما بعد النفط، وقاد كل من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، النقاشات خلال الخلوة الوزارية التي جمعت مجموعة من القيادات والخبراء، لرسم خارطة طريق لقيادة اقتصاد الدولة إلى مرحلة ما بعد النفط، وتم الاعلان عن مجموعة من المحددات الرئيسية والمبادرات الداعمة لتلك الاستراتيجية.

ثانياً: البنية التحتية الداعمة لاقتصاد المعرفة :

يحتاج أي اقتصاد معرفي إلى منظومة من البنى التحتية المدعومة بوسائل وشبكة اتصال متقدمة، واستخدام للتكنولوجيا المتقدمة، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وقد سجلت الإمارات العربية المتحدة تفوقاً في مؤشرات عالمية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ففي التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2015-2016 ، تصدرت الإمارات العربية المتحدة دول العالم في تغطية الجيل الرابع للمناطق داخل الدولة، وفي مؤشر الجاهزية الشبكية تبوأت الإمارات العربية

> دمج الإبتكارات يتطلب موارد بشرية ذات مهارات معرفية عالية وعقول مبدعة مبتكرة

المتحدة المركز الثاني عربياً و23 عالمياً ، كما حصلت على المركز الأول في استخدام التكنولوجيا والاتصالات، والسابع عالمياً في انتشار الهاتف المتحرك و استيعاب الشركات للتكنولوجيا، كما دخلت الإمارات العربية المتحدة عام 2014 إلى اتفاقية سلع تكنولوجيا المعلومات في إطار منظمة التجارة العالمية والتي تحرر فيها تجارة تلك السلع من الرسوم الجمركية، وذلك بهدف تشجيع استخدام تلك التكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة.

ثالثاً: وجود حكومة مبتكرة ومبدعة :

ليس من السهل للقطاع الخاص أن ينتقل إلى اقتصاد مبني على الابتكار والمعرفة، وأن يحقق تقدماً في عالم التكنولوجيا دون وجود حكومة داعمة ومبدعة ومتطورة ومرنه تعمل على تقديم خدماتها عبر الوسائل الإلكترونية، فالإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي أعلنت عن التحول إلى حكومة ذكية تعمل 24 ساعة على مدار 7 أيام في الأسبوع، وتقدم خدماتها عبر وسائل الاتصال الذكية، وكان هناك رهان أساسي على تقييم عمل الوزارات والهيئات الحكومية من خلال تحويل جميع خدماتها لتكون متاحة عبر التطبيقات والهواتف الذكية. كما حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة عالمياً في القوانين المنظمة لتكنولوجيا الاتصالات والثاني عالمياً في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات وكذلك على صعيد المشتريات الحكومية الإلكترونية، كما حلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في مؤشر أهمية تكنولوجيا المعلومات في رؤية الحكومة للمستقبل، وذلك في التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما طورت حكومة الإمارات العربية المتحدة

منظومة الجيل الرابع للتميز الحكومي، بأن أضافت مؤشر هام في تميز المؤسسات يقوم على الابتكار واستشراف المستقبل، ووضع برامج تثقيفية لدعم ونشر ثقافة الابتكار في المؤسسات الحكومية، وتم تعيين مدير تنفيذي للابتكار في كل وزارة وهيئة حكومية لتنفيذ برامج تشجع على الابتكار في وضع السياسات والخدمات الحكومية، كما تم تخصيص 2% من موازنة كل وزارة وهيئة حكومية لمشاريع تدعم الابتكار أو قائمة على الابتكار. كما تم انشاء صندوق اتحادي بموازنة 2 مليار درهم إماراتي لدعم الابتكار في الحكومة.

رابعا: المنظومة القانونية والتشريعية :

يزدهر اقتصاد المعرفة في بيئة حاضنة للابتكار و قوانين تحمي الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق المبدعين، اضافة إلى التشريعات التجارية الأخرى المتعلقة بتأسيس الأعمال والشركات والاستثمار الأجنبي، والامتيازات التي تقدم للقطاعات ذات المحتوى التكنولوجي والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال، وقد نق الدولة باجراء مراجعة كاملة لمنظومة القوانين ذات

> القطاع الخاص يحتاج دعم من حكومة مبدعة ومتطورة ومرنة تعمل على تقديم خدماتها إلكترونياً

العلاقة بتمكين الابتكار في الاقتصاد وإزالة المعوقات القانونية، أو استكمال الفراغ القانوني لتصبح الإمارات العربية المتحدة بيئة جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاعات الداعمة لاقتصاد المعرفة والابتكار. وجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المركز الحادي عشر عالمياً والأول على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة.

خامساً : نظام تعليمي يرفد رواد الأعمال :

إن دمج الابتكارات في عملية الانتاج لإيجاد سلع وخدمات تلبي احتياجات المستقبل والاقتصاد الحديث، يتطلب وجود موارد بشرية ذات مهارات معرفية عالية وعقول مبتكرة ومبدعة، لذا كان الاهتمام بقطاع التعليم وبكافة مراحله، وتشجيع المؤسسات التعليمية والجامعات على إنشاء مختبرات الابتكار ومراكز البحث والتطوير وربط مراكز البحوث مع القطاع الخاص لتطوير الابتكارات لتكون مشاريع تجارية منتجة ومربحة. وتسهم المؤسسات التعليمية والنظام التعليمي في جميع المراحل الدراسية في تخريج رواد الأعمال القادرين على تحدي المصاعب وعدم القبول بكلمة مستحيل، ويطلق عليهم المغامرون الذين عادة ما يأتون بأفكار جريئة وجديدة و لا يخشون الفشل، وجدير بالذكر أن أغلب أثرياء العالم اليوم هم من هذه الفئة التي شقت طريقها بالخروج عن المألوف وتطوير الافكار الجديدة والاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا في عالم الأعمال. لذا سعت الإمارات العربية المتحدة بإعطاء أولوية قصوى للنظام التعليمي وتطويره ليواكب

المتغيرات العالمية، ولتخريج أجيال قادرة على قيادة اقتصاد المستقبل، وتنمية مهارات التفكير الابداعي والابتكار وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وزيادة موازنة التعليم لإدخال مواد ومناهج تدعم التعلم الذكي وتبادل المعرفة وتشجع على الابتكار والابداع.

سادسا : دعم ريادة الأعمال وحاضنات الابتكار:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أم النامية ، وذلك لقدرتها على التغيير السريع و الابتكار والتطوير، ولأهمية تلك الشريحة من المشروعات والشركات في نمو اقتصاد الدولة وقيادته نحو اقتصاد المستقبل فقد أولت الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تأسيس مجلس اتحادي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة برئاسة وزير الاقتصاد، وتم تأسيس الصناديق التمويلية والداعمة لتلك المشاريع، اضافة إلى ايجاد حاضنات الأعمال لتطوير تلك المشاريع وتقديم الدعم اللوجستي والفني والتسويقي والإداري لأصحاب تلك المشاريع، ومن أهم تلك الصناديق: صندوق خليفة لتطوير المشاريع، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، و مؤسسة رواد بالشارقة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة للتنمية، وغيرها من الصناديق في بقية إمارات الدولة، كما أن بعض المصارف أسست صناديق مخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة، كما أسست بعض الشركات والجامعات والهيئات شبه حكومية حاضنات لرواد الأعمال والمغامرين من أصحاب المشاريع الابتكارية، والعمل على تطوير تلك المشاريع، فأصبح اليوم في الإمارات العربية المتحدة أكثر من عشرين حاضنة أعمال، وبعض تلك الحاضنات متخصص في قطاعات محددة كالقطاع الطبي والقطاع اللوجستي والقطاع التكنولوجي وقطاع الإنتاج الإعلامي وغيرها من المجالات الحيوية. كما أصدرت الدولة قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يعد الأول على مستوى المنطقة لتحفيز و دعم تلك المشاريع وتقديم التسهيلات والترويج لمشاريعهم واعطائهم أولوية في المشتريات الحكومية، وفي تخفيض بعض الرسوم والاشتراطات الحكومية السارية على بقية الشركات في القطاع الخاص.

وخلاصة الحديث حول اقتصاد المعرفة، أن الإمارات العربية المتحدة قد انطلقت منذ فترة من الزمن للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي والاقتصاد القائم على الابتكار، وفتحت أبوابها لكل المخترعين والمبتكرين والمبدعين من العرب والاصدقاء من مختلف دول العالم لاحتضان أفكارهم وتطويرها جنباً إلى جنب مع الكوادر الوطنية التي تراهن عليها القيادة الرشيدة، وحكومة الإمارات العربية المتحدة لقيادة اقتصاد الدولة نحو مستقبل مشرق واقتصاد مستدام لا يتأثر بالمتغيرات الدولية، بل يكون فاعلاً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي، وإن ثمار تلك السياسة قد مكن الإمارات العربية المتحدة من أن تكون في مصاف المراكز المتقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية في مختلف المجالات، وان المسيرة مستمرة على خطى ثابتة ورؤية واضحة، وستنعم السنوات القادمة بحزمة من الابتكارات والمشاريع الرائدة التي ستقود مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كلية الدفاع الوطني

يتطلب تظافر جميع الجهود:

تغير المناخ وأثره على

بقلم :

رزان خليفة المبارك

أمين عام هيئة البيئة – أبوظبي

يعتبر البعض أن مسألة تغير المناخ ترتبط فقط ببعض الظواهر المصاحبة، مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض أو ارتفاع مستويات مياه البحار، أو زيادة وتيرة التقلبات الجوية وما إلى ذلك. ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير، فتسارع وتيرة التغيرات في الطقس والنظام المناخي بشكل عام، مثل الجفاف والفيضانات والعواصف الشديدة وموجات الحرارة، سيكون لها آثارها الوخيمة على الأمن الغذائي، والاقتصادي، والاجتماعي، وأمن الطاقة، والموارد الطبيعية. أي باختصار، تغير المناخ يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي لمعظم دول العالم. البنية التحتية في غالبية المدن الكبرى، بما تضمه من سدود وطرق وجسور وموانئ ومطارات وشبكات سكك حديدية، وغير ذلك، تم تصميمها وبناؤها وفق مواصفات معينة اعتماداً على درجات الحرارة وأنماط الطقس التي تمت ملاحظتها في مناخ القرن الماضي، لذلك، فإن التغير الكبير والمفاجئ في تلك الأنماط يصاحبه تكاليف كبيرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، تكرار هبوب العواصف أو هطول الأمطار العزيره أو السيول في مناطق غير مؤهلة لهذه الظروف المناخية، قد يتسبب في دمار هائل وخسائر في الأرواح والممتلكات. كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيكون له آثاره الوخيمة على عدد

ـــــــــــى الأمـــن القومـي

كبير من المدن الساحلية حول العالم.

ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة على الغذاء في العالم، فكل ارتفاع في الحرارة بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى نقص غلة الحبوب بنحو خمسة بالمئة. وقد شهد محصول كل من الذرة والقمح ومحاصيل رئيسة أخرى نقصاً على الصعيد العالمي بمقدار 40 مليون طن سنوياً بين عامي 1981 و 2002 بسبب احترار المناخ. وكان لعام 2008 علامة فارقة في الحوارات العالمية حول الأمن الغذائي خاصةً مع الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء، حيث ارتفع سعر طن القمح من 196$ في 2007 الى 440$ في 2008، وتأثرت البلدان العربية بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء بشكل حاد.

كما تؤثر الظروف المناخية القاسية مباشرة على الدورة المائية وموارد المياه العذبة التي تضاعفت معدلات استخراجها بنحو ثماني مرات خلال القرن الماضي. وإضافة إلى تقلص حصة المواطن العربي من المياه المتجدّدة من 1100 متر مكعّب سنوياً إلى 500 متر مكعب بحلول عام 2025، وتراجع 15 دولة عربيّة إلى ما دون خط الفقر مائيّاً، يتوقع المراقبون نشوب العديد من الحروب والصراعات في الشرق الأوسط بين الدول بسبب النزاع على المياه.

كما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى

ارتفاع درجة حرارة واحدة يؤدي إلى نقص غلة الحبوب بنحو خمسة بالمئة

زيادة الطلب على الطاقة وارتفاع تكلفة عمليات التبريد، بل إن ارتفاع الحرارة يمكن أن يؤثر على عملية إنتاج الطاقة في حد ذاتها، فخلال موجة الحر عام 2012 في الولايات المتحدة، تم اغلاق عدد من المفاعلات النووية التي تنتج الكهرباء بسبب سخونة مياه التبريد التي كانت تصل إليها. تتطلب مكافحة تغير المناخ تضافر جهود جميع دول العالم. وقد بدأ رسمياً مع بداية هذا العام، نفاذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015. وينص الهدف الثالث عشر من هذه الأهداف السبعة عشرة على «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره». وفي خطوة مهمة في سبيل الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري للحيلولة دون ارتفاع درجات حرارة الأرض إلى مستويات كارثية، وقد أقر ممثلو 195 دولة شاركت في المؤتمر العالمي لتغير المناخ في باريس في ديسمبر الماضي، اتفاقاً تاريخياً لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري التي تهدد كوكب الأرض بكوارث مناخية، للسعي إلى وقف الارتفاع في درجات الحرارة عند أقل من درجتين فوق مستويات ما قبل حقبة الثورة الصناعية.

كما ينص الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، فالطاقة هي المساهم الأكبر في تغير المناخ حيث تمثل نحو 60 بالمئة من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. لذلك، فإن توفير طاقة نظيفة مستدامة أمر مهم ليس فقط لتحقيق التنمية المستدامة، وإنما لإنقاذ حياة ملايين الأشخاص سنوياً كما أكد السيد بان كي مون، الأمين عام الأمم المتحدة في كلمته أمام قمة طاقة المستقبل التي عقدت مؤخراً في يناير 2016 في العاصمة أبوظبي، حيث أوضح إن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة لن يساهم في حماية مستقبل كوكب الأرض فحسب، وإنما سيساهم في إنقاذ حياة نحو 4.3 ملايين شخص، معظمهم من

النساء والأطفال، في كل عام، وهو الرقم التقريبي للأشخاص الذي يموتون بسبب التلوث الناتج عن استخدام الكتلة الحيوية التقليدية، مثل الخشب أو الفحم الحجري أو الفحم النباتي أو مخلفات الحيوانات، لأغراض الطهي والتدفئة.

لا يمكن للدول أن تتجنب تأثيرات تغير المناخ أو أن تواجه هذه الآثار بمفردها، وإنما يتطلب ذلك جهوداً مركزة تدفعها الشراكة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد والحكومة والبيئة التشريعية، والقطاع الخاص، والمؤسسات البيئية، وغيرها. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تتعاون مؤسسات الدولة مع بعضها البعض على المستويين الاتحادي والمحلي، إضافة إلى

وضعت دولة الامارات استراتيجية للحد من مستوى استهلاك الطاقة والمياه

العمل مع المؤسسات الدولية في تطوير السياسات والقوانين التي من شأنها الحد من تداعيات تغير المناخ. وفي هيئة البيئة – أبوظبي، نعمل على المساعدة في تشكيل وتهيئة الظروف المناسبة للنمو المستدام التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية تغير المناخ. وبالنيابة عن حكومة أبوظبي، قادت هيئة البيئة – أبوظبي جهود تطوير الرؤية البيئة 2030 التي تحدد الأولويات والأهداف البيئية للإمارة حتى عام 2030. وقد تم استخدام هذه الأهداف في صياغة خطة إمارة أبوظبي والخطة الاستراتيجية للنمو الأخضر.

ويعتمد وضع الاستراتيجيات ومتابعة الأداء بصورة كبيرة على وجود بيانات جيدة، ومن هنا تأتي أهمية مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية (أجيدي) التي أطلقتها الهيئة عام 2002، والتي تتيح إمكانية الاستخدام الأمثل للبيانات البيئية. وتشمل أهداف المبادرة تعزيز القدرة على جمع وتقييم البيانات البيئية، وزيادة إسهام البيانات في صناعة القرارات البيئية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، والتأكد من وضع خطط التنمية المستدامة بالاعتماد على بيانات ومعلومات حديثة وسهلة الاستخدام وعالية الجودة، وتعزيز إمكانيات وصول جميع الشركاء إلى البيانات والمعلومات البيئية، وتحسين الآليات الوطنية والدولية المتعلقة بمعالجة المعلومات وتبادلها، وتطوير الإمكانات الوطنية في مجال معالجة المعلومات والاتصالات. وبفضل الأبحاث العالمية الرائدة التي أجرتها «أجيدي»، بات لدينا قدرة أفضل للتنبؤ بتأثير المناخ على دولة الإمارات في المستقبل. كما أننا نقود الجهود ونعمل على خلق الطلب على حلول مبتكرة لملء ثغرات في البيانات على النطاق العالمي من خلال إنشاء حركة «عين على الأرض».

وساهمت استراتيجيات عديدة وضعتها دولة الامارات العربية المتحدة للحد من مستوى استهلاك الطاقة والمياه، إلّا أننا نحتاج الى وضع المزيد من الخطط وتبني المزيد من المبادرات التي تهدف الى تحسين إدارة الطلب على هذين الموردين بفعالية أكبر، خاصة وأننا من أعلى الدول في معدل استهلاك الفرد للمياه والطاقة، إلا أننا نملك فرص كثيرة لنعمل بزخم أكبر في هذا الشأن.

هذه الظواهر المناخية المتطرفة ستصبح متكررة الحدوث فالظاهرة التي كانت تحدث مرة كل 100 عام، باتت من الممكن أن تحدث مرة كل 30 عاماً أو حتى كل 10 أعوام في المستقبل القريب. لذلك، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لقضية تغير المناخ يتطلب تضافر جميع الجهود لتحقيق الأمن القومي وتعزيزاقتصاد مبني على المعرفة والتنوع، يتمتع بالشفافية وقدرته على المنافسة، كما يخلق فرص عمل مستدامة ويُبعد شبح البطالة عن شباب الوطن والأجيال القادمة.

كلية الدفاع الوطني
National Defense College
كُلِّيَّةُ الدِّفَاعِ الوَطَنِي

علي بن تميم:
تحديات الفضاء الإرهابـــــــــــــــ

بقلم :
د. علي صالح بن تميم
مستشار إعلامي وثقافي بمكتب
نائب رئيس المجلس التنفيذي

إن ما يشهده العالم، في الآونة الأخيرة، من تصاعد في العمليات الإرهابية، التي باتت تعمل وتتحرّك في أطر غير تقليدية، ومختلفة عن التنظيمات الإرهابية السابقة، و يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، الخطر المتنامي للفضاء الإلكتروني، ودوره الذي بات حاسماً في آلة الإرهاب والديناميكيات التي تتحرّك من خلالها الكيانات الإرهابية.

وهذا الخطر يتمثّل في جانبين رئيسيين:

الجانب الأول، التجنيد والاستقطاب، حيث رأينا خلال العمليات الإرهابية الأخيرة في باريس، و بروكسل، و تركيا - بل منذ صعود تنظيم داعش الإرهابي- أن المشاركين في تلك العمليات الإرهابية، سواء أكانوا مقيمين في أوروبا أم غيرها من مناطق العالم، يتمّ استقطابهم وتجنيدهم إلى حدّ كبير، من خلال الفضاء الإلكتروني، بداية من حسابات التواصل الاجتماعي، والمدونات، وانتهاء بالمحادثة عبر منصات الألعاب الإلكترونية.

وتعمل التنظيمات الإرهابية اليوم- ولاسيما داعش- على نشر أفكارها، وموادها الدعائية، عبر الفضاء الإلكتروني، وخصوصاً منصات التواصل الاجتماعي، وتستخدم أحدث التقنيات المتوفرة في هذا المجال، وهو ما أكسبها شعبية بين الفئة التي نستطيع تسميتها بالفئة «المستعدة»، أو القابلة لتلقي ذلك الخطاب، من المراهقين والشباب الذين يجدون في ذلك الخطاب، وتلك اللغة، وتلك الأفكار، ما يبحثون عنه، أو ما يملأ فراغهم الفكري والعاطفي، وسرعان ما تنجح الآلة الدعائية لتنظيم داعش في تحويل هؤلاء إلى تكفيريين، لا يفقهون شيئاً في الدين، لكنهم متعصبون ومتزمتون إلى أقصى الحدود.

ـــــــي في زمن التطـرف والإرهـاب

الجانب الثاني، الجانب اللوجستي، حيث بات الفضاء الإلكتروني، -كما يرى مراقبون كثر ومحللون للتنظيمات الإرهابية- أداة حقيقية، ليس للاستقطاب والتجنيد فحسب، بل أيضاً لتسهيل التواصل بين العناصر الإرهابية أنفسهم، وتحديد حركتهم وخطّ سير عملياتهم، وتلقي المعلومات من القيادات، وغرف العلميات التي تدير الأنشطة الإرهابية. كل هذا يطرح على الأجهزة الأمنية والاستخبارية، الكثير من التحديات التي لا ريب أنها حالياً منشغلة في إيجاد الحلول المناسبة لها، ووضع الآليات الكفيلة بتضييق هامش استفادة التنظيمات الإرهابية من هذه الفضاءات المفتوحة.

وعلى الجانب الآخر، تطرح تلك التطورات تحديات جديدة في الجانب القانوني

تعمل التنظيمات الإرهابية على نشر أفكارها وموادها الإلكترونية عبر الفضاء الإلكتروني

والتشريعي، ولا ريب أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنبّهت باكراً إلى تلك المسألة، فقامت بتحديث قوانينها، أو حتى بوضع قوانين ومواد جديدة تتناسب مع التحديات الجديدة، وذلك إدراكاً منها أن خطاب الكراهية، المنتشر عبر التواصل الاجتماعي، هو أحد المداخل الأساسية للتجنيد والاستقطاب، وبالتالي فإن مواجهته تكون بقوانين واضحة لا تسمح بتفلت خطاب التحريض والكراهية والطائفية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال عدد من المؤسسات والمراكز ووسائل الإعلام، على زيادة الوعي العام، خاصة لدى الشباب، بخطورة الاتجاهات التكفيرية، وذلك حتى لا يقع الشباب الإماراتي والخليجي والعربي، ضحية مثل تلك الاتجاهات التي تستغلّ البعد الديني والعاطفي وحماس الشباب.

وفي خضم ذلك، على الإعلام، بمختلف أشكاله وأنواعه، أن يلعب اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، دوراً حاسماً في حماية الهوية الوطنية المنفتحة، وحماية الأمن الفكري والتنوع. ولعل التواصل الاجتماعي يحتل الصدارة بين مختلف منصات الإعلام، دون التقليل من أهمية وشأن التلفزيون والصحيفة والإذاعة وغيرها. إلا أن التواصل الاجتماعي بات اليوم الأكثر انتشاراً وتأثيراً وقدرة على صوغ الرأي العام وتشكيله.

ومن هنا فإن على الإعلام الوطني - كما هو دوماً- أن يرتقي في ممارساته وحضوره على التواصل الاجتماعي، وأن يجد لغة مشتركة وجذابة وذكية يخاطب بها فئة الشباب تحديداً، وهي حكماً لغة تختلف تماماً عن اللغة التقليدية السابقة. كما عليه قبل كل شيء آخر، أن يفهم جيداً عالم التواصل الاجتماعي وديناميكياته، وكيف تتشكّل اتجاهات الرأي عبره، وإلا لن يتمكن من صوغ ذلك الخطاب المرجو القادر على الوصول إلى الفئات الأوسع من المجتمع.

إن الإعلام الوطني يؤدي دوراً هاماً وبارزاً، وإذا قدّر له أن يطور نفسه أكثر فإنه سيتمكن بصورة أكثر فاعلية من أداء دوره الوطني الكبير في هذه المرحلة، في إيصال الرسائل الوطنية على أكمل وجه، وفي حماية الشباب خصوصاً من الوقوع في براثن الخطاب التكفيري والإقصائي والإرهابي، وهذا يكون عبر السير في مسارين؛ أولهما تعزيز الهوية الوطنية وشرح مكوناتها، والعناصر القيمية البارزة فيها. وثانيهما، إيصال القيم والمعلومات الدينية الصحيحة، بما يقطع الطريق على الفكر المتطرف والمتشدد لاستغلال أيّة ثغرة يدخل منها إلى عقول الشباب ويؤثّر فيها.

كلية الدفاع الوطني
National Defense College
كُلِّيَّةُ الدِّفَاعِ الوَطَنِيِّ

ماهية الحكومة الإسلامية:
قـــراءات مغايـــرة لنظريـــ

بقلم :
د. سلطان
محمد النعيمي
باحث وأكاديمي متخصص
في الشؤون الإيرانية

يعد الفقيه الشيعي أحمد النراقي (ت.1829م) من أبرز ملامح نظرية ولاية الفقيه الذي نقل الفكر السياسي الشيعي إلى مرحلة جديدة من حيث طبيعة علاقة الفقيه بالسلطة، وتطوير نظرية النيابة العامة من «إجازة الملوك» إلى «تصدي الفقهاء» أنفسهم للحكم، متجاوزاً بذلك نظرية «الانتظار»، ليعيد بلورة نظرية النيابة العامة لتتحول من نيابة الفقيه عن الإمام الغائب – والتي تحكمها نظرية «الغيبة والانتظار»– إلى «ولاية الفقيه المطلقة»، و لم تكن نظرية ولاية الفقيه سوى حلقة من حلقات متلاحقة في الفكر السياسي الشيعي وطبيعة علاقة الفقيه بالسلطة، ليأخذ آية الله الخميني لاحقاً تلك الحلقة التي أضافها النراقي للفكر السياسي الشيعي من الحيز النظري إلى التطبيق العملي، والوصول بها إلى أعلى درجاتها وهي ولاية الفقيه المطلقة ووصول الفقيه إلى أعلى سلم السلطة.

وعلى الرغم مما يسوقه المؤيدون لولاية الفقيه المطلقة من أدلة كما يرونها على أصالة نظرية ولاية الفقيه المطلقة، إلا أن هنالك العديد ممن هم داخل دائرة الفكر السياسي الشيعي الذين يرون في هذه النظرية مجرد اجتهاد من الخط الأصولي، وتأتي بوصفها نظرية مماثلة لنظريات أخرى في هذا الفكر. ننطلق في هذه الدراسة لاستعراض بعض من القراءات المختلفة لعلاقة الفقيه الشيعي بالسلطة

ـــــــة ولايـــة الفقيـــه

السياسية والنظريات الأخرى التي تعالج ذلك.

نظريات الفكر السياسي الشيعي

يرى أولئك المعارضين لولاية الفقيه المطلقة أن تعدد آراء الفقهاء حول ماهية الحكومة الإسلامية وتنوع مشاربها، يدعو للقول أن أياً من وجهات النظر هذه لا تُعد ضرورة دينية، ولا مذهبية ولا فقهية، ويمكن لأي شخص الاعتقاد بأية نظرية يؤمن بها ويدافع عنها. ولذا يدافع هذا الاتجاه عن «تعدد القراءات الدينية وتنوعها»، وهو ما يرفضه المؤيدون لولاية الفقيه المطلقة ويعتبرون ذلك مساساً بجوهر الدين والالتزام بنظرية ولاية الفقيه المطلقة.

ولما كانت مسألة الحكومة الإسلامية نوعاً من «المعرفة الدينية»؛ كان لزاماً وجود عدد من الأطروحات حول هذه المسألة. فجوهر الدين يأتي في صورة «ظواهر إلهية ثابتة لا تتغير»، أما المعرفة الدينية فإنها تقبل التأويل وتعدد القراءات نظراً لما لـ«الظاهرة الإنسانية» من أثر على تلك المعرفة؛ ولذا يرى الرافضين لولاية الفقيه المطلقة – باعتبارها جوهر الدين والجابة لغيرها– ضرورة عدم الخلط بين «المعرفة الدينية» و«جوهر الدين»، فالفهم والمعرفة هما نتاج جهود الفقهاء في تحقيق ودراسة وتفسير النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، وتعاليم الأئمة في المذهب الشيعي، مستعينين في ذلك بمناهج القواعد، والصرف، والاستنتاج، والفلسفة، وإلمامهم بالنواحي الإنسانية والطبيعة البشرية. من هنا فإنه يتضح أن تفسير الدين دائماً يواجه ظروفاً خاصة تدفع أولئك المجتهدين لطرح فهمهم الخاص للعالم والطبيعة البشرية، وهذا ما يؤدي إلى ما يمكن تسميته «بالمرونة»، أو ما يطلق عليه بنظرية «القبض والبسط»× والتي أصبحت من النظريات المهمة في إيران، وخاصة عند المستنيرين الدينيين.

نظريات الحكم البديلة لنظرية ولاية الفقيه المطلقة

أ. السلطة والسيادة الشعبية مع الرقابة المرجعية:

يستعين محسن كديور – أحد أبرز مستنيري هذا الاتجاه – بهذه النظرية التي طرحها آية الله باقر الصدر قبل وفاته قبيل نجاح الثورة الإسلامية في إيران. و جاءت هذه النظرية باكورة للنظريتين السابقتين

> الخلافات حول تفسير نظرية ولاية الفقيه كانت من أجل نيل السلطة ولا شيء غير ذلك

اللتين طرحهما الصدر أي «الحكومة المنتخبة على أساس الشورى»، و«الولاية العامة المنصبة للفقهاء» لينتهي إلى هذه النظرية التي عرفت بنظرية «الجمهورية الإسلامية» والقائمة من وجهة نظره على عنصرين هامين هما:

1. الحق الإلهي وخلافة الإنسان.
2. الرقابة الدينية.

أما فيما يتعلق بآلية تفعيل الخلافة الإلهية للأمة فإنها تتم من خلال:

- انتخاب رئيس الدولة بعد تأييد صلاحيته عن طريق المرجع.
- انتخاب أعضاء البرلمان والذين يناط بهم:
- اختيار الفتوى الأنسب في مواضع تتعدد فيها فتاوى المجتهدين بناء على المصلحة العامة.
- سن القوانين في المواضع التي لا يكون للشارع فيها حكم.
- الإشراف على تطبيق الدستور والقوانين ومراقبة عمل السلطة التنفيذية.

ويأتي على رأس هذا النظام الولي الفقيه بوصفه نائباً عن الإمام؛ لأنه قبل كل

شيء جزء لا يُجتزأ من الأمة الإسلامية؛ وانطلاقاً من ذلك، فهو كبقية الشعب خليفة الله على الأرض. أما من حيث كونه مرجعاً، فإنه يتولى المهام التالية:

- الرئيس الأعلى للحكومة الإسلامية والقائد العام للقوات المسلحة.
- المصادقة على انتخاب رئيس الدولة، وتأتي هذه المصادقة تأكيداً لمراعاة تطبيق الدستور، ويكون رئيس السلطة التنفيذية وكيلاً للمرجع في الحكومة، كما تعطى هذه الوكالة لرئيس السلطة التشريعية.
- تأسيس مجلس أعلى للرقابة.
- تأسيس ديوان المظالم.

ولكي يقوم الولي الفقيه، بحسب نظرية الصدر، بتنفيذ واجباته على أكمل وجه، عليه تشكيل مجلس استشاري يضم مائة عضو من العلماء والمفكرين، ولا يقل عدد المجتهدين في هذا المجلس عن عشرة أعضاء.

لقد أطلق آية الله الصدر على نظريته هذه اسم «الجمهورية الإسلامية» والتي تتحقق فيها ما يسعى له، وهي «السيادة الشعبية مع الرقابة المرجعية»؛ فالجمهورية الإسلامية هي حكومة مقيدة بالدستور، وتقوم جميع أركانها ومؤسساتها إما بنص

نظرية ولاية الفقيه نظرية منبثقة من إجتهاد وعلم كلام

شرعي، أو باختيار شعبي، أو ممازجة بين الاثنين. ويرى محسن كديور تميز هذه النظرية في اعتبارها أن الحقوق السياسية للشعب مستقلة عن ولاية الفقهاء بصورة واضحة ورسمية. حيث يُعد الشعب في هذه النظرية خليفة الله على الأرض، وتعهد له إدارة شؤونه الاجتماعية والسياسية. والمراد من مفهوم الشعب هنا هو الجنس البشري المجرد من اللون والعرق والقومية. كما تقوم النساء جنباً إلى جنب مع الرجال في الخلافة الإلهية، فالولاية الإيمانية متساوية ولا فرق بين الجنسين. أما السلطة القضائية فتكون في هذه النظرية تحت إشراف وسيطرة المرجعية الصالحة والتي تتجلى في صورة مؤسسة وليس شخصاً بعينه، وعلى رأس هذه المؤسسة فقيه جامع للشرائط.

كما يلاحظ في هذه النظرية، عدم إضفاء القداسة على الولي الفقيه، وإنما تعتبره فرداً مثل بقية الشعب، وهو ما يتيح مساءلته بل إقصاءه عن منصبه إذا تطلب الأمر. كما أن المرجعية «مؤسسة رقابية إشرافية وليست تنفيذية» ويتولى الشعب هنا مهمة تنفيذ الخلافة الإلهية تحت تلك الرقابة المرجعية.

إن هذه النظرية تزيد من هامش فاعلية المجتمع للقيام بدوره في السلطة، ولعل وجود تسعين عضواً يحملون مختلف التخصصات إلى جانب الأعضاء العشرة من المجتهدين في المجلس الاستشاري للولي الفقيه يؤكد أدوار أطياف الشعب المختلفة في الحياة السياسية.

ب. الحكومة الدينية الديمقراطية

ينادي عدد من مستنيري هذا الاتجاه وعلى رأسهم عبدالكريم سروش بـ«الحكومة الدينية الديمقراطية» - الحكومة القائمة على الإيمان القلبي من وجهة نظره - في مقابل ما يسمى بـ«الحكومة الفقهية». حيث يرى سروش أن الحكومة الدينية تحتمل أبعاداً مختلفة، وليست مقتصرة على «الأبعاد الفقهية» وحسب. كما أنها ليست تلك الحكومة القائمة على «آراء الفقهاء والحوزة الدينية» بحيث تكون هذه الأخيرة وحدها القادرة على تناول موضوع الحكومة، لأن «مسألة الحكومة الدينية موضوع يتجاوز الجوانب الفقهية، وأن الطريقة الصحيحة لتناولها تأتي من خلال علم الكلام، وكذلك الحال بالنسبة لنظرية ولاية الفقيه. فحتى القائلين بهذه النظرية يعتقدون أن ولاية الفقيه جزء من الإمامة، ولها ما للرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة، وهي خارج دائرة الفقه؛ ذلك لأن مسألة النبوة والإمامة هي من المسائل الكلامية، ولا تندرج تحت المسائل الفقهية». وهو ما يذهب إليه محسن

كديور بقوله «لا يوجد لولاية الفقيه أساس معتبر في الفقه الإسلامي. لقد أسس هذه النظرية فقهاء أجلاء عن طريق قراءتهم الخاصة لبعض المصادر الإسلامية... إن رفض ولاية الفقيه لا يعني الإخلال بالتعاليم والواجبات الإسلامية».

الفرق بين الحكومة الفقهية والحكومة الدينية عند سروش

يعتمد سروش في تحليله للحكومة الدينية الديمقراطية من منطلق أن الدين القويم هو القائم على الإيمان والعمل؛ إذ يقول في ذلك «إن إيمان الشخص رهنٌ بإيمان قلبه. فما أكثر تشابه أعمال المؤمن وغير المؤمن؛ بمعنى أن عمل الاثنين (المؤمن وغير المؤمن) في ظاهره متشابه ويكمن الفرق بينهما في أن عمل المؤمن يسبقه الإيمان والاعتقاد، أما غير المؤمن فيسبق عمله أمور أخرى. وبناء على ذلك يمكن التسليم بأن الإيمان والاعتقاد القلبي يحتل الجانب الأهم والأعظم للتدين. ولذلك، فإن «الحكومة الدينية» تعتمد في الأساس على الإيمان والاعتقاد الديني ثم على العمل الظاهري للمؤمنين. و انطلاقاً من ذلك ونظراً لماهيتها الدينية، تعتمد الحكومة الدينية على إيمان الناس أكثر

نظرية ولاية الفقيه يمكن نقدها وتفضل سواها عليها

من اعتمادها على عملهم؛ ولذا فالإيمان يعتبر منطلق الحكومة الدينية وليس الفقه، أي أن الحكومة الدينية تختلف عن الحكومة الفقهية». وعلى الجانب الآخر يرى سروش أن مؤيدي «الحكومة الفقهية» يجدون فيها حكومة مُكلَّفة بحفظ وتنفيذ الأحكام والفروع الفقهية في المجتمع. ولما أوجد الشرع هذه الأحكام، فينبغي على الناس العمل بها وعلى الحكومة تنفيذ هذه الأحكام. إن هذا النوع من الحكومة – من وجهة نظره – هو تلك «الحكومة المنبثقة من تكليف المؤمنين، ولا يعني ذلك أنها حق لهم، وهي حكومة على الأجساد وليست على القلوب. ولذا فهذه الحكومة تأتي على خلاف الآية القرآنية (لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ)× ولا يمكن فرض الإيمان فرضاً على القلوب. إن الحكومة الدينية الحق هي التي تراعى فيها حرية الشعب ومبدأ لا إكراه في الدين، وستكون في هذه الحالة حكومة تحفظ حرية الشعب، وتخلق فضاءً يساعد على اختيار حر ومطلع للدين».

إن جُل الفرق بين «الحكومة الفقهية» و«الحكومة الدينية» عند سروش يكمن في أن الحكومة الفقهية حكومة «مكلَّفة» تراقب الشعب حتى لا تجعل أحداً مقصراً في دينه، ولا يرتكب المحرمات، ويجهر بها سواء أكان من المؤمنين أم من غير المؤمنين. يكون المجتمع في هذه الحالة مجتمعاً يرأسه مجموعة من الفقهاء يتولون تنفيذ الأحكام الفقهية، مجتمعاً محكوماً بالضوابط الشرعية، ولن تظهر صور المحرمات والنواهي في المجتمع، سواء أكان ذلك نابعاً من الاعتقاد والإيمان أم عن طريق الإكراه. إن الرؤية الفقهية للحكومة الدينية تولي «العمل الظاهري» أهمية أكبر من «ملكات القلب»، وتسعى لفرض الضوابط الشرعية في المجتمع ومنع المحرمات، وسيكون الفقه بمنزلة نواة الإسلام؛ وبالتالي سيكون الفقهاء وحدهم من يتولون أمور هذه الحكومة وتكون حكراً عليهم، وستكون القضايا الملحة مثل العدالة والحرية وحقوق البشر قضايا ثانوية وغير ذات أهمية، وستنحصر مهمة الشعب فقط في المساعدة على تنفيذ الأحكام والشريعة الدينية. إن مفاهيم مثل «العدالة الدينية والحقوق الدينية» في هذا النوع من الحكومة تعد محدودة للغاية ومقيدة بالأمور الدينية فحسب، وهو ما يؤدي إلى إغفال جوانب أخرى من قبيل حقوق الإنسان غير الدينية والتي تنطلق من النظرة الإنسانية للمجتمع، وهي من الضروريات المقدسة في أي مجتمع ديمقراطي.

أما إذا كان المجتمع قائماً على أساس

الإيمان – أي الحكومة الدينية المبنية على الإيمان – فسيكون للشعب حرية اختيار العقيدة، ويكون الإيمان في هذا المجتمع أولاً ثم الأخلاق ثم الأعمال، وسيصبح الرياء والنفاق من ضمن الأمور المنافية للدين، حالهما في ذلك حال الخمر والقمار. ويرى سروش أن عمل هذه الحكومة مغاير لعمل الحكومة الفقهية، حيث تبدأ عملها الديني عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، وبمناجاة القلوب حتى تصل بعد ذلك إلى الأبدان. «إن جوهر المجتمع الإيماني هو جوهر قائم على «الإيمان القلبي»، فالحكومة الدينية هي الحكومة التي يتمتع المجتمع فيها بمطلق الحرية الإيمانية العقائدية، وعندها يقوم هذا المجتمع المتدين باختيار حكامه ويكون له الحق عليهم في أن يهيئوا المجال الإيماني الحر لهذا المجتمع». ويستشهد سروش هنا بمرتضى مطهري الذي أكد على أهمية المنطق والموعظة الحسنة حين قال «إن الإسلام هو دين الحرية، دين داع للحرية لجميع أفراد المجتمع. إننا نستطيع أن نجبر الناس على قول كذا وعدم قول كذا، لكننا لا نستطيع أن نجبرهم على الإيمان بهذا وعدم الاعتقاد بذلك. إن الإيمان يجب أن يأتي بالدليل والمنطق، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أمر واجب، إلا أنه يجب أن يأتي في صورة إرشاد وليس إجبار».

إن الحل الأمثل لخلق حكومة رشيدة – كما ينادي سروش– هو الالتفات والاعتراف بالجانب المستقل لحقوق الشعب غير الدينية أو الواجبات غير الحكومية للشعب، والمقصود بالحقوق غير الدينية هنا هي الحقوق التي يتمتع بها الشعب من منطلق الإنسانية والجانب الإنساني لديه، وليس من منطلق أنه شعب أو مجتمع متدين. أما مفهوم الواجبات غير الحكومية فهي الواجبات التي يتمتع بها الأفراد كونهم

> لم تكن نظرية ولاية الفقيه سوى حلقة من حلقات الفكر السياسي الشيعي وطبيعة علاقة الفقيه بالسلطة

متدينين، وليس بسبب أن الحكومة تفرض عليهم تلك الواجبات، فإذا استند الشعب إلى هذه الحقوق والواجبات فإنه يستطيع بناء مؤسسة رقابية دون الحاجة لنيل شرعيتها من الحاكم، وهذا ما سيحقق ما يعرف بـ«الرقابة خارج دائرة السلطة»، أما إذا تم الاكتفاء بـ «الرقابة الذاتية» واعتبار أن «العدالة الذاتية» للحاكم رادعة له عن ارتكاب الخطأ، فإن ذلك سيؤدي – من وجهة نظر سروش– إلى انتفاء الحاجة إلى رقابة خارجية، وستكون هذه الرقابة خارج مصاف الحقوق الدينية؛ وبالتالي لن تتمتع بالشرعية، وهذا ما سيؤثر على العملية الرقابية الصحيحة.

نظرية ولاية الفقيه ودور الشعب في ظل هذه النظرية:

لقد سعى سروش من خلال أطروحته هذه إلى تفعيل دور الشعب والديمقراطية في المجتمع بعد أن وجد في ولاية الفقيه المطلقة نظرية مقيدة لدور الشعب في السلطة. ويؤكد مستنيرو هذا الاتجاه أن وجود مؤسسات ديمقراطية مثل الأحزاب السياسية، والتنظيمات السياسية، وحرية الصحافة تتعارض مع الحكومة القائمة على نظرية ولاية الفقيه المطلقة، وذلك بسبب أن ولاية الفقيه المطلقة لا تلتفت للمطالب والرغبات الملحة في المجتمع، وأن الولي الفقيه يتمتع بحقوق وصلاحيات غير مدونة أو منصوص عليها في الدستور،

ولهذا يطالب هذا الاتجاه بالمبدأ القائل بـ«التوازن بين الحقوق والمسؤوليات».

وفي هذا السياق تسير نظرية ولاية الفقيه، كما يجدها سروش في اتجاهين، كلاهما ينتقص من حق الشعب وهما:

الأول: تمتع الفقيه بحق السيادة والسلطة لمجرد كونه فقيهاً، دون إعطاء دور الشعب أية أهمية، وتعرف هذه النظرية بنظرية «التنصيب الإلهي» أي أن الولي الفقيه قد تم تنصيبه للحكم عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة.

والثاني: أصل التفويض وليس التنصيب، أي أن للولي الفقيه حق السلطة، ولكن بشرط اختياره من قبل الشعب، ويأتي الاختيار هنا بمعنى أن يقوم الشعب بالكشف عن الفقيه الأجدر لتولي السلطة و«يتضح في كلا هذين الأمرين أن شرعية الولي الفقيه لا تأتي من الشعب، فالشعب لم ينصِّب الفقيه ولم يضع لهذا الفقيه شروطاً ومعايير، بل تم تحديدها مسبقاً. فإما القبول بالولي الفقيه الحائز على الشرائط، وإما تنصيبه

> العديد ممن هم داخل دائرة الفكر السياسي الشيعي يرون نظرية الفقيه مجرد إجتهاد من الخط الأصولي

لهذه الولاية. إن اعتبار حقوق ومهام الشعب في مسألة اختيار الحاكم «حقوقاً دينية إلهية» يعد في الواقع انتقاصاً لحقوق الشعب. ولذا فمن الضرورة بمكان، مراعاة الحقوق والواجبات غير الدينية للشعب. إن مبدأ ولاية الفقيه الذي استقى شرعية السلطة من الله لم يبقِ للشعب الكثير في مجال السلطة. إن دور الشعب في الواقع أكثر من كونه مجرد مكتشف لشخص يمتلك هذا الحق الإلهي».

يتضح من ذلك كما يرى «هاشم آقاجري» ارتباط الولاية السياسية ارتباطاً عميقاً بالشعب في نسيج سياسي واحد. ولكي يؤكد آقاجري أن الولاية السياسية ليست كما يدعيها البعض ويصفها بأنها ولاية عرفانية؛ يستدل بامتناع سيدنا علي بن أبي طالب بعد وفاة عثمان بن عفان (رضي الله عنهما) عن قبول الخلافة والولاية، عندما خطب قائلاً «والله ما كانت بي في الخلافة رغبة ولا في الولاية عرية ولكنكم دعوتموني إليها وحملتموني عليها». وفي هذا السياق يتساءل عبدالله نوري «إذا كان الولي الفقيه يتم الكشف عنه، وأن إمام الزمان هو من قام بتعيينه؛ فماذا نفسر ما قاله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ» وماذا نفسر الآيتين الكريمتين (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ) و (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)

نظرية القبض والبسط:

إن الاستخدام المعرفي لنظرية القبض والبسط عند سروش تتضمن طرحاً يتجه إلى أن البعد النظري للشريعة ينقبض وينبسط بحسب المعطيات المعرفية البشرية، وهذا يفترض التطور المستمر في فهم الشريعة، ولضمان الفهم الحديث للشريعة لابد من تعاضد المعرفة الحديثة مع ذخيرة الإنسان العلمية. ولأن هذه الذخيرة تختلف من شخص إلى آخر؛ فإن المفاهيم الناتجة حول الشريعة ستأتي مختلفة ومتفاوتة تبعاً لذلك.

زايـــــد...
القائد الاستراتيجي والزعيم الاستثنائي

بقلم :
عبداللطيف الصيادي
باحث ومحاضر بالأرشيف الوطني

عَبْر عقودٍ طويلة مَضَتْ، قليلون هُم القادة الذين استطاعوا جمع شتات دولٍ وشعوبٍ مُمزقة في عقد دولة مركزية اتحادية (فدرالية) قائمة على القناعة والحب والرضا كما هي حال دولة الإمارات العربية المتحدة، لا سيما إذا علمنا أنّها الدولةَ الوحيدة في الشرق الأوسط التي تندرج ضمن ما يُسمّى في القانون الدستوري «الدولة المركّبة» أو «الفدرالية»، وهو الشكل الذي يخضع له نحو 40% من سُكّان العالم في دولٍ اتحادية «فدرالية» على امتداد القارات الخمس، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ورسيا الاتحادية، والهند، وباكستان، وفنزويلا، ونيجيريا، وسويسرا، والمملكة المتحدة... وغيرها.

ولمّا كانت إنجازات زايد الإنسانية والتنموية والسياسية من الحقائق المُطْلَقة التي أضحت - عبر عقودٍ عدّة - أغرودةً تتغنّى بها الأمم، وتزدان بها صفحات أسفار التاريخ؛ فذلك يقتضي منّا تجاوز السّرد الوصفي والتّعداد الرّقمي لتلك الإنجازات إلى إعادة قراءة ومضات من فكر وفلسفة هذا القائد العربي العظيم في بناء الدولة وتأسيس الاتحاد، واستعراض التحدّيات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهها لتحقيق حلمه بحكمة سياسية فريدة، وبصيرة ثاقبة، وشخصيته قيادية فذّة، ثم استقصاء الاستثناء الفريد في شخصه - رحمه الله - بوصفه زعيماً وقائداً وحدوياً، مُقارنةً بعددٍ من زعماء العالم الذين عاصروه.

زايد... بين الرئاسة والزعامة

الزّعماء الحقيقيون في العالم قليلون، والقائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، هو واحدٌ من أولئك القادة العظام الذين تجاوزوا بفعالهم ومناقبهم وصف الرئاسة بمعناه المقيد، وبتأثيره المحصور في إطار الوعاء الجغرافي للدولة، إلى معنى الزعامة بكلِّ ما يحويه من مَجدٍ ورفعة وسموّ، بوصف أن الزعيم قائدٌ جماهيريٌّ يحظى بالحب والكاريزما وقوّة التأثير في الآخرين، ويتمتع بالصبر والمرونة والبصيرة النافذة التي تمكّنه من اتخاذ القرارات المصيرية الحكيمة، وتلمُّس نبض شعبه وتلبية احتياجاته.

ولا مِرية في أنّ الشيخ زايد - رحمه الله - لم يكن رئيسَ دولة فَحَسب، بل زعيماً جاوز بفعاله وقوة تأثيره الإقليم الجغرافي للإمارات، إلى دولٍ وشعوب عدّة (قريبة وبعيدة)؛ مكّنتهُ من وضع بلاده على خريطة العالم المتحضّر، وكرَّسَت اسمه قائداً عربياً فريداً أضيف إلى سجل الخالدين من عظماء التاريخ وصنّاعه.

ورغم وجود كثيرٍ من التشابه في بعض الخصال بين عددٍ من زعماء العالم، إلّا إنّ الشيخ زايد يبقى القائد الذي يتميز عنهم جميعاً بسمات وشمائل فريدة، دون انتقاص منهم أو التقليل من شأنهم، فحسبهم ما حققوه لشعوبهم من آمال وطموحات على الصُّعُد كافّة.

إنّ إعمال المقارنة بين زايد بوصفه زعيماً وقائداً وبين عددٍ من قُرنائه من زعماء دول العالم الذين عاصروه، سيُفضي إلى حقيقة مُهمة مفادها أنّ أولئك الزعماء وإن اتفقوا مع زايد في معنى الزعامة «لُغةً» إلا إنهم اختلفوا معه في معناها «اصطلاحاً»؛ لأنّ قراءةً متأنيةً لسيرته المليئة بالتحديات والأخطار، ستُثبت تفوّقه عليهم جميعاً بمحامده ومفاخره وإنجازاته ومآثره. فالمتتبّع - على سبيل المثال - لسيرة زعماء عظام مثل: «غاندي»، و«محمد علي جناح»، و«أحمد سوكارنو»، و«جمال عبدالناصر»، و«مصطفى كمال أتاتورك»، و«جوزيف بروز تيتو» - سيجد أنّ أولئك الزعماء الكبار حققوا تطلّعات شعوبهم في الانعتاق من ربقة الاستعمار، وأسّسوا حكومات وطنية مُستقلّة، وأقصوا دولهم عن تأثيرات الحرب الباردة التي كانت مُستعرةً بين دول المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي (المنحل)، ولا شك أنّ زايداً يتّفق معهم جميعاً في كونه أنشأ دولةً، أو أقام اتحاداً، أو حقق استقلالاً.

زايد... وتحديات الوجود والعَدَم

إنّ المتتبع لحقيقة ما أنجزهُ أولئك القادة الكبار مقارنةً بما حققه زايد على المستوى الوطني والاجتماعي، سيجد أنّ بَوناً شاسعاً يتبدّى بينهم وبينه؛ إذْ يُلاحظ أنّ عدداً منهم وإن كان قد حقّق استقلالاً ناجزاً لوطنه إلاّ إنّه - في الأصل - كان قائداً «وارثاً» فَحَسب، لأنّ ذلك الوطن كان يتمتّع - ولو في ظل المستعمر - بوظائف الدّولة كافّة (إدارياً، وقضائياً، وتشريعياً، وسياسياً)، بينما لم يكن زايداً من صنف الزعماء «الوارثين»، وإنّما كان قائداً «مؤسساً وصانعاً»، أي أنّه صَنَع دولة وأنشأها من العَدَم، فلم يكن للإمارات قبل اتحادها وظائفَ دولةٍ من أيِّ نوعٍ يُذكر كما هو شأن الأقاليم التي ورثها أولئك القادة، وإنما كانت عبارة عن شتاتٍ من القبائل المزقة والمتناثرة على طول سواحل الخليج الممتدّة بين رؤوس الجبال بإمارة رأس الخيمة شمالاً وبين منطقة خور العديد بإمارة أبوظبي غرباً، وكانت تلك القبائل

تُحكم بطريقة بدائية تفتقر إلى أبسط مقومات الدولة ووظائفها.

والحقيقة الأخرى الجديرة بالتبيان، أنّ القادة المذكورين آنفاً وإن كانوا قد ورثوا أقاليمَ قائمة تتمتّع بكثير من البُنى التّحتيّة والحدود الدولية الواضحة، إلاّ إنّهم – رغم ذلك – لم يتمكنوا من الحفاظ على ما ورثوه فيها من حدودٍ مُتعارف عليها وقت نيلها الاستقلال؛ وذلك بعكس زايد الذي خلّف دولةً حضاريةً تتجذّر وحدتها الجغرافية يوماً بعد يوم، ويتماهى شعبها مع قيمها الوحدوية لحظة بعد لحظة؛ بفضل ما رسمه من نهجٍ وحدويٍّ قائم على الحب والتراحم، والعدل والمساواة.

لقد ورث «غاندي» شبه القارة الهندية في لحظة استقلالها عام 1947، إلّا أنه لم يتمكن من الحفاظ على وحدتها الإقليمية كما كانت زمن الاستعمار البريطاني؛ إذْ تمكّن الزعيم «محمد علي جناح» من فصل باكستان عنها في العام ذاته (1947)، ورغم ما حققه هذا الأخير

من استقلال لبلاده، إلاّ إنّ مَن خَلَفَه من القادة لم يتمكن من الحفاظ على وحدة الأراضي الباكستانية أيضاً، فقد استطاعَت «بنغلاديش» الانفصال عن الوطن الأُم وأضحَت دولةً مُستقلّة مُنذ عام 1971. ويتكرر الأمر ذاته مع بقية الزعماء مَحَلّ المقارنة – فقد ورث الزعيم اليوغوسلافي «جوزيف بروز تيتو» مملكة يوغوسلافيا بوصفها إقليماً موحّداً عام 1945، وكُلّ ما فَعَلَه هو تحريرها من الاحتلال الألماني، وتحويلها إلى «جمهورية»، لكنّها تعرّضت بعد رحيله للتفكّك والانحلال، وأضحت اليوم دولاً مستقلة عدّة. أما الزعيم المصري «جمال عبدالناصر»، فعلى الرغم من إنجازاته الكبرى في تأصيل فكرة القومية العربية وتحقيق حلم الاستقلال لبلاده ولعدد من الدول المستَعْمَرَة في إفريقيا وآسيا، إلاّ إنّ وحدة «بلاد النيل» انتهت في عهده بانفصال السودان عن مصر عام 1956، بل وفَقدَت فكرة القومية العربية زخمها وقوتها من بعده. وكذلك الزعيم التركي «مصطفى كمال أتاتورك»، الذي لم يحقق لبلده سوى بعض الانتصارات في معارك خاضها ضد جيوش الحلفاء والجيوش اليونانية التي كانت تحتل أجزاء من أقاليم بلاده، لكنّه لم يُحافظ على إرث الخلافة العثمانية التي أقدم شخصياً على إصدار صك بإلغائها بعد أن كان حُكمها مُمتدّاً بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا).

إنّ ما يُحقق لزايد – طيب الله ثراه – تفوّقاً ثالثاً على الزعماء مَحَلّ المقارنة السابقة، أنّه في الوقت الذي لم تتعرّض أقاليمهم الموروثة لأخطار إقليمية من دول الجوار الجغرافي، فإنّ الإمارات – قبل الاتحاد وبعده – واجهت تحديات جمّة، سواء من جيرانها، أم من دول بعيدة عنها نسبياً. فإيران هدّدت غير مرّة بعدم الاعتراف بدولة الاتحاد العتيد، بل وبمحاربتها إن هي تبنّت قضية الجزر الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، أو حالت دون استيلاءها عليها. وعقب إعلان قيام الدولة في 2 ديسمبر 1971، وما حظيت به من اعتراف دولي واسع، فوجئ زايد والشعوب والحكومات العربية والعالمية المحبة له بتصرف صادم ومؤلم، حين رفَضَت ثلاث دول عربية الاعتراف بالاتحاد الوليد في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة؛ لأسباب وذرائع غير مُبرّرة وغير منطقيّة.

ولقد أظهر الشيخ زايد – رحمه الله – أمام هذا التّحدي الإقليمي الكبير، مهارات قيادية عظيمة، وحكمة سياسية بالغة، حين تمكّن من مواجهة حالة «عدم الاعتراف» الإقليمي بدولته الناشئة بتحقيق العبور الآمن لها إلى المنظمات الدولية كافّة، في ظروف صعبة ومُقعدة يَدقّ عن إدراكها والتعامل معها كبار السّاسة ورجال الحُكم في العالم، لينتهي المطاف بتلك الدول إلى الاعتراف الناجز بها، بل والتهافت على نيل حظوة إقامة علاقات دبلوماسية مُتميزة معها.

وتبعاً لما سبق، فقد استحق زايد – طيب الله ثراه – أن يحتل بجدارة مكان الصدارة بين أعظم زعماء التاريخ عبر القرون، وعلينا ألّا ننسى ما صنعه لنا من مجد مؤثّل وفخار لن يتقادم عليه الدهر بإذن الله، بإبراز قيمه الفريدة التي انعقدت عليها قيمنا؛ لأنّ هذا العقد الفريد الذي صاغَهُ لنا في صورة دولة حضارية فتيّة يجب أن نُحافظ عليه ناصعاً نباهى به أمم الأرض قاطبة. وقد صدق فيه ما صَدَح به ذات يوم – شعراً – صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، حين قال:

أنتَ ما كُنتَ لشعبي قائداً
بل زعيماً لكلِّ العربِ

قوة عسكرية عربية موحدة:

حاجة ملحة لردع استباقي في حقبة حرجة

تعد المصالح المشتركة بين الدول احدى أهم ركائز التعاون المتبادل في المجالات المختلفة، ولا شك أن الأمن والاستقرار وحماية المصالح العليا لتلك الدول يأتي على قمة الأولويات لمجالات التعاون، ولقد كانت المنطقة العربية ولا زالت محط أنظار واهتمام الدول العظمى والدول المؤثرة في المنطقة ، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: الاعتبارات الجيوسياسية، والاقتصادية، والأمنية والتي بدورها انعكست على الوطن العربي في جوانب كثيرة، سواء الإيجابية منها أم السلبية ، حيث ، أن هذه الدول المؤثرة تسعى دائماً لخدمة مصالحها في المنطقة وفي بعض الأحيان وربما في كثير من المواقف قد تتعارض مصالح تلك الدول مع المصالح العليا للدول العربية ، ومن الملاحظ أن الدول العربية في هذه الحقبة الزمنية تمر بمرحلة حرجة ، وهي ربما قد لا تقل أهمية عن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي نتج عنها تحولات جذرية للوطن العربي وحدوده السياسية ، وبناء على هذه الحقيقة برزت حاجة ملحة لمزيد من التكاتف للدول العربية، وبناء تكتلات سياسية فاعلة تملك مقومات البقاء، والمحافظة على كيانها، وهويتها، ومواجهة التهديدات الإقليمية والدولية بمختلف أنواعها، سواء الاقتصادية أم الأمنية أم الثقافية.

بقلم :
العميد الركن /
سالم الشامسي
كلية الدفاع الوطني

واستناداً إلى أهمية وجود أدوات إدارة الدولة الشاملة للدول الفاعلة، والمؤثرة، شاملة الأداة الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والإعلامية والمعلومات، مع أهمية أن تتسم هذه الأدوات بالتكامل، والتوافق، والانسجام، والتناسب مع حجم التحديات والطموحات للدول العربية ، بحيث يمكنها التعامل الفاعل مع هذه التهديدات، والتأثير في المحيط الإقليمي، والدولي تأثيراً يفي بمطالب وطموحات الدول العربية وشعوبها.

ومع أن هذه الأهمية تشمل كافة أدوات إدارة الدولة (القوة الشاملة) وبدون استثناء، حيث يصعب إدارة الدولة بصورة ناجحة وفاعلة ومستدامة في هذا العصر مع ضعف أو إهمال أحد أدوات القوة المذكورة ، إلا أنه سيتم التركيز في هذه المقالة على

الأداة العسكرية والتي بوجودها يصبح صوت الدبلوماسية قويا، وتدعم وتحافظ على القوة الاقتصادية، حيث كما في طبيعة البشر يكون غالباً الاستماع والإنصات والاهتمام بالصوت الأقوى، ووجود القوة العسكرية الفاعلة لا يعني بالضرورة استخدامها، فمجرد وجود هذه القوة يشكل سمعة وردعا، ولكن لن يتحقق هذا الردع بدون معرفة الأطراف الأخرى أن تلك القوة لديها من الإمكانيات والاستعداد لمواجهة ما يحول دون أطماع هذه الأطراف ويمنعهم من تحقيق أهدافهم .

التهديد

يشكل نوع وحجم التهديد النواة الرئيسة لبناء وتكوين القوى العسكرية، وغالباً ما يبنى التهديد على افتراضات وربما في بعض المواقف حقائق ملموسة، بناء عليها يتم تحديد حجم ونوع القوة العسكرية اللازمة لمواجهة هذه التهديدات المفترضة، والمحتمل حدوثها في المستقبل، ولا تقف أهمية هذا الجانب عند تحديد الحجم والنوع فقط بل يتعداها للوقوف على جوانب مختلفة من تنظيم، وعقيدة بمستوياتها المختلفة، من المستوى الاستراتيجي، والعملياتي، والتعبوي، والمراقب للموقف السياسي والأمني في المنطقة العربية في هذه الفترة الزمنية يلاحظ وجود طيف من التهديدات التي تمس أمن واستقرار هذه الدول ، بدء من الجيوش والمعارك التقليدية، ووصولاً إلى الحروب والمعارك اللامتماثلة، والتي تنفذها بها مليشيات وجماعات إرهابية ومتطرفة تدعمها قوىً إقليمية.

العقيدة

تعد العقيدة ركن رئيس في نجاح القوات العسكرية في الميدان ، حيث يستمد منها نوع التنظيم، وشراء الأسلحة والمعدات، والتدريب، ونوع وأساليب القتال والمواجهة مع التهديد في الميدان، حيث يعد توحيد العقيدة أو تقاربها عاملاً مهماً في كفاءة القوات ونجاحها، ويسهم في توفير كثير من الجهود في التدريب قبل العمليات، وضمان توافق وانسجام هذه القوات خلال عملها، وتضييق الفجوات الناتجة عن الاختلافات في الأساليب وطرق القتال للدول المشاركة.

التنظيم (للقيادة والقوات)

مما يميز التنظيم للقوة المشتركة أو قوة التحالف في مفهوم العمليات المشتركة الحديثة مرونة التسلسل القيادي، بحيث يتم تأسيس تسلسل قيادي وطني يربط القوة بقيادتها الوطنية، وتسلسل قيادي متوازي لقيادة العمليات للقوة المشتركة وإدارة المعارك اليومية، أو حسب وتيرة المعركة، وذلك وفق دورة التخطيط المعتمدة للعمليات المشتركة وضمن إطار وصلاحيات متفق عليها مسبقاً، ومع مراعاة قواعد الاشتباك، وأما بالنسبة للقوات فهناك الكثير من المرونة لتجميع وتشكيل القوة من الدول المشاركة أو الأعضاء، وفقاً لما يتطلبه الموقف والمهمة، فبعد دراسة تلك الجوانب يتم تحديد نوع وحجم القوات، والقدرات اللازمة لتنفيذ المهمة.

التدريب والتمارين

يضمن التدريب الجيد في التمارين وفي المراحل التي تسبقها كفاءة القوات، والوقوف على الفجوات ونقاط الضعف إن وجدت، وكما يساعد في التقييم المستمر لعمل هذه القوات المشتركة، والذي عادة ما يتم بناءه على منهج وبرنامج سنوي يشتمل على الدورات المشتركة، والندوات،

والمؤتمرات، ووصولاً للتمارين التخصصية والمشتركة.

مراحل التكوين

ترتبط الخيارات المتاحة لمراحل التكوين لهذه القوة بالقرارات السياسية للدول الأعضاء والدول المشاركة، وبمجرد صدور القرار السياسي يأخذ تأسيس القيادة الأولوية في التكوين، والذي بدوره يعد الخطط التنفيذية، ويرفع التوصيات للقرارات اللازمة لتأسيس وتكوين القوة المشتركة.

تجربة النيتو

من الممكن الاستفادة من تجربة حلف شمال الأطلسي (النيتو) في كثير من الجوانب ، والتي قد تشمل -على سبيل المثال وليس الحصر- التنظيم ، والتسلسل القيادي ، والعقيدة ، ونواة هذه القوة وكيفية تعزيزها وإسنادها في الأزمات ، و التدريب ، إضافة إلى الدروس المستفادة، حيث يتضح التقارب لكثير من المعطيات ما بين هذا الحلف و القوة العربية المشتركة، ولاشك أن الاطلاع على هذه التجربة عن قرب سيوفر الكثير من الجهد والوقت وسيرفع من الكفاءة العملياتية لهذه القوة، إضافة إلى اختصار الوقت في فترة الإعداد والتجهيز، حيث يتضح من هذه التجربة ومن المرونة التي توفرها المفاهيم الحديثة في العمليات المشتركة طيفاً واسعاً من الخيارات المتاحة لإنشاء القوة العربية المشتركة من حيث التنظيم ، والتسلسل القيادي، والعقيدة ، وابرز تلك المميزات عدم الحاجة لبناء قوة متكاملة ، حيث من الممكن أن يكتفى بنواة هذه القوة للتجاوب السريع للأزمات وقيادتها ، وعلى أن تجمع لها القوات من الدول المشاركة وفق آلية محددة ومتفق عليها مسبقا ، شاملة الإطار الزمني وقت

الحاجة لها وفور صدور القرار السياسي، كما من الممكن أن يتم تفعيل هذه الآلية في أوقات محددة من السنة للتمارين والتدريب.

عاصفة الحزم

نتيجة للتطورات السياسية السريعة في المنطقة العربية وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار، حيث تطلب الموقف تحركاً سياسياً وعسكرياً سريعاً وحازماً لمواجهة التهديدات التي تستهدف المنطقة العربية، ومنطقة الخليج العربي، والذي بناء عليه سارعت دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية وبمشاركة فاعلة من دولة الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى مساهمة الدول الشقيقة الأخرى في تشكيل قوة عسكرية مشتركة، وبالتالي شكلت تلك التجربة نواة ونموذج من الممكن أن يتم البناء عليها كنتيجة للنجاح الذي تحقق على الصعيد السياسي والعسكري، بالإضافة إلى التجارب السابقة والتي منها قوات درع الجزيرة، حيث أثبتت تجربة عاصفة الحزم وإعادة الأمل قدرة وإمكانيات دول المنطقة على سرعة تشكيل قوات مشتركة فاعلة متجاوزة التحديات والعقبات ومحققة نجاحاً عسكرياً وسياسياً والذي بدوره يشكل منعطفاً تاريخياً في تاريخ المنطقة.

الخلاصة

لقد أتضح انه تحقيقاً للمصالح العليا والأهداف الوطنية للدول العربية يتوقف على أهمية تكامل وشمولية وتوفر أدوات فاعلة لقوة الدولة الشاملة والتي من أهمها القوة العسكرية، وخاصة في ظل الحاجة الملحة لمواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية، ونجد أن هناك نماذج ناجحة على مستوى الدول العربية ودول الخليج العربي، وخاصة العمليات الأخيرة لإعادة الشرعية في اليمن المتمثلة في عاصفة الحزم وإعادة الأمل، والتي أكدت على وجود الرؤية والإرادة السياسية القوية لهذه الدول ، ومع توفر الإمكانات والقدرات الذاتية والخبرات العسكرية اللازمة لتكوين قوة عربية مشتركة مؤثرة وفاعلة، والتي بدورها توفر خياراً استراتيجياً يبنى عليه مفهوم القوة العربية المشتركة، وذلك مع أهمية مراعاة الجوانب والمتطلبات الضرورية لنجاح هذه القوة من عقيدة، وتنظيم، وتدريب لبناء قوة فعالة تتطور بصورة مستمرة، من خلال التجارب العملية والدروس المستفادة.

القوة الحقيقية
لدولة الامارات العربية المتحدة

بقلم :
محمد خليفه بن كلفوت القبيسي
دارس بكلية الدفاع الوطني

إن القوة الحقيقية لدولة الإمارات العربية المتحدة لا تكمن في القدرات العسكرية، و لا في المساحة، و لا السكان، و الموارد المادية الأخرى، بل في القدرة على التأثير، والتلاحم الوطني .

و عناصر هامة أخرى نبرزها فيما يأتي:

أولاً: قيادة الدولة المعتمدة على أسس الحكم الرشيد، والتي جعلت من العلاقة بين الحاكم و المحكوم علاقة سلسة وعفوية، وقد جعلت من الحاكم أباً للشعب جميعاً، و فرداً ليس بأفضل حال منهم، من حيث تبادل الحب و الاحترام، و الثقة المتبادلة بين الطرفين، و ظل إنسان الإمارات و توفير العيش الكريم له هدفاً للقيادة، المستهدف في كل الخطط التنموية.

ثانياً: وضعت دولة الإمارات منذ نشأتها بذور قوتها الحقيقية في إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين جميعاً في الحقوق و الواجبات، و نص دستور الدولة في المادة (14) على تأكيد مبدأ المساواة و العدالة الاجتماعية، و تكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع، و التعاضد و التزام الصلة و الثقة بينهم ، و أكد الدستور أيضاً في المادة (35) على مبدأ المساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة.

ثالثاً: تكتسب دولة الامارات قوتها من التكافل الاجتماعي والتلاحم الوطني و التي تعود جذوره إلى التقاليد العربية الأصيلة، و تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، حيث صار أبناء الإمارات جميعاً أسرة واحدة (البيت متوحد).

رابعاً: إن الطبيعة المتميزة لشعب الإمارات تمثل مصدراً من مصادر قوتها، حيث يتميز الشعب الإماراتي بدماثة الأخلاق، و الاحترام، وكرم الضيافة، و التمسك بتراث و تقاليد الأجداد و الآباء، و تقبل الشعوب الأخرى و ثقافتها، و قد ساهم ذلك في قيام مجتمع قوي متعدد الثقافات، يعيش فيه المواطنين الاماراتيون في تناغم و تسامح مع وافدين قدموا إلى الدولة من جميع أنحاء العالم، و كان لمفهوم التسامح الذي يلخص روح دولة الامارات دور كبير في استقطاب رجال الأعمال من العرب من دول العالم، و أصبحت الإمارات مركزاً تجارياً إقليمياً و عالمياً مما ساهم في تعزيز مصادر قوتها عالمياً، و لعلنا في هذا الإطار نشير إلى نتائج الاستطلاع الذي أجرى بين الشباب العربي على إمتداد وطننا العربي، و جاءت النتائج إلى أن الغالبية من الشباب العربي يتمنى أن يعمل و يعيش في دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل ما يتوافر فيها من بيئة جاذبة، و ما يتميز به شعبها من تسامح.

خامساً: التلاحم الوطني القائم بين القيادة و الشعب يعد من أكبر مصادر القوة الحقيقية لدولة الإمارات، فلقد أكدت الدولة منذ قيامها على إقرار مبدأ الشورى ، و إتاحة فرصة كاملة للمواطنين من اجل المشاركة الكاملة في عملية صنع القرار و المساهمة في مسيرة التنمية المستدامة في الدولة و يمثل المجلس الوطني الاتحادي باعتباره برلمان الدولة سلطة من سلطاتها ، و أداة التواصل بين المواطنين و السلطة التنفيذية، و يعبرون من خلالها عن آمالهم و طموحاتهم.

سادساً: يمثل الأمن والاستقرار بجميع أشكاله الذي تنعم به دولة الإمارات مصدرا من مصادر قوتها، وكان لهذا الاستقرار الفضل في إحداث التنمية الشاملة بالدولة، كما كان دافعا لجذب الباحثين عن الابداع و التطور و الابتكار لقد تحقق الإستقرار الأمني الذي تنعم به دولة الإمارات بفضل ما سخرته من إمكانيات هائلة لتطوير جهاز الشرطة بالدولة، و تأهيل كوادره للقيام بدورهم، حتى أصبحت الشرطة في دولة الإمارات رابع أفضل جهاز شرطة في العالم .

سابعاً: من مصادر قوة دولة الإمارات قيامها بدورها الإنساني إقليمياً و عالمياً، و تقديم المساعدات الدولية لجميع دول العالم ، التي تستحق هذه المساعدات في مجالات

و قطاعات هامة ، من أجل المساهمة في تنمية المجتمعات و حياة البشر، و أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى عالمياً كأكبر جهة مانحة دولية للمساعدات الإنمائية الرسمية ، و في عام 2015م قدمت مساعدات بلغت قيمتها 18.36 مليار درهم تمثل نسبة 1.26% من إجمالي الدخل القومي للدولة. و لقد كان لتلك المساعدات بالغ الأثر في أن تكتسب دولة الإمارات إحترام و تقدير دول العالم و شعوبها.

الخلاصة : لقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل الله و ما ذكرناه من عناصر لقوتها الحقيقية ذات مكانة مرموقة في المجتمع الدولي ، و نموذجا يسعى الكثير من دول العالم إلى الاستفادة من تجربتها الرائدة، و ينظر إليها الجميع على إنها واحة للسعادة و التلاحم، و ها هي حكومتها الرشيدة تجسد هذا المفهوم العظيم في استخدامات حقيبتين وزاريتين لتسامح و السعادة من اجل ترسيخ التسامح و السلام و القيم العليا بين الناس، و المزيد من السعادة لشعبة، و في سبيل تحقيق ذلك أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات و رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن دور الحكومة هو خلق البيئة التي يستطيع الناس من خلالها تحقيق أحلامهم، و طموحاتهم

> التلاحم الوطني القائم بين القيادة و الشعب يعد من أكبر مصادر القوة الحقيقية لدولة الإمارات

و تطلعاتهم، من خلال حاكمية جامعة لا مفرقة، حاكمة لا متحكمة. و تمكين الناس وليس التمكن منهم، و تمكينهم من أن يحققوا السعادة.

و استطرد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في كلمات مؤثرة قائلاً لقد غيرنا الحكومة، و أتمنى أن تكون نموذجاً يمكن أن يستفيد منه غيرنا، و معادلة التغيير لدى دولة الأمارات بسيطة تنمية تقوم على منظومة من القيم، و يقودها الشباب، تستشرف المستقبل، و تسعى لتحقيق السعادة للجميع.

و من كل العناصر التي ذكرناها نستطيع القول بأن دولة الأمارات العربية حققت قوتها و مكانتها بين دول العالم ليس من خلال قوة عسكرية، أو من خلال ثروتها البترولية، بل من خلال منظومة قيم سادت بين الناس، و علاقات إنسانية مع دول العالم جعلتها نموذجاً جديراً بأن يهتدى به الآخرين

لتصبح دولة الامارات العربية المتحدة علماً و معلماً و رسماً على خارطة العالم .

الرابـع من سبتمبر
ودوره في تعزيز عناصر قوة الدولة الشاملة

بقلم :
العقيد ركن
بحري طيار
محمد الكعبي
كلية الدفاع الوطني

تتكون أي دولة من حيث المنظور العام ووفقاً لتعريف القانون الدولي لسيادة الدول (Sovereignty) من ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأرض، والشعب، والحكومة. تشتمل هذه العناصر الثلاثة على عناصر أخرى مضمنة، تشكل في مجملها عناصر القوة الوطنية (الشاملة) لأية دولة (Elements of National power). فالموقع الجغرافي للدولة ومساحتها (العمق الاستراتيجي)، والموارد الاقتصادية، والموارد الطبيعية المتوفرة، وعدد السكان، وتوزيعهم على الأقاليم، والمدن، والأرياف، والتنوع العرقي والديني، والمستوى الثقافي والتحضر، والقدرة العسكرية والبنية التكنولوجية، كلها تشكل عناصر ضمان استقرار النظام السياسي، وتعبر عن مدى كفاءته في إدارة

شؤون الدولة الداخلية والخارجية، ومدى تلاحم الشعب بالحكومة، والروح المعنوية للشعب وغيرها.

و لابد لهذه العناصر أن تكون متماسكة ومتوازنة ومترابطة ترابطاً وثيقاً، تمكن الدولة من ممارسة سلطتها على أرضها وحماية مواردها الوطنية، وتوفير الأمن والحياة الكريمة والازدهار لشعبها.

السيادة الوطنية

فالانتماء الوطني الحقيقي يتشكل من الالتفاف حول القيادة، والارتباط بالأرض، ومن اهتمام القيادة وحرصها، والارتباط بالأرض، ومن هنا تتشكل الحاكمية الرشيدة لحفظ الأرض والرعية، وضمان عنصر البقاء ذاتياً، وبالتالي تتشكل السيادة الوطنية بمختلف تجلياتها المحلية والإقليمية و الدولية. لذا فإن وجود أي خلل في تركيبة أحد هذه العناصر الثلاثة سيؤدي حتماً إلى فشل الدولة وانهيارها، فمن البديهي مثلاً أن يؤدي وجود عنصري الأرض والشعب مع غياب حكومة فعالة إلى انتشار الفوضى وخلق بيئة جاذبة للمنظمات الإرهابية والمتطرفة والتدخلات الأجنبية، وسيادة نظام الغاب حيث يأكل القوي الضعيف، وهذا ما تشهده – للأسف- العديد من الدول التي تعد ضمن الدول الفاشلة وفقاً للمؤشرات المستخدمة في هذا المجال.

استناداً لما ذكر سابقاً، تنقسم عناصر قوى الدولة الوطنية إلى نوعين :

عناصر القوة المادية (المحسوسة): ومنها القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية والسياسية، والكتلة الحيوية، والتقدم التكنولوجي (DIME+).

عناصر القوة المعنوية: ومنها الروح المعنوية للشعب، و الإرادة الوطنية للدولة، والقيم، والقدرات الثقافية، والإعلامية، والسياسية .

الروح المعنوية

أما الروح المعنوية فقد كانت على مدى العصور سبباً جوهرياً في تحقيق الانتصارات في المعارك، والتاريخ الإسلامي أكبر شاهد على ذلك، وتعد الروح المعنوية أيضاً مبدأً رئيساً من مبادئ الحرب، نظراً لما لهذا المبدأ من أهمية قصوى في إذكاء روح التضحية والفداء عند الجيوش، حيث قال القائد (مونتجمري) عن الروح المعنوية « أن أعظم عامل من العوامل المؤدية إلى تحقيق النجاح هو روح المقاتل، إنه لأمر هام وجوهري أن يفهم المرء أن المعارك إنما تكتسب أولاً وقبل كل شي في قلوب الرجال «.

ستناقش هذه الورقة أثر يوم الرابع من سبتمبر في تعزيز عناصر القوة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والرابع من سبتمبر هو اليوم الذي حمل في طياته الكثير من الألم والكثير من الفخر أيضاً، فالانتصارات الكبرى ثمنها عادة بحجم أولئك الذين يضحون بدمائهم لنصرة وحماية الأمة.

المفجع في الخبر أننا فقدنا خمسة وأربعين بطلاً من جنود قواتنا المسلحة البواسل الذين نالوا شرف الشهادة، ورووا أرض منبت العرب ومنبعهم بدمائهم الزكية المعطرة بالوفاء لوطنهم وأمتهم، فكان هذا اليوم عنواناً للشهادة والتضحية والفخر بحجم الألم على مفارقتهم لنا إلى الرفيق الأعلى، ونحسبهم عند الله من الصديقين والصالحين والشهداء.

إننا نملك رؤية مخالفة للمفهوم الغربي السائد لدى بعض الدول الغربية ذات النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي المؤثر على النظام العالمي، التي

تذهب للحروب عندما يكون الربح المتوقع أكبر من الخسائر المتوقعة (Nations go to war when they expected gains are greater than the expected losses) ، و يدل على ذلك كافة الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11/9، إننا نملك رؤية مختلفة تماماً من الناحية العقائدية والجوهرية عن من يؤمنون بهذا المفهوم، فالتحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن هو ردع للتدخل الفارسي الغاشم، ولجماً لمطامعهم، فقد جاء هذا التدخل بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية والدبلوماسية والسياسية، وبعد خروقات واضحة لسيادة الدول والأعراف الدولية، ومواثيق الأمم المتحدة، وحسن الجوار في ظل صمت وتجاهل كبير من المجتمع الدولي.

لقد اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الإتحاد في عام 1971 بالحكمة والاعتدال والتوازن، ومساعدة المحتاج ومناصرة الحق والعدالة، متبنية أسس الحوار والتفاهم، محترمة جميع المواثيق الدولية، ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، واحترام قواعد حسن الجوار، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، من هذا المنطلق جاءت مشاركة دول الإمارات العربية المتحدة في اليمن ضمن عملية « عاصفة الحزم » التي تقودها المملكة العربية السعودية، وذلك استجابة لطلب الحكومة اليمنية بعد الانقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن الشقيق .

لقد كان مفهوم الشهادة في الدولة قبل الرابع من سبتمبر من عام 2015 مقتصراً على المفهوم العام لمعنى الشهادة في الإسلام، أي ما تم ذكره في القرآن الكريم، وما تم تلقيه من خلال التعليم

> أعظم عامل من العوامل المؤدية إلى تحقيق النجاح هو روح المقاتل

في المدارس والكليات والجامعات، أما من الناحية التطبيقية، فلم يتجاوز هذا المفهوم سوى بعض التضحيات التي كان أغلبها فردية، حيث ضحى العديد من أبناء الدولة بأرواحهم من أجل الوطن منذ قيام الإتحاد.

بداية التضحيات

وفي الثلاثين من نوفمبر عام 1971 بدأت التضحيات عندما استشهد سهيل خميس بن زعيل، وروى بدمه أرض جزيرة طنب الكبرى دفاعاً عنها، مدشناً تاريخ البطولة لأبناء الإمارات مروراً بمحطات الشهادة والتضحية على مساحة الوطن والوطن العربي، دفاعاً عن قضايا الأمة إلى أن جاءت كوكبة شهداء الرابع من سبتمبر، الأمر الأكثر وجعاً، والذي فجع المجتمع الإماراتي بكل أطيافه، وبنفس الوقت كان وقعه كبير على الحكومة.

توالت التضحيات والشهادات في أرض المعركة في اليمن، بعد أن جسد جنود الإمارات ملاحم بطولية في ميادين الرجولة، ستبقى راسخة لدى الشعب اليمني وأرضه التي تشهد بذلك، بعد أن ارتوت بدمائهم الطاهرة، ووقف الشعب والحكومة وقفة واحدة سيخلدها التاريخ على مدى العصور القادمة، وتلاحم عنصران هامان من عناصر مكونات الدولة هما: الشعب والحكومة على أرض هذا الوطن.

ولم يكن وقع توالي التضحيات كما كان الأمر في أول مرة، لأن ثقافة مفهوم الشهادة بدأ يتطور ويتعمق تدريجياً لدى الجميع شعباً وحكومة، حتى بدأ المصابون من الجنود يطالبون بالعودة إلى أرض المعركة قبل أن تلتئم جراحهم، وراحت الأمهات تحث أخوة الشهداء (فلذات أكبادها) لنيل شرف الشهادة، بينما في بعض الدول الأخرى تخرج عشرات الآلاف من المتظاهرين للمطالبة بعودة جنودهم من الحروب، ولعل ذلك دليلاً قاطعاً على أن الروح المعنوية التي تعتبر أحد أهم عناصر قوى الدولة الشاملة بدأت في الارتفاع مع تطور مفهوم الشهادة، و بالتالي عندما يكون هذا العنصر مرتفعاً فإن محصلة جميع عناصر قوى الدولة الشاملة ستكون قوية ومرتفعة.

لقد ذاقت الأجيال السابقة قبل ظهور النفط طعم المرارة، والمعاناة والحياة الصعبة، وتحملت المعاناة والصراع من أجل البقاء، أما نحن أبناء هذا الجيل في عصر التطور والنهضة فقد عشنا حياة رغيدة في ظل هذا التقدم المشهود في الدولة، لذا فإننا بحاجة إلى تعزيز التواصل الايجابي الفعال مع الأجيال السابقة، إذ أن تجربة الشعور بالحرمان والأسى والمعاناة في الماضي مثلت تحد استطاع المؤسسون من خلاله بناء مستقبل مشرق، وهم بذلك خير مثال لنا نحن أبناء الرابع من سبتمبر، وبتضحيات الميامين من جنودنا البواسل تعمق مفهوم الشهادة، وتعزز بالفعل الجاد المنتمي، نعم كان يوماً صادماً وموجعاً، لكنه شهادة فخر تاريخية للتلاحم بين القيادة و الشعب، وهو يوم يعد شهادة ميلاد وشرف لكل بيت إماراتي.

دلالات وقدرات مجلس التعاون الخليجي

الأمن القومي العربي والقدرة عل

عندما نتحدث عن الأمن القومي العربي لابد من الحديث عن التحديات، والمهددات، والفرص، ودراسة وتحليل ما تعرض له النظام العربي والإقليمي للكثير من التحديات والنكسات خلال العقود الماضية، وبقى الطرف العربي الحلقة الأضعف في توازن القوى الإقليمية، إذ بقيت سياسات ومواقف الجانب العربي دفاعية ورود فعل، و تفتقر للإجماع والتماسك، والأهم، والأكثر خطورة أنها تفتقر إلى القدرة لردع القوى الإقليمية غير العربية.

بقلم :
دكتور صالح لافي المعايطة
كلية الدفاع الوطني

كما أن دول الجوار الجغرافي غير العربية لا يمكنها أن تتنافس ضد بعضها، ولا يمكن أن تتحارب مع بعضها، ولكنها تستخدم الدول العربية ساحات قتال لمخططاتها الجيوسياسية، وهذه ما يحصل حاليا في سوريا والعراق، ويبرز التساؤل الآتي: كيف نحمي أمننا القومي العربي، ونحن مُحاطون بدول جوار غير عربية تُهدد أمننا السياسي و المائي والغذائي في ظل وجود دول أخرى تَصدر الفكر المتطرف، وتَشجع على التصدع والانشقاق بين المذاهب الإسلامية؟ وكيف نبني قدراتنا العربية بأبعادها السياسية، والاقتصادية والعسكرية في ظل القرار الاستراتيجي العربي الجمعي؟ ولعل قمة شرم الشيخ، وعاصفة الحزم هي بداية التحول إن شاء الله.

من هنا يُمكن اعتبار عاصفة الحزم نموذج، لآن دول الخليج العربي أدركت مبكراً أن التهديدات السياسية، والعسكرية الإقليمية سواء أكانت من دول الجوار أم من تأثيرات المتغيرات في

ـــــــى التكيـــــــف الاستراتيجـــــــي

منطقة الشرق الأوسط ، يتمّ تضخيمها لأغراض ومصالح وأجندة متعددة منها: إطالة أمد التحالف مع الدول العظمى، و قضية سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، و تشتيت الجهد العربي عن القضايا الكبرى المصيرية والمحورية والمركزية، وهي قضايا الأمن القومي، وتهديدات المصالح والأهداف الوطنية، ومن هنا ومن خلال المتابعة والتحليل والتقييم نجد أن تجربة دول مجلس التعاون في الدفاع المشترك هي الأكثر نجاحاً واستقراراً و وضوحاً حتى يومنا هذا على الصعيد العربي لعدد من العوامل منها :

• النسيج الجغرافي والسياسي الواحد للدول الخليجية، حيث يُشكل هذا النسيج كتلة من الأرض تُمثل وحدة متكاملة يسهل التعامل معها بسرعة، نظراً لتوفر الطرق، والبنى التحتية، ومسارح العمليات المتجانسة، مما يُساعد على سرعة حركة القطعات وحشد المعدات، ضمن وسائل نقل استراتيجي متنوعة، وبأوقات قياسية، وبمستوى عال من الجاهزية والاحترافية .

• إن القيادات السياسية الحاكمة في تلك الدول متجانسة في طبيعتها وتركيبتها البنيوية وقريبة من تطلعات شعوبها وطموحهم ومشاكلهم ، وتتعامل مع قضايا المواطن بحكمة وعقلانية «الحكم الرشيد»، كذلك فإن تلك القيادات الحاكمة واضحة في توجهاتها الداخلية والخارجية، ولا يوجد هناك أية تناقضات، ولا أية تصدعات في الجبهة الداخلية، وهذا لا يمكن أن يُشكل عائقا في عمل قوات درع الجزيرة و عمل دول مجلس التعاون.

• تكامل القدرات الاقتصادية الكبيرة والتي تمتلكها وتديرها دول مجلس التعاون القادرة على تحديث قدراتها العسكرية والتزود بأحدث ما وصلت ترسانات الأسلحة العالمية، وبذلك تتكامل العدة والعتاد من القوات بما يرفع درجة الجاهزية القتالية للتدخل في الظروف الاستثنائية.

• إن وجود تجانس في العادات والموروث الثقافي لشعوب دول الخليج العربي يُساعد على تأسيس نظرية مشتركة للأمن الوطني لدول مجلس التعاون، والذي ظهرت مؤشراته في الحرب العراقية الإيرانية في أواخر تسعينات القرن الماضي، حيث تشكلت على ضوء ذلك قوات درع الجزيرة التي أثبتت قدرتها وجاهزيتها في دعم ومعالجة قضايا الأمن الداخلي في بعض دول مجلس التعاون.

من خلال تلك المقاربات، والتحليلات، والإضاءات يُمكن مناقشة فكرة القوة

العربية المشتركة التي جاءت واحدة من أهم قرارات القمة الأخيرة في مصر، ومناقشة قيمة، و أهمية استراتيجية للدفاع المشترك، وتطويرها لتعزيز ثقة المواطن العربي بقدرات، وإرادة القيادات السياسة في الوطن العربي. كما يُمكن القول أن تمدد الإرهاب والتطرف في معظم الدول العربية يجعل من العمل العربي الجماعي –الأمني والعسكري و السياسي أمراً مرغوباً وملحاً، وربما محتوماً في كثير من الحالات للحفاظ على الأمن القومي العربي. ولكن من المهم لإنجاز تلك الأهداف أن يتم تهيئة الظروف، والعناصر الكفيلة بإنجاح تلك التطلعات لبناء تحالف عربي قوي « ناتو عربي»، وفقاً لما أسمته مجلة فورن بولسي» الأمريكية في عددها الشهر الماضي .

في علم الاستراتيجية نجد أن قرار شن الحرب قرار سياسي، وعندما تتخذه أية دولة يكون لها غالباً هدف أو أهداف استراتيجية لاحقة، وممتدة للضربات العسكرية، وفي حالة التحالفات

> دول مجلس التعاون قادرة على تحديث قدراتها العسكرية والتزود بأحدث ما وصلت إليه ترسانات الأسلحة العالمية

العسكرية بين أكثر من دولة ، والتي تستهدف بالمقابل تحالفات أخرى ، لا يُنظر إلى النتائج الحربية الناتجة عنها، بقدر ما يُنظر لنتائجها الاستراتيجية، ومن هنا لا يُمكن النظر إلى العمليات العسكرية والإنسانية كعاصفة الحزم، و إعادة الأمل ، و السهم الذهبي، على أنها مجرد عملية عسكرية لردع انقلاب الحوثيين فقط، وإنما عمل استراتيجي عربي لأول مرة منذ سنوات لاستعادة توازناً كان مفقوداً في مواجهة ايران، ورسالة غير مباشرة لبعض دول الإقليم غير العربية مفادها أن الدول العربية تمتلك القدرة على الردع من خلال تكامل وتوظيف كل عناصر القوة الوطنية ، إضافة إلى امتلاك القدرة على التكيف والتحول الاستراتيجي ،ويمكن القول أن عاصفة الحزم هي أكثر من معركة وفي أكثر من اتجاه . ولكن الانتصار الحقيقي هو في ضبط وتحديد اتجاه المعركة (الحرب استراتيجياً)، والأهم أن مثل تلك الضربات الاستراتيجية يكون لها غالباً تأثير مستقبلي على ميزان القوى في المنطقة ككل، وتغيير وتبديل حسابات قائمة أو قادمة حيث كانت ايران تسعى لترسيخها على الأرض من خلال استغلال الفراغ الجيوسياسي في بعض دول الإقليم.

إن الجهد العسكري الفاعل والناجح والمتكامل في اليمن سيكون داعماً للجهد

السياسي القادم لإعادة الشرعية وإعمار اليمن. وفعلاً إذا تواصلت عاصفة الحزم/ إعادة الأمل بأبعادها الاستراتيجية الشاملة. فسوف تؤثر على موازين القوى في المنطقة، وحسابات كثيرة ستتغير بعد أن تمادت بعض دول الإقليم في تصرفاتها في السعي لمزيد من التمدد والنفوذ على حساب دول أخرى . من هنا أقول أن البناء على عاصفة الحزم وقوات درع الجزيرة أصبح مطلباً وطنياً ومصلحة عليا لكل الدول العربية، ومؤسساتها، وشعوبها انطلاقا من القاعدة التي تقول « عندما تستكمل الدولة أو الدول المتحالفة توظيف عناصر قوتها الحديثة والمتطورة فإننا يُمكن محاورة العالم من موقع الاقتدار والندية بثقة بالنفس أكبر، وسوف نمنع أية ثغرات يمكن أن تستخدم للضغط علينا، وهذه الحقيقة يجب التأكيد عليها بلا كلل أو ملل. لذا يجب تدريس استراتيجية إعداد الدولة للحرب في كل المعاهد والجامعات. لأن إعداد الدولة للحرب يكون في

دول مجلس التعاون قادرة على تحديث قدراتها العسكرية والتزود بأحدث ما وصلت إليه ترسانات الأسلحة العالمية

السلم، ويشمل: إعداد الشعب، و إعداد مسارح العمليات، وطرق المواصلات الاستراتيجية، و إعداد الاقتصاد الوطني، و إعداد السياسة الخارجية، إعداد القوات المسلحة، و عقد التحالفات واتفاقات الدفاع والمتابعة والتنسيق في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات. كما أن دول مجلس التعاون تمتلك قدرات عسكرية متطورة ومعدات برية وبحرية وجوية حديثة، وبتقنيات عالية يجعلها تشكل إمكانية الردع ، بالإضافة قوات عسكرية محترفة .

بالمقابل قُد يُطرح سؤال لماذا منطقة الخليج العربي مهمة للعالم، وما هو دور منطقة الخليج العربي في توازن المصالح وتوازن القوى؟ ولماذا دار في المنطقة ثلاثة حروب طاحنة؟ الجواب ببساطة يكمن في أن منطقة الخليج العربي تُعتبر من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، حيث تحتوي على 65% من الاحتياط العالمي للنفط، و 31% من الاحتياط العالمي للغاز، كما أن منطقة الخليج العربي مهمة وحيوية للدول الأوروبية الصناعية، و لليابان والصين والهند، كما أن ايران لا زالت تُشكل قوة اقتصادية إقليمية من خلال مواردها الطبيعية الهائلة، وقوتها العسكرية الإقليمية المؤثرة بعد احتلال العراق، والتدخل في سوريا، ولبنان، واليمن، واختلال ميزان القوى في المنطقة .

كلية الدفاع الوطني

إستراتيجيتنا تستنـــد إلى ثوابـــت الدولـة

منصور المنصوري: أعتز وأفتخـــــ

ضمن سعي كلية الدفاع الوطني للتواصل مع خريجيها من الدورات السابقة أجرى أحد اعضاء هيئة التحرير لقاء مع سعادة منصور ابراهيم المنصوري القائم بأعمال مدير المجلس الوطني للإعلام، خريج دورة الدفاع الوطني الأولى 2013 - 2014، وتالياً نص الحوار:

ما هي مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للمجلس الوطني للإعلام؟

تنطلق مرتكزات استراتيجية المجلس الوطني للإعلام من رسالته الرامية إلى تعزيز وترسيخ أسس إعلام وطني مستنير مواكب لروح العصر، ومستند إلى ثوابت الدولة، وقادر على نشر رسالة الإمارات، لذا فإن أولى أولويات المجلس في هذه المرحلة العمل على تطوير استراتيجية وطنية تنهض بقطاع الإعلام، وتضمن ترسيخ الصورة الإيجابية

ـــــر بأنني أحد خريجي دورة الدفاع الوطني الأولى

للدولة، بما يتماشى مع مكانتها المتميزة على مختلف الصُعُد.

تعيش الإمارات اليوم مرحلة جديدة تعبر من خلالها إلى المستقبل بكل ثقة واقتدار، و بما أننا في المجلس الوطني للإعلام جزء من المنظومة الحكومية، فإن استراتيجيتنا تواكب التوجهات الحكومية، لذا يعتبر التسامح والسعادة من الركائز الأساسية التي ترتكز إليها الاستراتيجية هذه ، إذ سنعمل على نشر ثقافة التسامح من خلال تعزيز المحتوى الإعلامي الهادف والقادر على ترسيخ قيم الوسطية، التي تقبل الأخر بغض النظر عن جنسه، ودينه ومعتقداته، وسنعمل- بالتعاون مع شركائنا الرئيسيين في الأجهزة الإعلامية الوطنية- على بث وتعزيز الرسائل الداعية إلى نبذ التطرف، والعنف، والتمييز، والكراهية، والأفكار الهدامة التي أدت إلى تدمير بعض المجتمعات، وإعادتها إلى الوراء بدلاً من التقدم والازدهار.

كما ترتكز استراتيجيتنا إلى توعية المجتمع، من خلال المحتوى الهادف الذي يوصل المجتمعات إلى السعادة، حيث يعمل المجلس على توفير السبل، والإمكانيات التنظيمية، وكل الخطط الاستراتيجية التي تساعد مختلف وسائل الإعلام على بث السعادة في المجتمع، عبر الارتقاء بالمضمون المقدم الذي يسهم في التحفيز على الإبداع والابتكار.

ويعمل المجلس الوطني للإعلام على وضع البرامج والخطط التنفيذية، انطلاقاً من مرتكزاته الاستراتيجية، من خلال أذرعه الثلاثة وهي: وكالة أنباء الإمارات التي تمثل القناة الرسمية للأخبار الحكومية، والمحتوى الخبري المتعلق بكافة نواحي العمل، والذراع الثاني قطاع الشؤون الإعلامية، وثالثاً قطاع الإعلام الاستراتيجي.

بعد موافقة المجلس الوطني الاتحادي على مشروع قانون تنظيم المجلس الوطني للإعلام واختصاصاته، ما الذي سيقدمه القانون بعد استكمال إجراءات إصداره؟

يمثل مشروع قانون تنظيم المجلس الوطني للإعلام واختصاصاته خطوة مهمة تجاه تمكين المجلس من تنفيذ المسؤوليات الوطنية التي أنيطت به، بعد قرار مجلس الوزراء الموقر بخصوص الهيكل التنظيمي الجديد، إذ أصبح الدور الملقى على عاتق المجلس أوسع وأشمل من أي مرحلة سابقة، ويدير المجلس إعلامياً العديد من الملفات الوطنية الكبرى، فضلاً عن مسؤوليته في تطوير قطاع الإعلام، وتحقيق التكامل بين جهود جميع الجهات ذات العلاقة بالقطاع، وغيرها من المسؤوليات.

ونحن نسعى من خلال القانون إلى وضع إطار تنظيمي بالتوافق والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية، لتنظيم العلاقة مع المؤسسات هذه ، كون المجلس يضطلع بدور تنظيمي تشريعي وليس تنفيذي، بمعنى أن المجلس مكلف بتوفير المظلة التنظيمية المناسبة للأنشطة الإعلامية على أرض الدولة، وهذا يشكل المرجعية القانونية في هذا الخصوص.

ما هو دور المجلس الوطني للإعلام في خدمة الأهداف، والمصالح الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الداخل والخارج وخاصة في مجال الشراكات الاستراتيجية الإقليمية منها والعالمية؟

المجلس الوطني للإعلام كأي مؤسسة لديه أولويات رئيسة تشكل المحرك الرئيسي للأداء، ونحن في المجلس نعد ترسيخ سمعة الدولة والحفاظ على صورتها الإيجابية خاصة خارج الدولة، أولوية قصوى تعمل على تحقيقها إدارات المجلس.

وللوصول إلى الهدف المرجو فإن المجلس

دائم العمل على بناء شبكات العلاقات الإعلامية التي تدعم إبراز سمعة الدولة، ووضع الخطط والبرامج، التي تكفل التنسيق الفعال مع مختلف الجهات الوطنية لضمان إدارة سمعة الدولة بكفاءة واقتدار.

وضمن مرحلة تطوير العمل الإعلامي الخارجي يعمل المجلس على تأسيس ملحقيات إعلامية في سفارات الدولة المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، حيث سينفذ المشروع وفقاً لخطة زمنية مدروسة، تراعي أهمية كل منطقة، ومدى ارتباطها بمصالح الدولة وقضاياها الكبرى.

ويهدف المجلس من تأسيس تلك الملحقيات إلى بناء منظومة عمل قادرة على التفاعل المباشر مع أي تطور إعلامي يتعلق بالدولة، وبناء شبكة علاقات إعلامية دولية، و إبراز منجزات الدولة، والتعريف بأخر التطورات والمستجدات الوطنية، والتواصل الدائم مع الإعلام الدولي لشرح رؤى الدولة، ونشر رسالتها.

وضمن منظومة التطوير التي يعمل عليها المجلس، نعمل حالياً على تأسيس قطاع جديد للإعلام الاستراتيجي، مهمته تعزيز وترسيخ صورة الدولة الإيجابية على المستويات كافة، إذ يجري العمل كذلك على دراسة وتحليل الواقع الإعلامي الدولي، من خلال تقسيم الدول إلى مناطق جغرافية محددة، ويتم دراسة وتحليل كل منطقة على حدة، لتكوين صورة شاملة عن آليات التعامل مع تلك المناطق.

كيف يُمكن تكوين استراتيجية إعلامية موحدة لتحصين الجبهة الداخلية، وحماية الأمن الفكري الذي يُشكل خط الدفاع الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

يعد تنسيق السياسة الإعلامية على مستوى الدولة للعمل وفق استراتيجية واحدة هدف رئيسي من أهداف المجلس الوطني للإعلام، ونحن بالفعل قد بدأنا في هذا الأمر، وقد تمكنا من وضع اللبنات الرئيسة لتلك الاستراتيجية، التي تقوم على التنسيق المستمر بين مختلف الأجهزة الإعلامية، والجهات المعنية بالشأن العام في الدولة، ووضع الخطوط العريضة للتوجهات الوطنية في الملفات ذات الأهمية الكبرى، ورفد ومساندة تلك الأجهزة بكل ما يمكن من وسائل الدعم الإعلامي المحلي والخارجي، فيما نترك آليات التنفيذ، وأدوات التطبيق لكل وسيلة بحيث نوفر مساحة من الحرية والابتكار والتنافسية بين تلك الأجهزة، دون التدخل في شؤونها التنفيذية.

> **عـز الدين: التسامح والسعادة من ركائزنا الأساسية في المجلس الوطني للإعلام**

وقد تمكنا من إدارة العديد من الملفات المهمة، حيث ساهمنا في تعزيز الخطاب الوطني تجاه تلك القضايا، علاوة على تنسيق ووضع الاستراتيجيات، وقد أطلق المجلس الوطني للإعلام مبادرة تعتبر الأولى من نوعها وهي مبادرة «الإحاطات الإعلامية الاستراتيجية»، إذ يتولى المجلس تنظيم لقاءات دورية تجمع كبار المسؤولين في الحكومة مع رؤساء تحرير الصحف الوطنية، ومدراء القنوات التلفزيونية والإذاعية، لوضعهم في صورة أخر المستجدات والتوجهات، لضمان التناغم المعرفي، وتوحيد الرؤية والرسالة الرئيسة تجاه مختلف القضايا الوطنية.

ولم يغفل المجلس عن وسائل الإعلام الرقمي، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، لما لها من أهمية، وتأثير كبير بين مختلف فئات المجتمع، حيث قام المجلس بوضع نهج جديد يتبنى إطاراً للتعاون المشترك مع المؤثرين والفاعلين في وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف الوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية، وإيصال رسائلنا الوطنية وشرحها وترسيخها بين أفراد المجتمع.

الشباب هم الأكثر تأثراً وتأثيراً في الإعلام خاصة الإعلام الجديد، هل لدى المجلس رؤية للتعامل مع هذا الأمر المهم في ظل تزايد التأثيرات الخارجية على المجتمعات؟

يدرك المجلس تماماً أهمية تأثير الإعلام في المجتمعات، خاصة فئة الشباب، ومن هنا بدأ المجلس بتنفيذ دراسة متكاملة بالتعاون مع جامعة الإمارات تخص مصادر معلومات الشباب عن الأحداث الجارية، سواء فيما يتعلق بالمصادر الإخبارية التقليدية أم وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد.

وبناء على نتائج الدراسة، سيتم وضع الاستراتيجيات والخطط الإعلامية اللازمة لضمان حماية أبناء الإمارات من المؤثرات الإعلامية السلبية، وفي الوقت ذاته تعزيز وترسيخ الأنماط الإيجابية في اختيار مصادر المعلومات.

وقد نظم المجلس ملتقى الابتكار الإعلامي، والذي هدف إلى مناقشة الاتجاهات والتطورات الجديدة في قطاع الإعلام، وضرورة تقديم المحتوى ضمن القوالب الحديثة للإعلام، لضمان الوصول إلى القطاع الأكثر تأثراً بوسائل الإعلام الجديد وهو قطاع الشباب، سواء من خلال المحتوى المقدم لهم أم من خلال الألعاب التي توصل رسائل مظللة لمستخدميها، لذا جاء هذا الملتقى للتعريف بأهمية التركيز على المحتوى الهادف الذي يعزز الأفكار الإيجابية، ويقلل من خطر الأفكار الهدامة، عبر مواكبة التطورات التكنولوجية، والخروج من دائرة الوسائل التقليدية التي باتت اليوم الحلقة الأضعف في إيصال

الرسائل والتأثير في المجتمعات.

أصبح الفضاء المعلوماتي في ظل ثورة المعلومات اليوم متاحاً للجميع مما ساعد الشبكات الإرهابية في مجال التجنيد، والتمويل، والتسويق، ونشر الرسائل ذات المحتوى التحريضي بشكل لافت، وسريع الوصول إلى جميع شرائح المجتمع . كيف يُمكن التصدي لتلك التحديات؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الثورة المعلوماتية، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، باتت اليوم جزء رئيساً من منظومة الإعلام العالمي، ومنصة مهمة لتبادل المعلومات والأخبار عن مختلف القضايا السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، لذا لا بد للمعنيين في القطاع الإعلامي أن يعملوا على «محو الأمية الإعلامية» من خلال زيادة وتيرة التوعية الهادفة إلى تشجيع الأفراد على تناول المحتوى الإيجابي ذو القيمة العلمية والمعرفية، والابتعاد عن المحتوى السلبي الرامي إلى نشر الفكر الديني ،والاجتماعي ، والسياسي المتطرف، ومحاربته.

وتبرز أهمية «محو الأمية الإعلامية» من خلال الإحصاءات التي تظهر مدى انتشار وسائل الإعلام الجديد في المجتمعات بشكل عام، وإذا ما أخذنا المجتمع الإماراتي، فإن أحدث الإحصاءات تفيد بأن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الدولة قد بلغ 6.3 مليون مستخدم، يشكلون 68% من عدد السكان، وهذا الرقم يعطينا مؤشراً واضحاً على أهمية التركيز على التوعية الإعلامية، وتوجيه الشباب بطرق ابتكارية مقنعة إلى المحتوى الإلكتروني الهادف الذي يسهم في زيادة الرصيد المعرفي، والعلمي للأفراد.

ولا بد من الإشارة إلى أن المنظومة القيمية والوطنية الراسخة في مجتمعنا تشكل خط الدفاع الأول لصد أي تأثيرات سلبية قد تنتج عن الاستخدام الخاطئ أو المغرض للتكنولوجيا.

ويكمن السبب الحقيقي وراء قدرة مجتمعنا على مواجهة هذا التحدي في مواكبة السياسات والاستراتيجيات الحكومية لتطلعات الشباب، وإدماجهم بمسيرة التنمية التي تعيشها الدولة، والعمل على توفير الحلول الناجعة لتطلعاتهم ومتطلباتهم، ونحن اليوم لدينا حكومة تضم عنصر الشباب بشكل رئيسي ومؤثر، الأمر الذي يغلق الباب في وجه أية أفكار تخريبية وتحريضية، إذ تستند العديد من التنظيمات إلى إثارة الشباب، من خلال توسيع الفجوة بين القيادة وشعبها، والعزف على وتر العدالة الاجتماعية، وهذه العناصر- بحمد الله- تعداها الشعب الإماراتي، ولا يمكن الولوج منها إلى شبابنا، لما تتمتع به دولتنا من رفاه اجتماعي واقتصادي، واهتمام بقضايا الوطن والمواطن.

ما هو دور المجلس الوطني للإعلام في التعاون مع الهيئات الإعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي لإيجاد استراتيجية خطاب إعلامي رسمي موحدة لخدمة قضايا دول مجلس التعاون، ومواجهة الخطاب الإيراني الرسمي؟

الإمارات العربية المتحدة دولة فاعلة وداعمة بشكل كبير في كل أشكال التعاون الخليجي، والإمارات باعتبارها جزء من منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي تحرص على مد جسور التفاهم والتعاون والشراكة بين الدول الخليجية.

ومن المعلوم أن الإعلام هو أحد العناصر الرئيسية ضمن تلك المنظومة، وهناك اجتماعات دورية على مستوى وزراء الإعلام لدول المجلس، علاوة على اللجان التنفيذية المتعددة، والهادفة إلى تفعيل استراتيجيات العمل الإعلامي المشترك، وتبادل الخبرات والإمكانيات.

ونحن هيئة تمثل الإعلام الوطني الإماراتي تعمل بشكل دائم على التواصل مع الأخوة في دول الخليج العربي لتنسيق، وتوحيد الجهود الرامية للرد والتصدي لأية إساءة تطال الدول الخليجية، ولا يقتصر تعاوننا على منظومة مجلس التعاون، بل نرتبط بالعديد من الاتفاقيات والمذكرات الثنائية مع الأشقاء، وحوارنا مستمر، وتعاوننا يجري على أعلى المستويات، وهذا كله

يخدم رسالتنا، ويحمي مكتسباتنا الوطنية.

ما هي مجالات التنسيق والتعاون بين وسائل الإعلام في الدولة « الإعلام العسكري والإعلام المدني » في دعم الدور والجهد والأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في التحالف العربي/ عاصفة الحزم/ إعادة الأمل؟

كما تحدثنا سابقاً، مهمتنا في المجلس الوطني للإعلام الرئيسية تتمثل في تعزيز الصورة الإيجابية للدولة، وتنسيق السياسة الإعلامية الوطنية، لذا فإن التعاون والتنسيق مع مختلف أجهزة الإعلام- ومنها الإعلام العسكري- متواصل في مختلف القضايا الوطنية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر «عاصفة الحزم وإعادة الأمل».

وهنا، لا يفوتني توجيه الشكر الكبير باسم كافة الأجهزة الإعلامية لقواتنا المسلحة ممثلة بإدارة التوجيه المعنوي، التي قدمت لنا الدعم والمساندة اللازمة لتنفيذ واجبنا الوطني فيما يتعلق بمشاركة الدولة في قوات التحالف العربي، لدعم الشرعية في اليمن.

وقد ساهم الدعم اللوجستي الكبير الذي تقدمه لنا كوادر التوجيه المعنوي في القوات المسلحة بتسهيل مهمة البعثات الإعلامية، التي تغطي مشاركة قواتنا المسلحة في اليمن، والجهود الإغاثية التي تقدمها الدولة لمساعدة ودعم الأشقاء اليمنيين.

ونعمل بصفة أجهزة إعلامية مدنية وعسكرية على إبراز الصورة الناصعة لبلادنا ولقواتنا المسلحة، وإظهار الموقف المشرف للإمارات في الوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق، وتفويت المخططات الخارجية التي كانت تحاك للسيطرة على اليمن، وجعله ساحة خلفية لزعزعة استقرار المنطقة.

أصبح مفهوم الأمن الوطني شاملاً ومترابطاً يشمل « أمن الحدود، و الأمن الاقتصادي، و السياسي، و العسكري، و الاجتماعي، و الفكري، والثقافي، و المائي، والغذائي »، فما هو دور المجلس الوطني للإعلام في تعزيز هذه المكونات وخاصة في مجال الأمن المعلوماتي والفكري؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مؤسسات، ولكل جهة مسؤولياتها الوطنية، وقد تكون الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني الأقرب إلى التعامل مع الأمن المعلوماتي، إلا أن المجلس الوطني للإعلام بصفته الذراع الحكومي المشرف على القطاع الإعلامي، يعمل -بالتعاون والتشارك مع وسائل الإعلام المختلفة- على ترسيخ المنظومة الفكرية والقيمية للمجتمع، مستنداً إلى المبادئ الوطنية التي تعلي من شأن الوطن، وترفض المساس به بأي شكل من الأشكال.

ولا ينكر أحد الترابط الحاصل بين التغيير الفكري الذي يعتري المجتمعات مع تحولها إلى مجتمعات معلوماتية، نتيجة لتدفق كم هائل من المعلومات والأفكار عبر الشبكة العنكبوتية، والتي باتت عنصراً مؤثراً بشكل كبير على الأفراد، خاصة فئة الشباب، كونهم الأكثر استخداما للشبكة، وتحديداً وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق يعمل المجلس الوطني للإعلام مع شركائه الاستراتيجيين- وتحديداً الأجهزة الإعلامية في الدولة- على تعزيز الشعور الوطني لدى أفراد المجتمع، وإبراز التهديد الذي يمثله الفكر المتطرف، ودوره في تدمير المجتمعات، ومن المؤكد أن هذه الجهود تأتي ضمن منظومة متكاملة ومتناسقة من العمل العام بين المؤسسات المختلفة، والتي تقوم كل واحدة منها بدورها في هذا المجال، الأمر الذي أنعكس إيجاباً على تنوير المجتمع الإماراتي مواطنين ومقيمين، إذ يعتبر مجتمعنا اليوم من أكثر المجتمعات اطلاعاً، وتمييزاً للأفكار الهدامة، حيث يمثل أفراد المجتمع حالياً أداة فعالة لمواجهة هذه الأفكار، ومحاربتها، والرد عليها.

ما هو دور المجلس الوطني للإعلام خلال الأزمات والكوارث في مجال تعزيز تماسك الجبهة الداخلية، وزيادة الحس الوطني، وثقافة الوعي، والعمل الجماعي؟ وما هي الخطط الإعلامية لإدامة واستمرارية العمل في الظروف الاستثنائية ؟

تمتلك الإمارات اليوم نظام مؤسسي احترافي للتعامل مع الأزمات والكوارث، و يخضع هذا النظام إلى مراجعه المؤسسات المشرفة عليه وأبرزها الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات، بهدف تطويره

باستمرار، لضمان الاستجابة الفورية لأي طارئ، لا سمح الله.

وفي هذا الإطار، فإن المجلس الوطني للإعلام الذراع الإعلامي الرئيسي في مثل تلك الحالات، إذ ما أن تحدث أية أزمة أو أمر طارئ، إلا ويتولى المجلس عملية وضع الخطة الإعلامية للحدث، اعتماداً على الاستراتيجية الإعلامية الشاملة، التي يحدثها المجلس بشكل دوري، وبعد وضع الخطة، يتولى المجلس عملية التنسيق مع وسائل الإعلام، وتوصيف الموقف لهم، وتزويدهم بالتوجيهات العامة للتعامل معه، والتواصل المستمر والمباشر مع مختلف الجهات الإعلامية.

وفي مثل تلك الحالات، فإن المجلس يتولى الإدارة الإعلامية، من خلال ممثليه في غرف العمليات، لضمان إيصال المعلومات الصحيحة، والمساندة للموقف العام في الوقت المناسب، و إحباط أية إشاعات أو معلومات مغلوطة.

لقد سطر البواسل من أبناء القوات المسلحة صفحات من ذهب، وهم يُقدمون الشهيد تلو الشهيد، لأنهم لا يقبلون الهزيمة، ولن يغادروا أرض المعركة، إلا وهم منتصرون، فما هي استراتيجية المجلس الوطني للإعلام في مجال بناء الحس والانتماء الوطني، بعد تلك التضحيات العظيمة؟

أولاً، عندما نذكر التضحيات التي قدمها أبناء قواتنا المسلحة، شهداء العزة والكرامة، نذكر الشموخ الوطني بكل مفرداته، ونطمأن على بلادنا وأمنها، فالدولة التي يفتديها أبناؤها بدمائهم، ستبقى راياتها خفاقة في ساحات المجد.

وأما دور المجلس في تنمية الحس والانتماء الوطني، فإن استراتيجيتنا العامة تستند إلى ثوابت الدولة، وقيمها ومبادئها التي تعلي من شأن الوطن، وتعزز مفاهيم الولاء والانتماء لكافة مكونات المجتمع. ويعد المجلس الوطني للإعلام جهة تنظيمية إشرافيه، لذا فنحن نعمل مع شركائنا في وسائل الإعلام على ترسيخ المفاهيم الوطنية، وإبراز صور التلاحم الوطني، وإظهار مدى الترابط بين القيادة والشعب، علاوة على توعية المجتمع للأهداف السامية التي شاركت من أجلها دولة الإمارات في قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، و أولها حماية الشعب اليمني الشقيق من عدم وقوعه في براثن الميليشيات والجماعات الإرهابية، وتحوله إلى دولة فاشلة، تتنازعها الأجندات الخارجية والداخلية.

وتخليداً لذكرى شهداء الوطن أنتج المجلس الوطني للإعلام – بالتعاون شركة أبوظبي للإعلام و قناة سكاي نيوز عربية، وشركة إيميج نيشن– سلسلة من الأفلام الوثائقية عن شهداء القوات المسلحة، لتروي قصص بطولاتهم، وتوثق مشاركتهم في عمليات التحالف العربي لإعادة الأمن والاستقرار والشرعية إلى اليمن الشقيق. وذلك إيماناً من المجلس بأهمية تعريف الأجيال المقبلة على تضحيات الآباء والأجداد، من خلال أرشفة كافة تفاصيل تلك المرحلة المهمة من تاريخ الوطن.

بصفتك أحد خريجي دورة الدفاع الوطني الأولى بنجاح وتميز، ما تأثير ذلك على حياتك العملية؟

بداية، أود التعبير عن الفخار والاعتزاز بأني أحد خريجي دورة الدفاع الوطني الأولى، والتي كان لها الأثر الكبير في تعزيز وتطوير القدرات الاستراتيجية، والتقييم الاستشرافي للأحداث.

ولعل ما يميز دورة الدفاع الوطني تمثيلها الفعلي لمختلف مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، الأمر الذي يعزز الترابط بين ممثلي تلك المؤسسات، الأمر الذي يساهم في تعزيز النظرة الشمولية لرؤى الدولة والتعامل معها من مختلف الجوانب، وعدم حصرها في جزئية معينة، وقد عززت الدورة التناغم والانسجام الفكري والمعرفي بين المشاركين، وتعزيز المفاهيم الدبلوماسية، والعسكرية، والمعلوماتية، والاقتصادية لدى الخريجين بحيث تشكل قاعدة صلبة ينطلق منها الخريج في فهمه وتناوله لأية قضية من القضايا.

> نعمل على ترسيخ سمعة الدولة والحفاظ على صورتها الإيجابية

وقد عززت الدورة قدرات التحليل الاستراتيجي المتعمق في فهم المعطيات، والمؤشرات، وتوظيفها من خلال الخطط والبرامج، بالشكل الذي يخدم مصالح الدولة العليا، ويعزز مكانتها وريادتها.

وتتميز كلية الدفاع الوطني بتواصلها الدائم مع الخريجين، سواء من خلال إعطائهم الفرصة لتقديم المحاضرات أو المشاركة فيها، بحيث تبقي الخريج على إطلاع دائم على أخر التطورات والمستجدات في مختلف المجالات.

ونظراً لما تشكله تلك الدورة من أهمية في تعزيز الفهم الشامل للقضايا الوطنية، ومصالح الدولة العليا، وهي ذات فائدة كبيرة باعتبارها القاعدة التي ينطلق منها أي مسؤول حكومي.

كلية الدفاع الوطني
National Defence College
كُلِّيَّةُ الدِّفَاعِ الوَطَنِيِّ

محمد الفلاحي:

الإمارات منارة للعمل الإنســـ

بقلم :
د. محمد عتيق الفلاحي
الأمين العام لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي

في موازاة النهضة الشاملة التي شهدتها الإمارات في الداخل، ثمة حراك مواز على الساحة الخارجية، قوامه الإسهام الفاعل والإيجابي في تحقيق الاستقرار، والأمن، والتعاون، والسلام لكل الأمم والشعوب، وبالتالي دفع عجلة التنمية قدماً إلى الأمام لصالح حاضر الإنسان ومستقبل أجياله اللاحقة.

كان هذا وما يزال، توجه قيادة الإمارات الرشيدة نحو المنطقة والعالم، مستلهمة بعضاً من تراث المؤسس الباني الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – طيب الله ثراه- الذي عبر عنه مراراً ، بأن الثروة التي حبانا بها الله سبحانه وتعالى، ينبغي أن تسخر لخدمة الإنسان وقضاياه، ليس في داخل الوطن وحسب، بل لكل الشعوب المحتاجة، والتي تعاني شطف العيش، وتداعيات النزاعات، والحروب، والكوارث، والمحن، والتشرد، والحرمان.

هكذا عملت الإمارات منذ بداية تأسيسها، على مد يد العون للشقيق، والصديق عند الحاجة، ولم تبخل يوماً بشيء لتخفيف معاناة

ـــــاني في المنطقة والعالم

الآخرين سواء أكان في الشرق أم في الغرب ، في الشمال أم الجنوب ، فكل بني البشر سواء في المنظور الإنساني، وهذا ما أهلّ الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله– وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، ودعم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن تتبوأ وبحق، المكانة الأولى في

> لا يتميز أحد على غيره إلا بشدة الحاجة إلى المعونة والمساعدة

فضاء العمل الإنساني والتنموي عالمياً .

رسالة إنسانية

وتعزيزاً لسياسة الإمارات على الصعيد الدولي، عمل الهلال الأحمر الإماراتي منذ إنشائه في 1983/1/31 على تحقيق هدف الرسالة الإنسانية للإمارات تجاه الأشقاء والأصدقاء في العالم أجمع، وهي الرسالة التي تعلي من شأن الإنسان، وتعين المنكوب، وتساعد الضعفاء والمحرومين، وتعمل على إرساء ثقافة المحبة والتعاون والسلام .

يساند الهلال الأحمر الإماراتي السلطات الرسمية في المجال الإنساني والإغاثي في أوقات الحرب والسلم، ويقوم بدوره الإنساني بغض النظر عن أية اعتبارات عرقية، أو ثقافية، أو عقائدية، أو جغرافية، أو غيرها ، فالناس سواســـية ، لا يتميز أحد عن غيره إلا بشدة الحاجة إلى المعونة والمساعدة ، وهذا مبدأ أساسي يحكم نشاط الهلال الأحمر على المستوى الداخلي و على ساحات العمل الإنساني الدولي .

وعلى مدى تاريخه الذي تجاوز العقود الثلاثة، تركز نشاط الهلال الأحمر الإماراتي على ثلاثة محاور رئيسة هي: الإغاثة الإنسانية بأنواعها، والمشاريع التنموية، وكفالة الأيتام، فالهلال الأحمر يسارع إلى إغاثة ضحايا الكوارث، والأزمات، والنزاعات في مجالات الإيواء، والغذاء، والصحة أثناء الأزمة وتداعياتها المباشرة ، وقد بلغت قيمة الإغاثات التي قدمتها الهيئة خلال عام 2015 فقط 477 مليون درهم ، إضافة إلى 27 مليون درهم مساعدات دولية مقطوعة، وحوالي عشرة ملايين درهم قيمة مكرمة التمور من صاحب السمو رئيس الدولة .

وبعد مرحلة التعافي من الأزمة، يعمل الهلال الأحمر على إنشاء مشاريع البنى التحتية. وإعادة تأهيل ما تضرر منها، إضافة إلى تنفيذ مشاريع إنتاجية، تعود بالنفع على الأسر المنكوبة لمساعدتها على إعالة نفسها، والاندماج في مجتمعها من جديد، حيث بلغت قيمة المشاريع المنفذة خلال العام 2015 فقط في عشرين دولة حول العالم 1،158،681،000 درهم إماراتي.

كفالة الأيتام

وفيما يتعلق بكفالة الأيتام فقد بلغ عدد الأيتام المكفولين في 28 دولة حول العالم 104،158 يتيما بلغت تكلفة كفالاتهم في عام 2015 ، 85،454،000 درهم إماراتي.

مع ملاحظة أن هيئة الهلال الأحمر الإماراتي هي الوحيدة بين منظمات العمل الإنساني في العالم التي لديها برنامج كفالات للأيتام مستمر منذ عام 1986 وحتى الآن .

لقد وصلت يد الخير الإماراتية عبر هيئة الهلال الأحمر الإماراتي إلى تشيلي في أقصى الغرب، وإلى جزر سليمان في أقصى الشرق، مروراً بعشرات الدول في آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، ودول الشرق الأوسط، وعلى الرغم من هذا الحضور البارز على ساحات العطاء الدولية، بشهادة المنظمات الأممية ، إلا أن الهلال الأحمر يعمل جاهداً على تحقيق مزيد من الشمولية في العطاء، وتطوير أساليب الوصول إلى المحتاجين سريعاً ،وتقديم العون لهم بأيسر السبل.

يتميز الهلال الأحمر الإماراتي عن غيره من منظمات الإغاثة الدولية في أنه يركز على مفهوم « المساعدات الإنسانية »، وهو يعني توجيه العطاء لكافة المحتاجين من بني البشر أياً كان انتماؤهم العرقي أو الديني.

كما يتميز الهلال الأحمر بسرعة الاستجابة لنداءات الإغاثة الصادرة من الاتحاد الدولي للهلال الأحمر، والصليب الأحمر، أو من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو من جمعية الهلال الأحمر، أو الصليب الأحمر في البلد المعني، أو المنطقة المنكوبة، وأحيانا يبادر الهلال الأحمر الإماراتي بالتوجه إلى المناطق المنكوبة، دون انتظار نداءات الاستغاثة من أية جهة.

وضماناً لوصول المساعدة إلى مستحقيها،

يشرف الهلال الأحمر الإماراتي من خلال مكاتبه المنتشرة في العديد من دول العالم، من خلال بعثاته الإغاثية، بالإشراف المباشر على تقديم المساعدات للمنكوبين، والضحايا بالتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر، أو الصليب الأحمر في المنطقة، ومع السلطات الرسمية في البلد المعني. ولا يكتفي الهلال الأحمر بتقديم الإغاثات العاجلة فقط، بل يواصل العمل في المناطق المنكوبة لسنوات بعد الكارثة، لإقامة مشاريع إسكان ومشاريع بنى تحتية، ومشاريع إنتاجية، لصالح الأسر الفقيرة لمساعدتها على الاعتماد على نفسها بنفسها، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي في تلك المناطق.

شراكة إستراتيجية

أن شراكات الهلال الأحمر الإماراتي مع عشرات المؤسسات، وشركات القطاع العام والخاص، لتؤكد على الدور الهام الذي تمثله المسؤولية المجتمعية للنهوض بالمجتمع وتنمية الإنسان، والحفاظ على البيئة، كمحاور أساسية للشراكة المجتمعية بين منظمات العمل الإنساني وقطاع الأعمال، كما أن تفعيل العمل التطوعي وترسيخ مفهوم التطوع لدى مختلف فئات المجتمع، يمثل ركيزة لاستمرارية العمل الإنساني إضافة إلى كونه مبدأ أساسياً من مبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ومن ضمنها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي. ولدى الهلال الأحمر 3225 متطوعاً يشاركون في مختلف الأنشطة، والبرامج الإغاثية، داخل الدولة وخارجها. كما تدعم هيئة الهلال الأحمر الأنشطة الطلابية على مستوى المدارس، والجامعات عبر مشروع الهلال الطلابي، لحث الناشئة على العمل الإنساني ليس على مستوى المنطقة، بل على مستوى العالم أيضاً.

التعاون والإيخاء

إن ما تنفذه هيئة الهلال الأحمر تجسيد عملي لتوجهات وسياسة دولة الإمارات على الصعيد الخارجي، والمتمثلة في ترسيخ أسس التعاون والإخاء بين شعوب العالم، ونبذ الحروب، والنزاعات، وإحلال لغة السلام والتنمية والتوجه نحو المستقبل، بثقة ومسؤولية تجاه الأجيال القادمة.

وبالطبع فإن الهلال الأحمر الإماراتي الذي تقوم رسالته بالأساس على تفعيل الجانب الإنساني، وحشد قوة الإنسانية لمساعدة الضعفاء والمحرومين يعزز مكانة الإمارات في الجانب الإنساني، ويوطد علاقات الإمارات مع كثير من الدول والشعوب التي أصبح فيها اسم الإمارات، و اسم الشيخ زايد أو صاحب الشيخ خليفة، مرادفاً للعمل الإنساني بأعمق أبعاده ومعانيه.

خلال العشر سنوات القادمة

سقـــوط عـــرش ملـــك النفـــط الخـــام

بقلم :
إبراهيم سرحان الحمـــــودي
دارس بكلية الدفاع الوطني

هل يمكن لاي منا ان يتخيل كيف يمكن ان يبدو علمنا اليوم من دون النفط و مشتقاته، كثير منا لا يعلم ان مشتقات النفط اصبحت جزاء لا يتجزاء من حياتنا الحضرية، فهو احد اهم المواد الاولية للصناعات الطبية والملبوسات والأثاث وصناعة السيارات والطائرات بالإضافة الى كونه الوقود الرئيسي لمنظومة النقل العالمية حيث تبين إحصائيات الهيئة الدولية للطاق- International Energy Authority – أن 63.7% من الانتاج العالم للنفط الخام في سنة 2012 قد استهلكها قطاع النقل مما يثبت أن العالم سيصاب بالشلل شبه التام في غيابه.

وقد إعطاء النفط منطقة الخليج مركزا جيوسياسي دقيقا في خارطة الطاقة العالمية و خصوصا بعد أن ارتبطت تجارة النفط و الغاز بالدولار الأمريكي مما ضاعف من أهميته الاقتصادية و السياسة لدول الخليج ولكن المستقبل قد يغير مفاهيم النظام العالمي الذي نعرفه اليوم مع توقع تصدير آخر برميل من النفط مع حلول سنة 2050.

ويرى البعض أن العالم قد يتغير بسرعة أكبر من ما هو متوقع بسبب عاملين محورين و هما التطور التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة و التي اصبحت ذات جدوى اقتصادية تنافسية للوقود الاحفوري و العامل الثاني هو تكنولوجيا السيارات الكهربائية. و قد بينت الإحصائيات الأخير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت في تلبية نمو الطاقة السنوي على مجموعة من المصادر المختلفة حيث مثلت الطاقة الشمسية ما يقارب عن 32% من النمو السنوي للطاقة في سنة 2014. و يرجع مجموعة من المحللين الاستراتيجيين سبب هذه الزيادة الغير متوقعة إلى

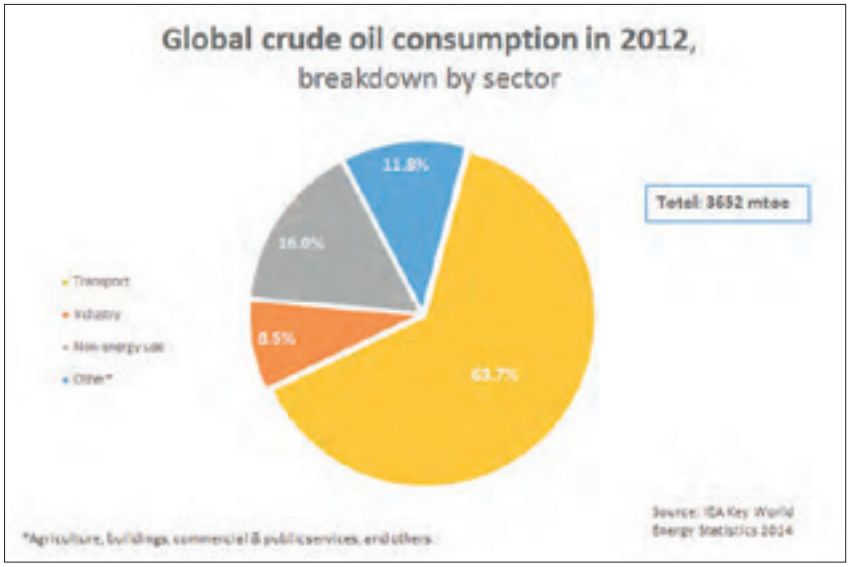

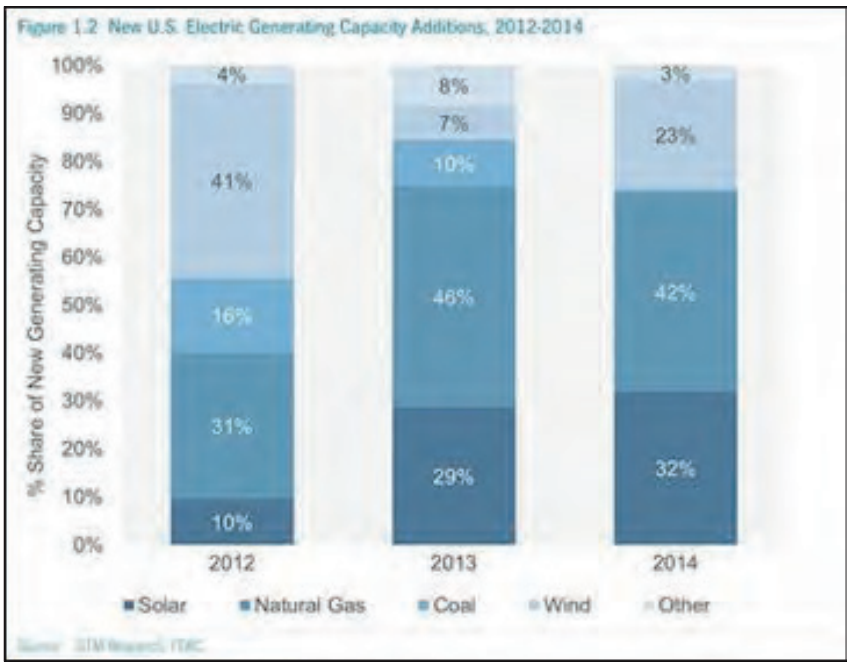

سيبقى النفط أحد أهم الأدوات الأولية في حياتنا وعلينا في الإمارات أن نعمل على وضع خطط مرنة لنتعامل مع مختلف المتغيرات

برنامج التمويل الشخصي المبتكر و الذي لا يتطلب دفعة مقدمة عند تركيب نظام الطاقة الشمسية في المنازل مما تسبب في وصول معدل انتشاره إلى أرقام عالية جدا حيث تبين الإحصائيات إلى أنه يتم تركيب الواح شمسية على منزل جديد كل دقيقتين في الولايات المتحدة.

أما دور السيارة الكهربائية فقد يحجم في ظل عدد السيارات الكهربائية المتواضع إذا ما قرناه مع عدد السيارت التى تعمل بنظام الاحتراق الداخلي و التي تتجاوز المليار سيارة، و لكن التدقيق في سرعة انتشار السيارة الكهربائية وبساطة تصنيعها و كفاءتها العالية و توافقها مع السياسات الحكومية البيئة و الاقتصادية المستدامة والخضراء جدير بالاهتمام على المستوى الاقتصادي والسياسي

واذا نظرنا للولايات المتحدة الأميركية نجدها تستهلك ما يزيد عن 18 مليون برميل من النفط الخام و بتدقيق النظر في استهلاك السوق الأمريكي نجد أن استهلاك وقود الجازولين يصل الى8.7 مليون برميل يوميا و هو ما يلبي استهلاك المركبات الشخصية

وإذا أخذنا الاستهلاك العالمي للجازولين نجد أنه يصل إلى 24.9 مليون برميل يوميا اي ما يزيد عن 26% من الاستهلاك العالمي للنفط الخام مما يخوله لاستحقاق لقب ملك النفط الخام، فهل السيارة الكهربائية قادرة على إسقاط هذا العرش ؟

يجمع خبراء صناعة السيارات أن السيارة الكهربائية ستستطيع أن تحل محل السيارة التقليدية ولكن بعد التغلب على معضلتين أساسيتين الأولى سرعة إعادة شحن بطارية السيارة و الثانية المسافة التي يمكنها أن تقطعها السيارة قبل الحاجة لإعادة الشحن.

وقد شهد العالم مجموعة من المؤشرات و الاختراقات التكنولوجية للتغلب على هاتين المعضلتين، ففي مؤتمر طاقة

المستقبل 2016 الذي عقد في العاصمة ابوظبي أعلنت شركات مايكرو ترون – MicroTron- عن بطارية تم تصنيعها بستخدام مادة الجرافيت –Graphene- والتي يمكن إعادة شحنها خلال 16 ثانية لتمكين السيارة من السير لمسافة 150 كم مقارنة مع بطاريات الليثيوم المنتشرة حاليا و التي تحتاج إلى 4 إلى 8 ساعات لإعادة الشحن و قد صرح ممثلون عن الشركة عن وجود مباحثات لتزويد كبار مصنعي السيارت و باصات النقل العام الكهربائية بهذه التكنلوجيا خلال اقل من عامين و على راس هذه الشركات كل من نيسان و شفرليت.

أما بخصوص مدى السيارات الكهربائية فقد أطلقت موخراء مصانع جنرال موتورز سيارة بولت –Bolt- 2016 التي تنتمي الى فئة السيارات الاقتصادية و القادرة على قطع ما يزيد عن 320 كم

توفر سيارة الأجرة الكهربائية في لندن 10000 باوند سنوياً

و بسعر37.500 الف دولار أمريكي و هو ما يتوافق مع متطلبات غالبية مالكي السيارات في الولايات المتحدة حيث تشير الدراسات الى ان 93% من المركبات تقطع مسافة لا تتجاز 100 ميل(160كم) يوميا.

و من الجدير بالذكر ان مبيعات السيارات الكهربائة في الولايات المتحدة الامريكية زادة بوتير غير متوقعة لتحقق نموا يصل الى نسبة 41% سنويا خلال الفترة من 2011 الى 2014 بفضل الدعم الي يوفره برنامج العفو الضريبي الفدرالي و الذي تصل قيمته الى 7.500 دولار لكل سيارة كهربائية كما شهد بداية عام 2016 اقبال فاق جميع التوقعات من الراغبين بشراء السيارة الكهربائية تسلاء 3 –TESLA- حيث تجاوز عدد الحجوزات المسبق 400 الف طلب للسيارة التى يتوقع ان تبداء مبيعاتها في سنة 2017.

اما مبيعات السيارات الكهربائية في الصين لعام 2015 فقد تضاعفت الى اربعة اضعاف مبيعاتها من عام 2014 متقدمة على الولايات المتحدة لاول مرة وذلك بفضل التشريعات الحكومي التي تعطي السيارات الكهربائية اولوية استخدام الطريق في اوقات الذروة في المناطق الحضرية المزدحمة بهدف تقليل الانبعاث الكربونية و قد اعلنت الحكومة الصينية عن عزمها وضع خطة استراتيجية تهدف الى وضع خمسة

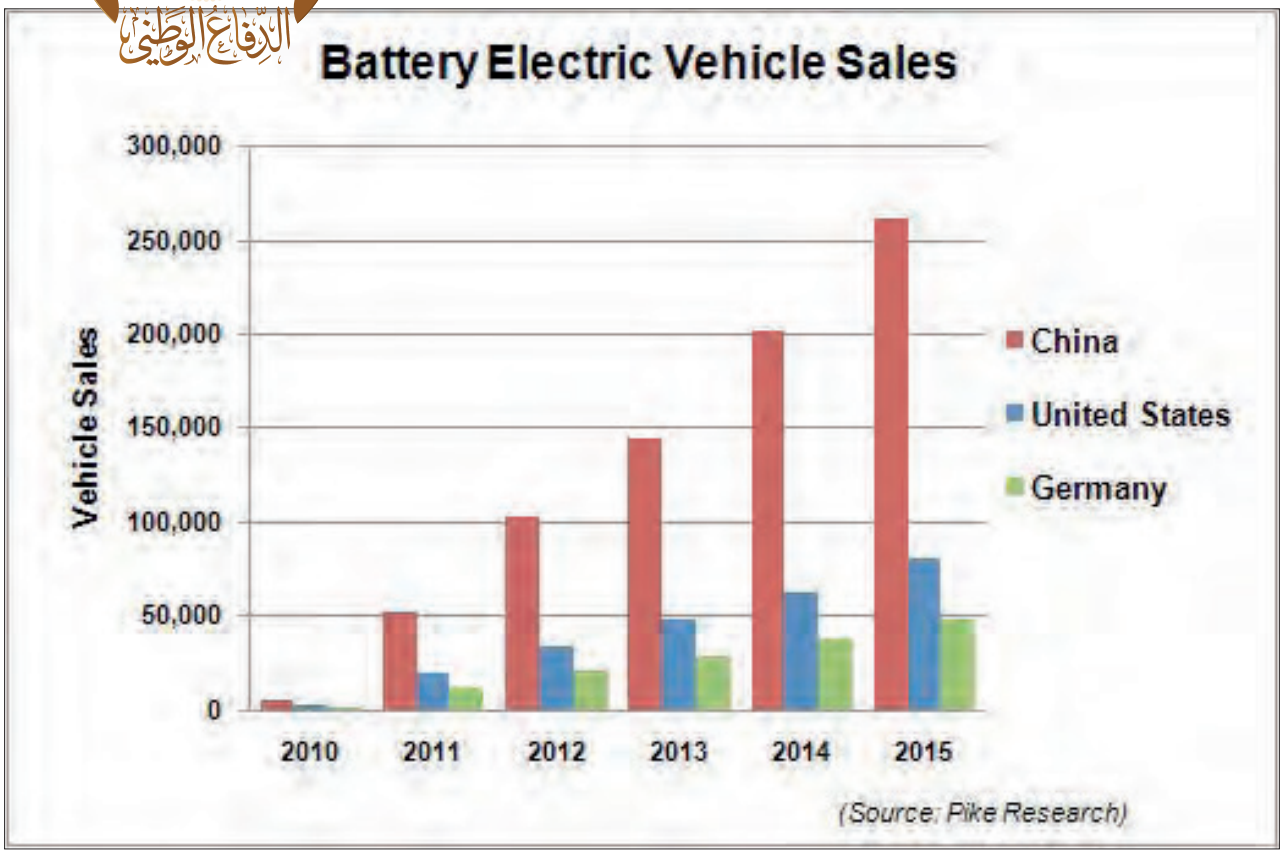

ملايين سيارة كهربائية بحلول عام 2020 على الطرق الصينية، حيث شهدة مدينة تايوان –Taiyuan– تحويل جميع سيارات الاجرة الي سيارات كهربائية و التى يتجاوز عددها 8000 سيارة لتعتبر المدينة الاولى عالميا التي تخطوى مثل هذه الخطوة و في حال نجاحها فان الصين قد تحويل مليون و متين الف سيارة اجرة للعمل بالطاقة الكهربائية و هو ما يعادل خفض استهلاك الجازولين لإثناء عشر مليون مركبة شخصية. حيث ان استهلاك مركبات الاجرة يعادل استهلاك عشر مركبات شخصية من الجازولين و اذا نظرنا الى المستقبل القريب نجد شركة فوكس فاجن الالمانية قد اعلنت ان عزمها طرح 15 سيارة كهربائية جديدة بحلول 2018 و التي ستوجه بشكل رئيسي للسوق الصينية و بشكل متوازي نجد ان الشركة الصينية بي واي دي –BYD– و التي

إعادة النظر في جدوى برامج الغاز الطبيعي في وسائل النقل

تعتبر اكبر مصنع للسيارات الكهربائية في العالم قد حصلت على عقد تزويد سيارات الاجرة الكهربائية E6 لأحد مشغلي سيارات الأجرة في العاصمة الانجليزية لندن حيث بينت الدراسات الاولية أن تساهم السيارة الوحدة في توفير فاتورة الجازولين و التي تصل الى 10.000 بوند بريطاني سنويا مما يثبت بأن السيارات الكهربائية قد اصبحت الخيار الافضل اقتصاديا في الدول التي تفرض ضرايب عالية على مبيعات مشتقات البترول.

و من الناحية البيئية فقد اعلنت هولندا عزمها حضر بيع المركبات التى تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي بحلول عام 2025 ، اما القارة الاسيوية فقد شهدت إعلان وزيري الطاقة و النقل الهنديين اطلاق استراتجية مثيرة للاهتمام تهدف الي تحويل جميع المركبات في الهند للعمل بالكهرباء بحلول عام 2030 حيث يعتمد تمويل الاستراتجية على المبالغ التي يدفعها الافراد للمحروقات لتقسيط تكاليف تغيير محركات المركبات و الدراجات.

و في سنة 2014 توقع الدكتور توني سيبا –Tony Seba– من جامعة ستاندفورد سقوط الجازولين من عرشه قبل سنة 2030 بسبب الجدوى الاقتصادية لتملك السيارة الكهربائية حيث ان سعر البطاريات ينخفض بنسبة 7-9 بالمائة سنويا وبما ان البطاريات تعتبر المكون

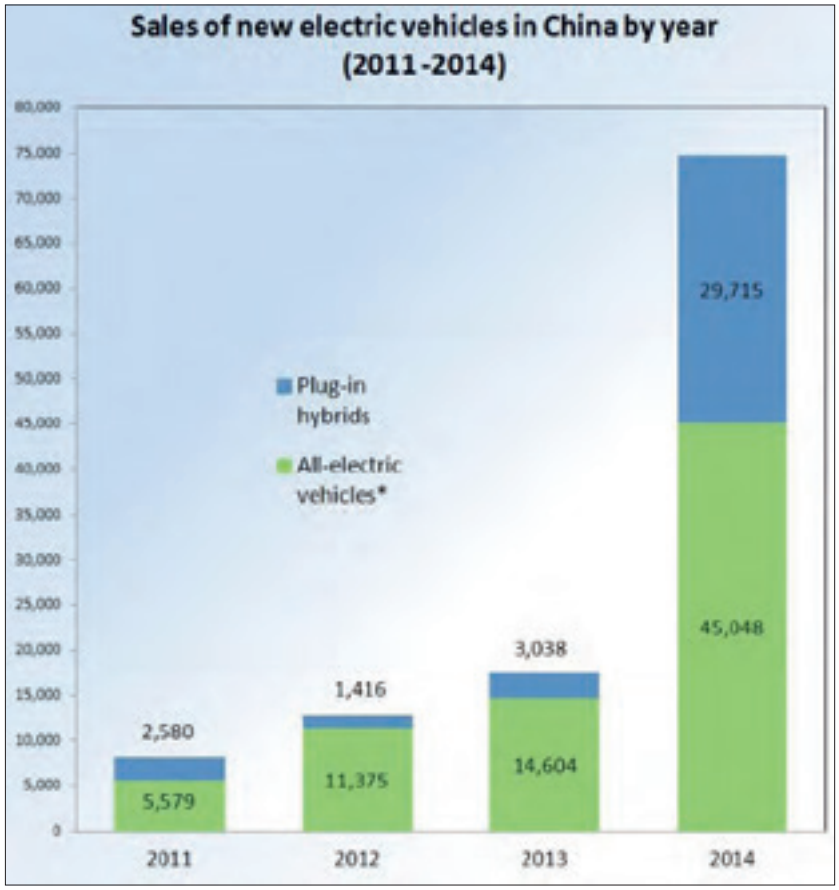

الرئيسي للسيارة الكهربائية و المسؤل عن نصف تكلفة التصنيع فان الدكتور توني قد تنبأ بان تصبح السيارة الكهربائية بديلا و منافسا اقتصاديا بحلول سنة 2020 للسيارات العاملة بالجازولين مما ينباء بسقوط عرش ملك النفط الخام خلال العشر سنوات القادمة و هو ما يتعارض مع تقرير توقعات النفط العالمية 2015-2040 الصادر عن اوبك حيث تنباء بزيادة الطلب العالمي على النفط الخام ليتجاوز 104 مليون برمل مدفوعا بزيادة استهلاك قطاع النقل البري.

تسعى الحكومات للوصول إلى أمن الطاقة بعيداً عن الإعتماد على الدول المصدرة للنفط

ويتوقع تقرير اوبك زيادة عدد المركبات ليتجاوز المليارين مركبة بحلول عام 2040 مقارنة بمليار مركبة في سنة 2013 و هو ما يتطلب تحقيق زيادة سنوية تتجاوز 4% في مبيعات السيارات الجديدة بشكل سنوي و مستمر لغاية 2040 كما يفترض التقرير أن 60% من مبيعات السيارت الجديدة ستكون من نصيب السواقين الصيني و الهندي.

هذه الفرضيات تصطدم بمجموعة من الحقائق التى يصعب التغلب عليها و يمكن تلخيصها على النحو الاتي:

- اذا استطاع العالم مضاعفة عدد المركبات ليصل الى 2 مليار قبل سنة 2040 فهل سيستطيع مضاعفة الطرق و الجسور و المواقف خلال خمسة و عشرون سنة حيث تقدر تكلفتها باكثر من 50 ترليون دولار!
- سياسة تطوير البيئة العمرانية عالية الكثافة في الدول الاسيوية و التي تحد من ارتفاع معدلات تملك السيارات و تعتمد على النقل الجماعي و الدراجات بشكل اساسي، فهل يمكن لمعدلات تملك السيارات في الصين ان تتجاوز معدلات سنغافوراء

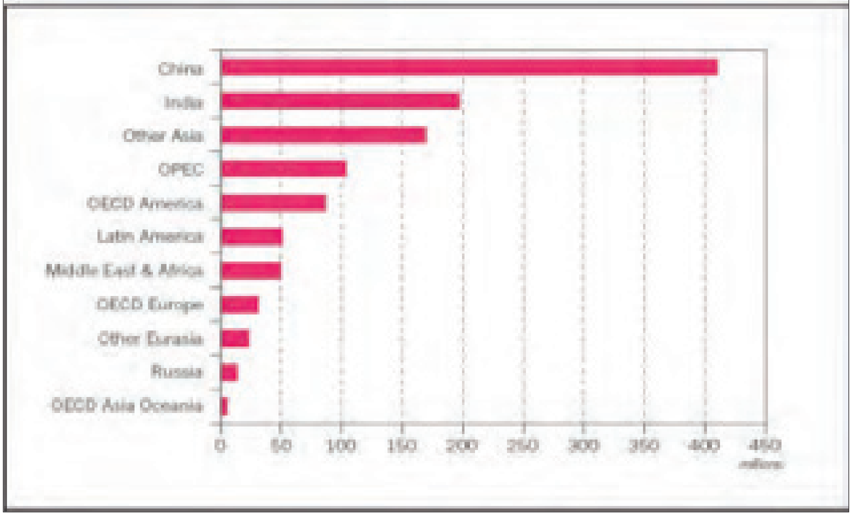

Figure 2: IEA Fossil Fuel Demand in the 450 Scenario and new policies

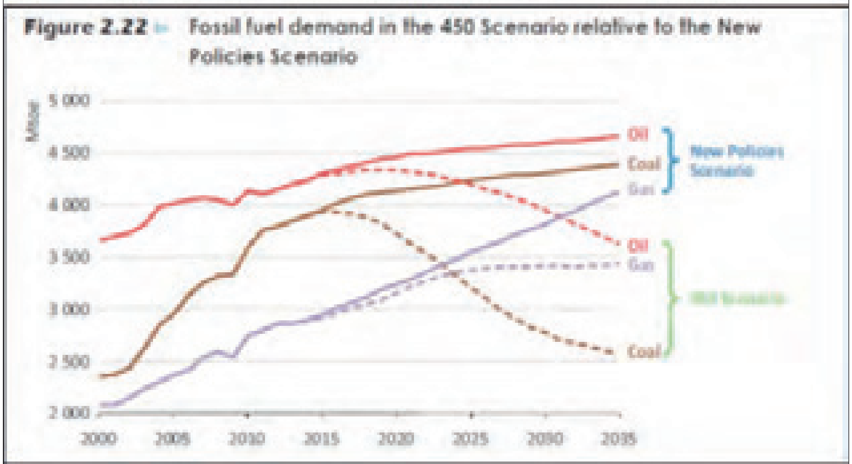

من الضروري مراقبة الإختراقات التكنولوجية في مجال الطاقة والنقل التي قد تغير سلوك المستهلك العالمي

• تطور السياسات و التشريعات الحكومية المستدامة و التى تنظم تملك السيارات و تطوير قطاع الطاقة بهدف تقليل التلوث البيئي تماشيا مع الاتفاقيات الدولية التي تهدف الي منع إرتفاع درجة حرارة الارض لدرء مخاطر الاحتباس الحراري والذي يتطلب خفض استهلاك النفط بمعدل 35% بحلول 2035 وفق تقرير المنظمة الدولية للطاقة و الذي يعرف بسيناريو 450

• سعي الحكومات الى الوصول الى «امن الطاقة» بعيدا عن الاعتماد على الدول المصدرة للنفط

سيبقى النفط احد اهم المواد الاولية في حياتنا الحديثة ولكن على دولة الامارات العربية المتحدة ان تعمل على وضع خطة مرنة لتعامل مع هذه المتغيرات العالمية السريعة مع مراعاة:

• تاثير التشريعات الدولية التى تعني بتخفيض الانبعاثات الكربونية و انعكاساتها على السياسات المنظمة للاسواق المستهلكة للنفط

• مراقبة الاختراقات التكنولوجية في مجال الطاقة و النقل التي قد تغير سلوك المستهلك العالم

• المحافظة على الحصة السوقية للدولة من خلال بناء شراكات تكاملية بين صناعة انتاج النفط و الدول المستهلكة

• الاستثمار الذكي في سلسلة الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد بشكل رئيسي على البترول الخام في الدول المستهلكة

• الاستثمار في البحث العلمي الذي يسهم في زيادة معدل استغلال النفط و مشتقاته من خلال رفع القيمة المضافة و تطوير منتجات جديدة تعتمد عليه بشكل رئسسي

• رفع الوعي العالمي بمخاطر زيادة الانتاج و السعي لخلق توافق بين جميع مصدري النفط بما فيهم غير الاعضاء لمنظمة أوبك.

• اعادة النظر في جدواء برنامج استخدام الغاز الطبيعي في وسائل النقل

• اعادة النظر في تاثير سياسات الصين و الهند في مجالات الطاقة و النقل البري على الطلب العالمي للنفط الخام

سقطت نوكيا من عرش الهواتف المحمولة و سقطت كودك من عرش التصوير الفوتوغرافي و مثلهما سيسقط محرك الاحتراق الداخلي، فما هو مصير الانتاج العالمي لما يزيد عن 24 مليون برميل يوميا من الجازولين؟

حـــــرب الشبكـــــات المركزيـــــة
وتأثيرها على الأمـن الوطني

بقلم :
العقيد الركن طيار
بطي الدرمكي
دارس بكلية الدفاع الوطني

حرب الشبكة المركزية (Network Centric Warfare) (NCW) هي عقيدة عسكرية (Military Doctrine) أو نظرية حرب (Theory Of War) ابتكرتها وزارة الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية، وتسمى أيضاً عمليات الشبكة المركزية (Network Centric Operations) (NCO). والغرض منها ترجمة أو تحويل الأفضلية المعلوماتية إلى أفضلية تنافسية، من خلال شبكة حواسيب آلية قوية بها معلومات جيدة عن مواقع القوات العسكرية. وقد ظهرت فكرة «شبكة الحرب المركزية» عام 1996 عن طريق «وليام أونز» القائد الأمريكي الذي وضع نظرية «نظام الأنظمة» (System – Of The Systems –. وقد وصف «أونز» تطور أنظمة مستشعرات الاستخبارات وأنظمة القيادة والسيطرة والأسلحة دقيقة التصويب بأن تمتلك قدرة التحذير الجيد عن الحالة (Situational Awareness)، والتقييم السريع للأهداف، والتوزيع المثالي للأسلحة. و في عام 2010 وضع مفهوم عسكري يعرف بـ «السيطرة الشاملة على الطيف» (Full Spectrum Dominance) والذي يعني قدرة القوة العسكرية على السيطرة الشاملة على سماء المعركة (Battle Space) ، والذي يبدأ من مجرد عمليات سلمية (Peace Operations) إلى عمليات قتالية مرتكزة على ميزة التفوق المعلوماتي (Advantages

(Of Information Superiority). لذلك تستخدم المعلومات لتحقيق اقصى مستوى تنافسي، كما أن القوات المشتركة في شبكة واحدة تمتلك طريقة جديدة للتفكير تعرف بـ «شبكة التفكير المركزية» (Network – Centric Thinking)، تطبقها على العمليات القتالية.

وتساعد شبكة التفكير المركزية في سرعة اتخاذ القرار من خلال استثمار ميزة السيادة المعلوماتية وتحويلها إلى إجراءات وأعمال قتالية. و تعد صورة شفافة للمهمة وحجم القوة و الجغرافية. لكن المشكلة الرئيسة التي تواجه أي نظام توجيه أسلحة صد الطائرات أو الصواريخ البالستية أو قذائف المدفعية هي الإنذار المبكر عن تلك الأهداف وليس تتبعها. فالمقطع الراداري (RCS) للصواريخ البالستية وقذائف المدفعية لا يزيد عن (0.5 متر مربع) لذلك يصعب كشفها إلا على مسافات قصيرة، وبالتالي لا يتوافر للسلاح زمن رد فعل كافي للتعامل مع تلك الأهداف ،إلا إذا تم ربط تلك للأسلحة (طويلة المدى، و متوسطة المدى، وقصيرة المدى) ببعضها وتوصيلها بالأنظمة القادرة على توفير الإنذار المبكر عن الأهداف المعادية كالأقمار الصناعية الخاصة بالمراقبة والاستطلاع، وأنظمة الإنذار، والتحكم المحمول جواً (AWACS Airborne Warning And Command)، بهدف توفير ميزة لتلك الأنظمة الصاروخية الموجهة وهي توفير صورة واسعة وواضحة للأهداف ، مع فترة زمنية كافية للتعامل معها، وهذا ما دفع الجيوش المتقدمة إلى تبني مفهوم حرب الشبكات المركزية (NCW) . وتعتمد الشبكات على المعلومات والتي تصل إلى درجة التفوق المعلوماتي (Information Superiority) وعلى النحو الآتي :

أ. نطاق المعلومات لمسرح الحرب:

العمليات العسكرية تجري في البعد الأرضي والبحري والجوي لمسرح العمليات، أما حرب الشبكات المركزية فتتم في نطاق المعلومات (Information Domain) الذي يشمل أنظمة الحواسيب الآلية ، وأجهزة جمع ومعالجة المعلومات، ومعدات حفظ ونقل وعرض واستخدام المعلومات وتوزيعها في مسرح الحرب الحديثة، ويتكون هذا النطاق من الآتي:

(1) أنظمة الاستشعار (Sensors).

وتشمل جميع الكوادر البشرية، والأجهزة التي تعمل على توفير المعلومات عن الأهداف المعادية، والموقف القتالي في ميدان المعركة كالرادارات، والأجهزة الحرارية ومعدات الاستطلاع الإلكتروني المحمولة جواً / بحراً / براً. و هذه الأنظمة تنتج كماً هائلاً من المعلومات المتنوعة، والمتباينة وذلك تبعاً لعمل النظام ونوع البيئة التي يعمل فيها النظام.

(2) أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات

وتشمل كافة الوسائل البشرية والآلية التي تمكن القادة من ممارسة القيادة والسيطرة على وحداتهم، وغالباً ما يكون لكل قوة من القوات المسلحة نظام قيادة وسيطرة واتصالات خاصة بها لإدارة أنظمة الاستشعار والأسلحة التابعة لها .

(3) أنظمة الرماية والضرب والتنسيق .

وتشمل الرماية، وأجهزة التصويب، و التتبع، و الرصد و المراقبة التي تستخدم للتعامل مع الأهداف المعادية (معدات القصف والتنسيق المحمولة جواً / بحراً، و أنظمة السيطرة على النيران).

مفهوم حرب الشبكات المركزية

Network Centric Warfare (NCW).

تتمكن الوحدة من موقعها -اعتماداً على إمكانياتها- من الحصول على معلومات جيدة تحتاجها الوحدات الأخرى لإنجاز مهامها بنجاح، ولكن لا يوجد وسيلة لتمرير تلك المعلومات بين الوحدات. بينما أثبتت نتائج العديد من المناورات على المشبهات و المناورات الميدانية أن أداء الوحدة التي تحصل على المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة (شبكة معلومات) أفضل من أداء الوحدة التي تحصل على المعلومات من إمكانياتها الذاتية. لذلك زاد الاهتمام بتطوير الإمكانيات والإجراءات لتكون العمليات العسكرية مرتكزة على (CENTRIC) المعلومات المستقاة من الشبكات (NETWORKS) بصرف النظر عن نوع الجهات المستفيدة من المعلومات، وذلك بدلاً من الاكتفاء بالمعلومات المتوفرة من الإمكانيات الذاتية.

من هذا المفهوم جاء اصطلاح حرب الشبكات المركزية، وبالتالي فإن الهدف منها زيادة المعلومات للعمليات العسكرية على المستوى الاستراتيجي و العملياتي

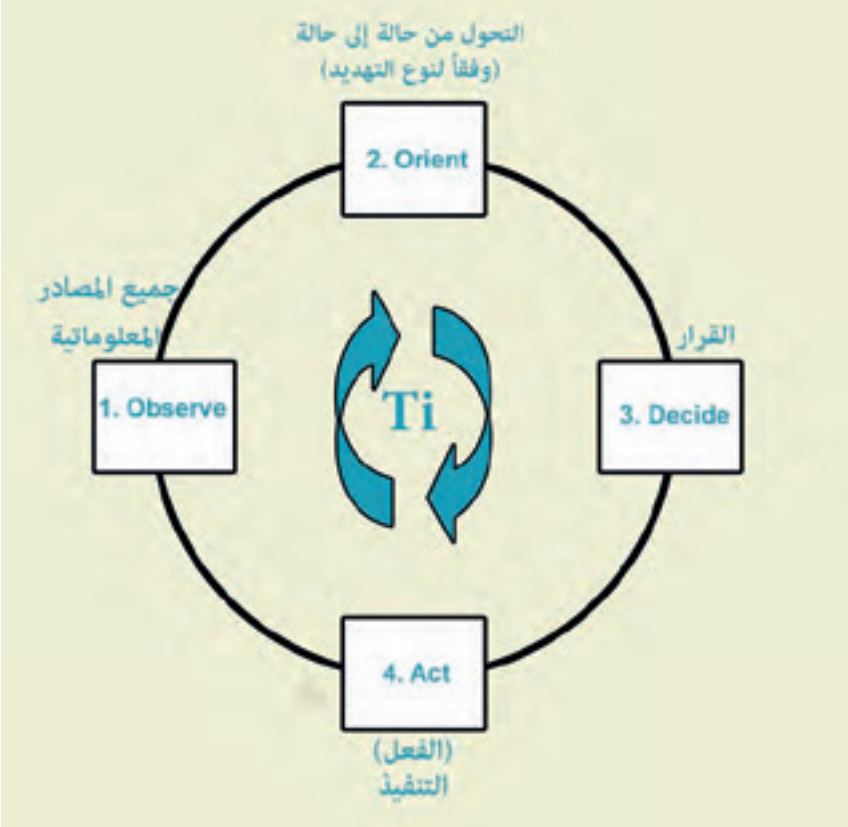

والتعبوي وذلك للمساهمة في تحسين الفعالية القتالية (Combat Effectiveness)، وأيضا دقة وسرعة تنفيذ منظومة صنع القرار التي تشمل: المراقبة والتوجيه، واتخاذ القرار ، والتنفيذ، وهذا ما يعرف حديثاً بـ «نظام الأنظمة» أو «منظومة الأنظمة» «System Of The Systems» ، أو نظام «القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب الآلية ،والمشاركة العملياتية والاستخبارات والمراقبة (C4I2SR) .

- من وجهة النظر النظرية فإن تطبيق مبادئ عصر المعلومات بغرض زيادة سرعة الاتصالات وزيادة توفير الإنذار عن حالة (Situation Awareness) وذلك من خلال الشبكات سيؤدي إلى تحسين كفاءة وتأثير العمليات القتالية .
- ومن هنا فإن ذلك يسمح بأن تكون الوحدات القتالية صغيرة في الحجم وتعمل بطريقة أكثر استقلالية وأكثر تأثيراً، كما يمكن تخصيص عدة مهام لها أكثر من الوحدات الغير مترابطة في شبكات.
- تعد المستشعرات الموجودة في شبكة واحدة مصدراً جيداً ومستمراً للبيانات ويتم معالجة تلك البيانات لتتحول إلى عمليات.
- كما يزيد الـ NCO من درجة المشاركة والتعاون من خلال تدفق الكثير من المعلومات خلال جميع أبعاد ميدان القتال، حيث تتشارك البيانات المطلوبة، وتعالج وتحول إلى معلومات، وبالتالي يتم إرسالها بسرعة إلى الجهة أو النظام المحتاج لها .
- وتحقق الشبكة المرنة القوية التي تربط الوحدات المقاتلة إلى السرعة في «إيقاع المعركة» ومنع وتقليل تأثير النيران الصديقة، وخطورة بعض العمليات الصديقة ضد الوحدات الصديقة، كما أنها تحقق وتوفير قدرة قتال عالية للوحدات الصغيرة الحجم.
- تشمل أهداف القيادة والسيطرة لـ شبكة العمليات المركزية (NCO) على:

تقصير (تقليص) دورة اتخاذ القرار

تقصير (تقليص) دورة اتخاذ القرار

ب. تحسين المعرفة والفهم لنوايا القيادة.

جـ. زيادة القدرة في إمكانية الدخول على «المعلومات المجمعة» لجميع القوات وذلك لتقليل «عدم الوضوح والاختلافات».

إجراءات إضعاف الشبكات المركزية

1. التدمير. وذلك بتدمير مراكز قيادة وسيطرة العدو بسوائل النيران المختلفة (الطيران – الصواريخ – المدفعية).

2. الخداع (Deception) .

أ. تمثيل نشاط الكتروني وهمي.

ب. اختراق شبكات العدو لإيهامه بأنه حقيقية.

جـ. إذاعة معلومات و أوامر كاذبة لتضليل العدو عن حقيقة الموقف.

3. التدمير (Destroy) .

أ. تنفيذ الإعاقة اللاسلكية على شبكات واتجاهات العدو اللاسلكية في مجالات الترددات (UHF – VHF – HF) برية / بحرية / جوية .

ب. استخدام أنظمة الطاقة الموجهة لقتل العناصر البشرية، و تدمير مراكز القيادة والسيطرة، وتدمير وتخريب الأنظمة الإلكترونية للعدو.

4. التأخير (Delay) . وذلك بتحميل كم هائل من المعلومات الخداعية على شبكات العدو الإلكترونية للوصول إلى درجة التشبع وعدم القدرة على معالجة البيانات المستقبلة.

5. الحماية (Defend) .

أ. توفير الحماية لمراكز القيادة والسيطرة لقواتنا ضد وسائل التدمير المادي المعادي (طيران – صواريخ – مدفعية....) .

ب. حماية المستشعرات من الصواريخ المضادة للإشعاع (رادارات) Anti-Radiation Missile (ARM) .

جـ. تجهيز أنظمة الاتصالات بالآتي :

(1) دوائر حماية الكترونية ضد (التنصت والإعاقة).

(2) استخدام الكود والشيفرة.

(3) استخدام أنظمة الاتصالات ذات الإرسالات الحديثة.

(4) التوسع في استخدام العواكس الركنية لجذب انتباه العدد و خداعه عن مراكز

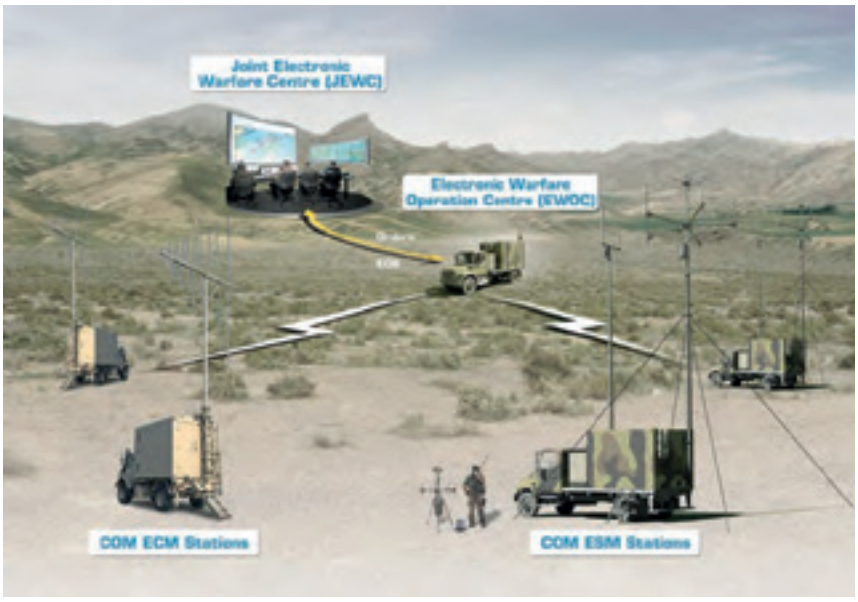

القيادة والسيطرة لقواتنا الحقيقية وتغيير معالمها.

هـ. التوسع في استخدام أنظمة الاتصالات الرقمية نظراً لكفاءتها، وسهولة تطبيق (FDMA) التقسيم الترددي، والتقسيم الزمني (TDMA)، والتقسيم التشفيري (CDMA) للمستخدمين.

و. توفير حماية للأجهزة الإلكترونية للاتصالات ضد أنظمة التوجيه (الأغطية المضادة للطاقة الموجهة).

الإجراءات المضادة لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب الآلية لإضعاف شبكات العدو.

• هو عبارة عن شبكة أقمار صناعية تستخدم في الاتصالات الاستراتيجية بواسطة مراكز القيادة والسيطرة العسكرية على نطاق ومساحات كبيرة حيث تتوفر وتحقق هذه المحطات عملية إعادة بث للبيانات بغرض الإنذار المبكر، والاتصالات الدبلوماسية، وإدارة الأزمات.

• هناك عدد (8) أقمار صناعية في المدار المتزامن على ارتفاع (36000 قدم) عن سطح الأرض خلال الحيز الـ (Extra High Frequency (EHF)) حيث يستخدم التردد (44 GHz) للوصلة العلوية (Uplink) والتردد (20 GHz) للوصلة السفلية (Downlink) وبالتالي باستطاعتها تحييد وتجنب الإعاقة على وصلات الاتصال.

• النظام التكتيكي لتوزيع المعلومات المشترك هو عبارة عن شبكة اتصالات يستخدم لنقل البيانات والمحادثات الصوتية وذلك باستخدام تقنية إرسال تسمى التقسيم الزمني لعدة مشتركين [(TDMA) time Division Multiple Access)

وهذا النوع من التقنيات له مقاومة جيدة لجميع أنواع الإعاقة الإلكترونية.

تتميز هذه التقنية (TDMA) بسعة كبيرة بحيث تسمح بتنفيذ عمليات القيادة والسيطرة (Command Control Operation) لعدد كبير من المستخدمين تشتمل على البحرية والبرية والتي تكون منتشرة على مساحات كبيرة جداً تقدر بحوالي مئات من الكيلومترات.

ويتكون نظام الـ «JTIDS» من:

أ. عدد (128) شبكة.

ب. كل شبكة يستطيع المستخدم أن يقوم بعملية إرسال واستقبال الرسائل والبيانات.

جـ. يمكن استخدام النظام «كمعيد» (Repeater) للاتصالات بين المستخدمين.

د. وبالتالي فإن نظام الـ (JTIDS) يظل في حالة عمل (Active) طالما كان هناك على الأقل عدد (2) مستخدم.

ينظم نظام الـ (JTIDS) المستخدم في الشبكات المركزية (Centric Network) كالتالي (انظر الشكل المرفق):

أ. تقسم عدد ساعات اليوم إلى (112) دورة (Cycle 112)، وكل دورة لها فترة زمنية مدتها (12،8 دقيقة).

ب. كل «دورة» يتم تقسيمها إلى (Frame 64) وكل «Frame» مدته «12 ثانية»، وأيضاً كل «Frame» يتكون من (1536 Time Slot) خانة زمنية).

جـ. وكل خانة زمنية (Time Slot) تكون مدتها (7،8 مللي ثانية).

واعتماداً على نوع العمليات فإن كل مستخدم يتوفر له عدد (1) أو (2) خانة زمنية حيث يمكنها من إرسال الرسائل، وأثناء عملية الاستقبال فإن جميع «الخانات الزمنية» الأخرى تكون متوفرة وجاهزة للاستقبال.

يمكن للمستخدم اختيار المعلومات التي يرغبها ويحتاج إليها.

وحيث أن «الدورة Cycle» مقسمة إلى (98304) خانة زمنية (Time Slot) وحيث أنه في الحالات المحدودة للغاية التي فيها يخصص لكل مستخدم «خانة زمنية» (Time Slot) واحدة فقط، فإنه بالتالي تكون شبكة الـ (JTIDS) قادرة على أن تستخدم بواسطة (98000) مستخدم أو أكثر.

ويجب أن تشتمل كل رسالة على بيانات تختص بالآتي:

• تحديد الهوية Identity.

• والموقع Location.

• وحالة المستخدم (Statue Of The User).

يجب تقديم جميع تلك المشتملات إلى الشبكة.

الديـــن السياســـي
أهدافه ومآربه وطرق ووسائل إستخدامه

بقلم :
محمد أحمد فريحـــات
كلية الدفاع الوطني

إن ظاهرة استخدام الدين وتسييسه في سبيل تحقيق مآرب، وأهداف سياسية، أو اقتصادية، أو سلطوية، أو فرض الهيمنة واحتكار السلطة هي ظاهرة تاريخية لم تقتصر على دين من الأديان، بل تكاد تكون قد شملت جميع الأديان، والمعتقدات وعلى مر العصور، إذ يعج التاريخ بمئات- بل الآلاف- الأمثلة والشواهد التي تدل على استغلال أفراد، أو جماعات، أو حركات، أو تنظيمات المعتقدات الدينية في تحقيق مآربها وأهدافها، باستخدام طرق ووسائل وأدوات مختلفة، تتلاءم مع طبيعة العصر والمجتمع.

أورد بعض الأمثلة، وأبداء بقصة فرعون الذي قال –كما ورد في القران الكريم – : «فَحَشَرَ فنادى ، فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى»، وسبق أن قال –كما ورد في القران الكريم–: «مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي»، ففرعون قد استخدم الدين أو العقيدة في خداع الناس من باب الاستعلاء، والاستكبار، والطغيان، والهيمنة على البشر، و قال الله تعالى في سورة القصص الآية (4) «إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ»، هذا وصف حال الفرد أو الجماعة التي تستخدم الدين أو العقيدة مبرراً للقتل، والدمار، وإشعال الفتن الطائفية، والاستقواء على المستضعفين، الذين لا حول لهم ولا قوة، وذلك بتنصيب أنفسهم أولياء الله في الأرض، بل هم المفسدون كما وصف الله تعالى فرعون.

مثال آخر على استخدام الدين، أو العقيدة، أو الخزعبلات في سبيل تحقيق مكاسب

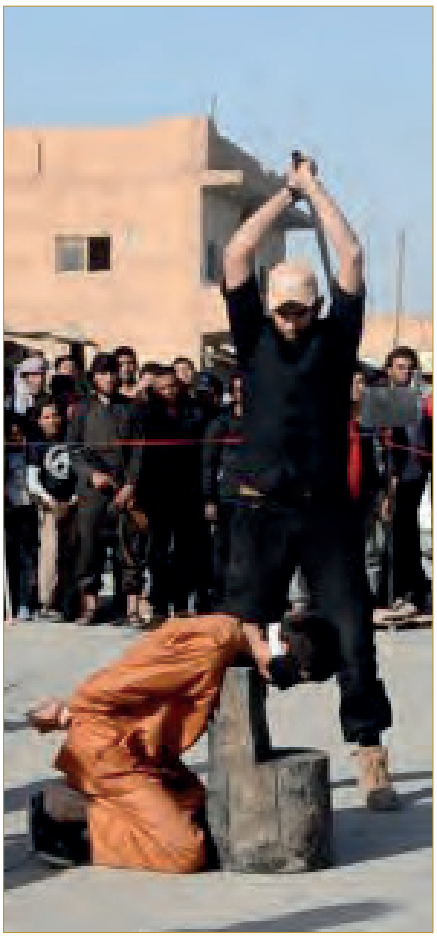

شخصية (السلطة والجاه) قصة مسيلمة الكذاب الذي ادعى النبوة، وطلب اقتسام النبوة مع سيد الخلق- نبي الله محمد صلى الله عليه وسلم- حيث أطلق مسيلمة على نفسه نبي الله، لكن سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- سمى الأشياء بأسمائها، فقال عنه « مسيلمة الكذاب» إلى أن ذهب مثلاً « أكذب من مسيلمة » ، و السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا ننزلق خلف تلك الجماعات ونسميها بنفس الأسماء التي نسبتها وأطلقتها على نفسها؟ سواء أكان ذلك في حديثنا، أم في وسائل الإعلام، أم في الخطاب الرسمي، فعلى سبيل المثال: جماعة مارقة خارجة عن القانون تمارس العنف والإرهاب، أطلقت على نفسها « الدولة الإسلامية» ، أو «حزب الله»، أو أي اسم ينسبها للإسلام. لماذا لا نتبع نهج نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- ونسمي الأشياء على حقيقتها؟ حتى لا يقترن اسم تلك الجماعات بالإسلام تماماً كما وصف مسيلمة «بالكذاب» ، إلى أن اقترن اسمه بالكذب، والتدليس، والخزعبلات، والأفضل أن نقول جماعة مارقة، أو جماعة خارجة عن القانون، أو التنظيم المجرم، بدلاً عن المسميات المقترنة بالإسلام السمح، حتى تلازمهم هذه الصفات التي هي في الواقع صفاتهم.

هيمنة الكنيسة والبابا على أوروبا في القرون الوسطى على جميع نواحي الحياة، مستغلة الدين بدعوى أن البابا ظل الله على الأرض، فكان الفلاح البسيط المستعبد من الإقطاعيين، الجاهل بأمور دينه يستمع إلى ما يقال له من خزعبلات من رجال الكنيسة، حتى يصبر على العبودية وله الجنة، وبنفس الوقت يستغل رجال الكنيسة الإقطاعيين بجني الأموال، والممتلكات مقابل إخماد وإسكات الفلاحين، حتى أن ولاية رجل الكنيسة وصلت لحد أنه يمكن أن يحل محل الرب، ويصدر

العفو والغفران، ويضمن الجنة لمن يملك المال ويشتري صكوك غفران، أو لمن يمتلك جسماً قوياً وسلاحاً يقاتل به المسلمين.

مثال آخر من الحرب الأهلية الصينية التي استمرت قرابة أربعة عشر سنة (1850 – 1864) ، راح ضحيتها أكثر من عشرين مليون شخص، فيما يعرف باسم ثورة أو تمرد تايبينج، حيث قاد هذا التمرد المسيحي هونج شوكوان، الذي ادعى أنه شقيق المسيح عليه السلام، و انه ولي الله في الأرض، بعثه الله نبياً من أجل استبدال الدين المسيحي بجميع الديانات الموجودة في الصين، حيث اتبعه ملايين من المجرمين القتلة الذين عاثوا في الأرض الفساد.

وفي تسعينيات القرن الماضي استخدم المدعو ديفيد كورش من تكساس الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب الصيني شوكوان، وادعى أنه المسيح، وأنه يتلقى أوامره من الرب، وانتهت حركته بمذبحة راح ضحيتها أكثر من خمسة وسبعون شخصاً، ثلثهم تقريبا من الأطفال الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة. ولا ننسى مذابح « الهيكل ألشمسي» في سويسرا، وفي مناطق مختلفة من العالم حدثت أيضاً في تسعينيات القرن الماضي.

هذه أمثلة فقط، ومن يرجع إلى تاريخ الشعوب والأمم يجد الكثير من الجماعات التي استخدمت الدين والمعتقدات مبرراً للقتل، والدمار، والخراب، والسبي، والخروج عن المألوف، واستباحة دماء الأبرياء دون وازع أخلاقي أو إنساني.

وللأسف، استغلت بعض الجماعات أو التنظيمات أو حركات الدين الإسلامي الحنيف دين العدل والمساواة، الذي يحث على مكارم الأخلاق، والصدق، والأمانة، والارتقاء بالنفس البشرية، والحث على العلم والتعليم، ونبذ العنف، والإرهاب، وشوهت صورته السمحة بربط اسم الإسلام بتلك الجماعات التي تدل أفعالها وممارساتها- عن قصد أو غير قصد – على عكس ما أمرت به الشريعة الإسلامية السمحة، فقد استباحوا دماء البشر، وروعوا وأرهبوا الأمنين ، وعطلوا التقدم والازدهار للشعوب الإسلامية، والشاهد على ذلك ما يجري في بعض الدول العربية والإسلامية من عنف، وإرهاب، وقتل ،ودمار، وتشريد لملايين البشر، وانصراف الشباب عن التعليم، وعن المشاركة بتنمية وتطوير دولهم، ومجتمعاتهم، وانشغلوا بالقتال مع أو ضد تلك الجماعات الضالة.

وأهم ما تتميز به تلك الجماعات الخارجة عن القانون فرض إرادتها وهيمنتها على

المستضعفين، ومحاولة احتكار السلطة باسم الدين تماماً، و لا فرق بينهم وبين ممارسة فرعون كما أسلفنا، بالإضافة إلى تشويه صورة الإسلام ، و بث الفتنة، والحروب الطائفية، والعقائدية، و يقدمون أقوال بعض البشر على قول الله، وقول رسوله الكريم، ويستشهدون بها، ليبرروا أفعالهم، ويفسرون الآيات والاحاديث بما يتفق مع أهوائهم، وارتكبوا مجازر بحق المسلمين وغير المسلمين العزل، و كفَّروا وقتلوا كل من خالفهم، ودمروا الإرث الإنساني العريق، هذا هو التعريف الحقيقي للفساد العظيم في الأرض.

ماذا يفعل شباب الأمة لمواجهة ومقاومة هذه الفرق الضالة المضلة الفاشلة في الدنيا والأخرة ، و لحماية الدين الإسلامي، والمحافظة على الأوطان؟

أولا: الاقتناع بأن هذه الجماعات تختبئ خلف الدين، وتستخدمه، وتستغله لخدعة الناس، وأن أفعالهم لا تقارن بما أمر به الله عز وجل، ورسوله الكريم، وليس من الحكمة والعدل أن نقارن ما يفعلون بما كان يفعل رسول الله أو الصحابة رضوان الله عليهم.

> بعض الجماعات الدينية إستخدمت الدين والمعتقدات مبرراً للقتل والدمار

ثانيا: ألا نطلق عليهم مسمياتهم التي أطلقوها على أنفسهم لكي لا ترسخ تلك الأسماء في أذهان الأجيال القادمة، وليسمي نفسه «دولة إسلامية»، أو «جهاديين»، أو ما يشاء من مسميات، ولكن الواجب علينا أن نطلق عليهم التسمية التي تناسب أفعالهم، خوارج مثلاً أو جماعة مارقة خارجة عن القانون، أو قاطعي الطرق.

ثالثاً: وعي الشباب ومعرفتهم في أمور دينهم، وشريعتهم من خلال علماء الأمة الأجلاء، حتى لا يتم التغرير بهم عن طريق أشخاص لا يعرف عنهم سوى القابهم وكناهم.

رابعاً: توحيد الجهد والوقوف صفاً واحداً خلف القيادة التي تحكم بالحكمة والعقل، فأي أحق بالولاية والوصاية على الأمة؟ أهي تلك العصابات التي ساهمت في تأخر وتخلف البلاد وعاثت فساداً فيها، أم القيادة التي تعمل من أجل البناء والتقدم، والتطور، والازدهار، والتنمية؟

خامسا: مواجهتهم ومقاومتهم بالفكر، والمنطق، والحجة حماية لمبادئ الدين الإسلامي منهم، ومن فتاواهم الضالة.

يجب علينا جميعاً شعوباً وحكومات، أينما كان موقعنا، وطبيعة أعمالنا أن نسهم، ونكون شركاء فاعلين في المحافظة على أمن بلداننا، و أوطاننا، واستقرارها، وازدهارها، وسيادة القانون فيها، حتى نأمن فيها على أنفسنا، وعلى عائلاتنا، خاصة الأطفال الذين تجرعوا الويلات نتيجة لأفعال تلك العصابات، والحفاظ على هيبة الدولة لأن هؤلاء كالطحالب موطنهم المفضل غياب الدولة، وعدم سيادة القانون، وان نتمتع بالأخلاق العربية الإسلامية الأصيلة التي هي نموذج في الصدق، والأمانة، والإخلاص، وحفظ العهود واحترام الآخر، ومعتقداته، وأن نؤمن بالبناء، والتنمية، ونكون أقوياء، لأن قوة الشعوب هي ضعف لهم، والعكس صحيح.

القـــوة الفكريـــة

أحـــد عناصـــر القـــــوة الوطنيـــة والأمـــــ

بقلم :
عوني الخطيب
كلية الدفاع الوطني

ن الوطنـــــي

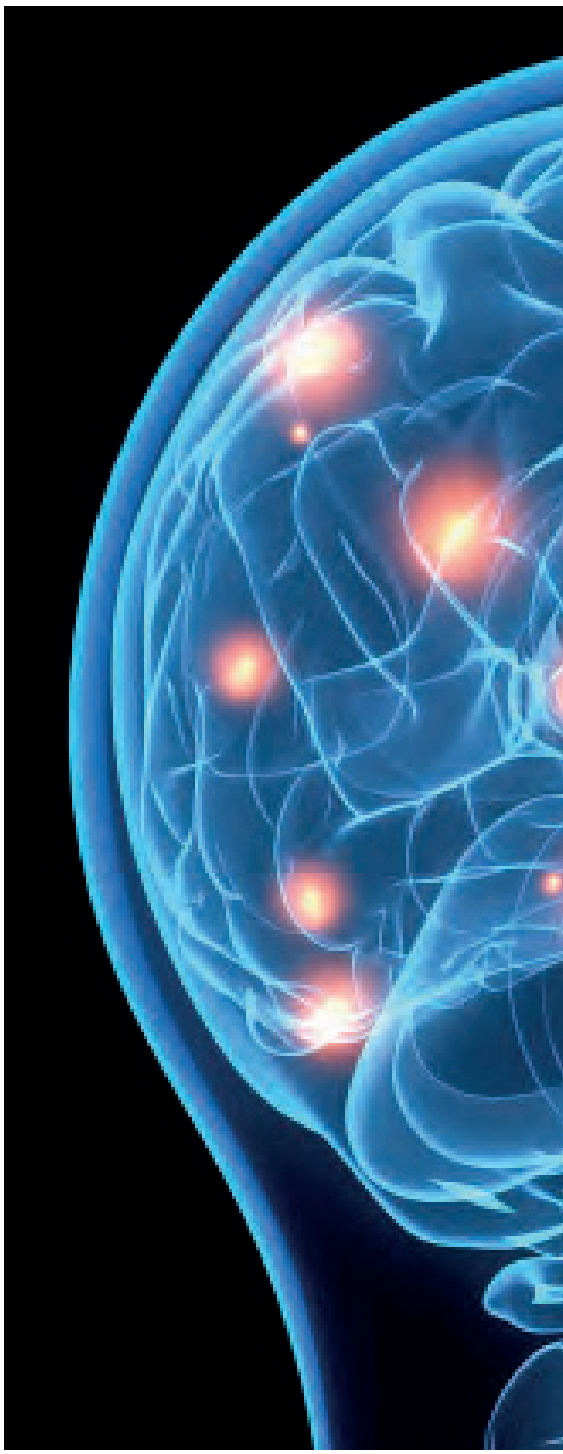

تقاس القوة الوطنية للدول استناداً إلى عدد من المعايير الحسابية المعتمدة عالمياً تتباين فيما بينها باختلاف المتغيرات التي تبناها كل معيار من تلك المعايير. من تلك المعايير معيار المفكر جيرمان (Frank Clifford German) الذي استند إلى معادلة رياضية تتكون من (26) متغيراً تندرج تحت أربعة طوائف رئيسية هي: الموارد الطبيعية، و السكان، والمساحة، والقوة البشرية لحساب محصلة القوى الوطنية الشاملة (Comprehensive National Power)، ومن تلك المعايير أيضاً ما خرج به المفكر فوكس لحساب القوة الوطنية الشاملة اعتماداً على طائفتين هما: القوة البشرية والناتج القومي ، وقد اختلف معيار المفكر سول كوهين (Saul Cohen) في أنه استند إلى خمسة عوامل هي: العوامل الاقتصادية، والنفسية، والعسكرية، و الجغرافية، والسياسية لحساب تلك المحصلة الشاملة للقوة الوطنية للدول، أما معيار المفكر موير فقد استند إلى الناتج القومي الإجمالي فقط في حساب القوة الوطنية للدول وتأثيرها في العلاقات الدولة، أما هانز مورجنثاو(Hans Morgenthau) فقد ارتكز على عدد من العوامل لحساب القوة الوطنية هي: الجغرافية، الموارد الطبيعية، و القدرة الصناعية، والجاهزية القتالية، والسكان، والهوية الوطنية، والمعنويات، و جودة المؤسسات الحكومية .

وقد اعتمدت تلك المعايير لتقييم القوة الوطنية للدول، وتأثيرها في العلاقات الدولية، و قد برزت مؤشرات عالمية معيارية ثلاثة بُنيت على هذه المعايير باستخدام التحليل الإحصائي الكمي، و من تلك المؤشرات: مؤشر القدرات المادية للدولMaterial Capacities Index (MCI)))، و مؤشر القدرات شبه المادية(Semi-Material Capacities Index (SMCI))، و مؤشر القدرات غير المادية (Immaterial Capacities Index (IMCI)).

مازالت تلك المعايير قيد الجدل لأسباب رئيسة أبرزها: أن ما يحتويه أي من تلك المعايير قد غفل عنه معيار أخر، والسبب الأخر هو أنه قد تكون القوة الوطنية الشاملة ثابتة ودقيقة، إلا أنها متغيرة في

توظيف القوة الفكرية يؤثر في الرأي العام ويصنع الفكر الوطني

طريقة توظيفها تجاه الدول الأخرى، فقد تستطيع دولة ما أن توظف قوتها الوطنية الشاملة ضد دولة ما، ولكنها قد لا تتمكن من توظيفها ضد دولة أخرى بنفس المقدار، كما أنها تتسم بالنسبية تبعاً للحيز الجغرافي، فزيادة البعد الجغرافي بين الدولة التي تمتلك القوة الوطنية وبين الدولة التي ستتأثر بتلك القوة يؤثر سلباً في فعالية تلك القوة، نظراً لضعف تأثير القوة الوطنية كلما ابتعدت عن مركز التأثير أو منبع القوة، ومما يزيد من وجود عامل النسبية في حساب تلك القوة الوطنية هو بيان التأثير الذي تحدثه دولة ما ضد دولة أخرى تبعا للقضية التي استدعت توظيف القوة الوطنية تجاهها، فقد يكون تأثير تلك القوة تجاه قضية ما لدى دولة معينة قوياً، بينما لا يمكن أن تتمكن الدولة من توظيف نفس القوة تجاه قضية أخرى لعدد من العوامل والمتغيرات.

والملاحظ أن تلك المعايير أو غيرها لم تأخذ بعين الاعتبار العامل الفكري في حساب القوة الوطنية الشاملة للدول، والأصل أن تكون القوة الفكرية أهم

القوة الفكرية منبع القوة الوطنية

عنصر ي حساب القوة الوطنية، نظراً لأن جميع عناصر القوة الوطنية المادية وغير المادية للدول هي بنت الفكر، فلم تكن القوة الوطنية المادية لدولة ما لتظهر لولا وجود الفكر الذي خطط لإبرازها إلى حيز الوجود المادي، سواءً أكانت تلك القوة الوطنية مكتسبة أم أصيلة لدولة ما، لذلك تدعو الحاجة إلى إدراج الفكر في حساب القوة الوطنية للدول، كما أن اعتماد هذا العنصر في حساب القوة الوطنية يتطلب حساب العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيه، منها على سبيل المثال لا الحصر: الرأي العام (Public Opinion)، والأمن الفكري (Intellectual Security)، والعقيدة الفكرية(Intellectual Doctrine) المميزة للدولة عن سائر الدول بما فيها الدول التي تتشارك معها في الإقليم الجغرافي، أو المصالح الاقتصادية، أو اللغة والثقافة، كما يتطلب ذلك أن يتم تسمح العقيدة فكرية للمفكرين بأن يسهموا في تشكيل الفكر الوطني كأحد عناصر القوة الوطنية، بغض النظر عن اختصاصاتهم المهنية، وفي هذا الصدد أورد ما ذكره المفكر إدوارد سعيد(Edward Said) في عدد من محاضراته التي كان قد ألقاها في جامعة كولومبيا ،

حيث قال: « إن مهمة المفكر هي تطوير المعرفة و حرية الأنسان، ويتطلب ذلك أن يتم التفكير خارج إطار المجتمع ومؤسساته خدمة للمجتمع ذاته»، أي تمكين الفرد من أن يربط ميوله ومصالحه الشخصية مع مصالح وتوجه المجتمع الذي يعيشه فيه خدمة للمجتمع ذاته.

إن تهيئة مثل تلك الظروف للمفكرين ستكون بيئة مثالية لتوظيف القوة الفكرية، وقد نجحت بعض الدول في توظيف القوة الفكرية لعدد من المفكرين نظراً لقدرتهم على التأثير في الرأي العام وصناعة الفكر الوطني، من هؤلاء المفكرين المفكر واللغوي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، وكارل سيجن(Carl Sagan)، و ستيفن جيه جولد(Steven Jay Gould) وجون ابدايك و هنري لويس جيتس(Henry Louis Gates) ، وكاميل باجيلا(Camille Paglia) وغيرهم .

وقد أشار جوزيف ني، عضو هيئة التدريس في جامعة هارفارد إلى أن مفهوم القوة الوطنية يتكون من القوة الصلبة كالقوة الاقتصادية، والتقنية، والعسكرية، بالإضافة إلى القوة الناعمة التي تشمل الأيدولوجية والثقافة وغيرها من العناصر، وقد ألمح إلى القوة الفكرية، ويمكن القول أن القوة الفكرية ليست كأحد عناصر القوة المادية، ولا تشبه عناصر القوة الناعمة، وإنما هي منبع القوة الوطنية ذاتها، كما أن مقدار القوة الفكرية لا يرتبط بالتعداد السكاني، أو مستوى القوة العسكرية للدولة بقدر ما يعتمد على قدرتهم مجتمعين على التفكير وفقاً لمنهجية موحدة تجاه القضايا التي تهم الدولة، وبنفس الوقت تحليل كل قضية على المستويات الدنيا ودراستها

تحالف عاصفة الفكر الذي اطلقه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية مؤشر على تبني مفهوم القوة الفكرية

تفصيلاً للتعرف على مدى تأثيرها على الصورة الأشمل، أو الاستراتيجية العظمى للدولة. ومن أبرز الكتب التي تعظم دور القوة الفكرية كأحد عناصر القوة الوطنية كتاب (Thirty-Six Stratagems) الذي ينسب إلى الجنرال الصيني تان داوجي، و كتاب فن الحرب (The ar of War) .

وهنالك توجه في الإقليم العربي إلى إدراج الفكر كأحد مقومات القوة الوطنية، فقد بادر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية إلى إطلاق دعوة لنخبة من مراكز الفكر لتشكيل ما أطلق عليه بتحالف «عاصفة الفكر»، بهدف توعية الرأي العام العربي بالمخاطر التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها من خلال العمل العربي المشترك الذي يحفظ للأمة العربية كيانها، وسلامة أراضيها، واستقرار شعوبها ورفاهيتها، ويمكن أن تكون تلك المبادرة أحد المؤشرات التي تبشر بتبني الفكر الوطني كأحد مقومات القوة الوطنية الشاملة.

مراجعة وتلخيص كتاب

أمـــــــن الخليـــــــــج العربـــــــي

محتويات الكتاب

1. اشتمل الكتاب على سلسلة من الدراسات التحليلية المختلفة عن أهمية منطقة الخليج العربي، ومفهوم التحالفات العسكرية، ومرتكزات الأمن القومي الأمريكي، وقدرات الحلفاء في مجال حشد القوة، وأمن الطاقة، وحسب التسلسل التالي:

(أ) الفصل الأول - المقدمة .

1. جاء في مقدمة هذا الكتاب ملخص للبيئة الاستراتيجية (الدولية، الإقليمية والمحلية) مع التركيز على التقاء المصالح بين الولايات المتحدة، وأوروبا منذ انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي في نيسان 1999 والمتعلقة بمواقف الدول الأوروبية تجاه المهمات التي تتجاوز عمليات حفظ السلام في العالم.
2. أشار المحررون لهذا الكتاب أن الولايات المتحدة تواجه تحدياً ثنائياً، فعليها أولاً أن تضمن استعداد الدول الحليفة للقيام بمهام تتجاوز عمليات حفظ السلام داخل أوروبا وحولها، وثانياً عليها أن تضمن أن تكون المساهمات العسكرية للحلفاء فاعلة في التعامل مع التهديدات الخارجية التي يُرجح أن يواجهها الحلف مستقبلاً.
3. يتناول هذا الكتاب المساهمات العسكرية الأوروبية المحتملة في أمن منطقة الخليج العربي، والمناطق الأخرى المنتجة للنفط التي تقع في أطراف أوروبا، مع ربط ذلك بسياق الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، والنقاش الدائر داخل حلف شمال الأطلسي الناتو، بشان أهداف الحلف ومهماته المتوقعة في الألفية الجديدة .

(ب) الفصل الثاني:

التهديدات لإمدادات الطاقة إلى الدول الغربية السيناريوهات والانعكاسات .

1. في هذا الفصل تحدث السيد ريتشارسوكو عن مدى قدرة الولايات المتحدة في الاعتماد على المشاركة العسكرية الأوروبية في الدفاع عن أمن منطقة الخليج العربية؟ كما تطرق الباحث إلى أهمية منطقة الخليج العربي من حيث احتوائها على 61% من الاحتياطات العالمية من النفط، و 30% من إجمالي النفط المتداول في التجارة العالمية .
2. تؤكد التحليلات في هذا الكتاب أن الانقطاعات الخطيرة في إمدادات النفط سيكون لها تأثيرات على استقرار القارة الأوروبية ، والأهم من ذلك أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في المحافظة

على أمن منطقة الخليج العربي، كما جاء في الكتاب أيضاً أن العقوبات التي كانت مفروضة على إيران قد أثرت على قدراتها العسكرية والاقتصادية بعد احتلال العراق، وكان الغرب ينظر إلى أن أضعاف العراق وإيران ضروري، حتى لا يكون بينهما نوع من سباق الهيمنة على منطقة الخليج العربي.

3. في نهاية الفصل وضع الكاتب تصوراً إلى أن إيران ستحاول اللجوء إلى أعمال تخريبية في المنطقة، واستهداف مصادر وطرق النفط من أجل الضغط على دول الخليج العربية لقبول مطالب إيران السياسية الاقتصادية والأمنية ، واعتقد أن هذه الطرح غير قابل للتطبيق بسبب امتلاك دول مجلس التعاون القدرة على الردع، والتأثير، وامتلاك تحالف قوي مع عدد من الدول الكبرى .

(جـ) الفصل الثالث: الحلفاء وأمن الطاقة / الروى والسياسيات.

1. في هذا الفصل أكد الكاتب على دور حلف الناتو في المفهوم الاستراتيجي، ومبادرات القدرات الدفاعية، ودوره في حشد القوة خارج أراضي الحلف، كما تناول مواقف دول الحلف والولايات المتحدة تجاه مسألة استخدام القوة لحماية أمن الطاقة .

2. أشار الكاتب في هذا الفصل إلى أن المفهوم الاستراتيجي للحلف لا يقف عائقاً أمام خيار قيام الحلف بعمليات نشر قوات خارج حدود أوروبا أو عمل تحسين المساهمات مع الحلفاء أو اتفاقيات دفاع مشترك مع الدول التي تحتوي على مصادر الطاقة والموارد الأخرى.

(د) الفصل الرابع - قدرات الحلفاء في مجال حشد القوة .

1. يركز هذا الفصل على القدرات الأوروبية في مجال حشد القوة، وبالتحديد على كيفية نشر القوة الجوية اللازمة لتنفيذ عمليات عسكرية كبيرة، كما يُقدم هذا الفصل وصفاً لخطط التحديث، والاستراتيجيات المستقبلية للعمل في مسارح العمليات خارج مظلة القارة الأوروبية .

2. قدم الكتاب أمثلة على القدرات الأمريكية في عاصفة درع الصحراء و عاصفة الصحراء، وكذلك التدخل العسكري لحلف الناتو في أفغانستان في موضوع إعادة البناء والتأهيل للقدرات الأفغانية، كما أبرز الكاتب هنا المساهمة الأمريكية في عمليات تحرير الكويت، بالتعاون مع قوات التحالف، عندما حشد حوالي 1300 طائرة مقاتلة، ونحو 308 طائرة لتزويد الوقود والنقل، كما قدم الأوروبيون المخزون الاحتياطي للذخائر في عاصفة الصحراء واحتلال أفغانستان .

(هـ) الفصل الخامس - التوصيات والاستنتاجات.

1. تناول هذا الفصل مجموعة من الأسئلة المهمة التي تتصل بمستقبل التخطيط الاستراتيجي الدفاعي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ومن هذه الأسئلة : ما هي أكثر التهديدات خطورة على أمن منطقة الخليج العربي، ومصادر الطاقة الأخرى للدول الغربية خلال العقود القادمة؟

2. تطرق الكاتب أيضاً في هذا الفصل إلى أن هناك دراسات تجريها الولايات المتحدة الأمريكية على مسارح عمليات كبرى في منطقة الخليج العربي، لاختبار الخطط الدفاعية الأمريكية في المستقبل المنظور، وهذا مرتبط بتعديل الاستراتيجية الأمريكية بشأن خوض حربين على مسرحي عمليات رئيسيين في آن واحد.

(و) الخلاصة .

1. من خلال ما جاء من تحليلات مفصلة بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والاستراتيجية الأكثر شمولاً ، فقد توصل الكتاب إلى أن المؤسسة العسكرية الأمريكية في حاجة إلى التفكير بأساليب جديدة عن أفضل الأساليب لاستخدام القدرات العسكرية للدول الحليفة في تنفيذ العمليات العسكرية في منطقة الخليج العربي .

2. أما رأيي وبعد مراجعتي وتلخيصي لأهم ما جاء في فصول هذا الكتاب، فإنني أوصي بقراءته والاطلاع عليه رغم أنه تاريخ نشره قبل عقد من الزمن، إلا أنه يُلقي الضوء على التغيرات والأحداث التي يمر بها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أهمية منطقة الخليج العربي والتي ستبقى محط اهتمام العالم.

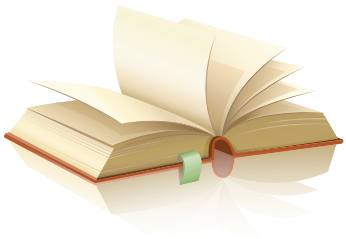

اسم الكتاب . أمن الخليج العربي / تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية.
الجهة الناشرة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
المحررون . ساهم في تحرير الكتاب، ريتشارد دشكولسكي ، ستيورات جونسون ، ستيفن لارابي وترجمة الطاهر بو ساحبة .
حجم الكتاب. تصل صفحات الكتاب إلى 209 صفحة من القطع المتوسط، إضافة إلى التنسيق المعتمد وحسب معايير الكتب الحديثة.

إفتتاح

دورة الدفاع الوطني الثالثة 2015 – 2016

افتتح اللواء الركن الطيار رشاد محمد سالم السعدي قائد كلية الدفاع الوطني صباح يوم الأحد الموافق 2015/8/30 دورة الدفاع الوطني الثالثة 2015-2016.

انتسب بالدورة عدد من المشاركين من كبار ضباط القوات المسلحة ووزارة الداخلية بالإضافة إلى عدد من الوزارات والهيئات الوطنية بالدولة وعددهم 37 دارساً.

حيث قام سعادة قائد الكلية بتوجيه الدارسين وهنأهم على الثقة باختيارهم كدارسين بهذه الدورة. وتمنى لجميع الدارسين تحقيق المزيد من التقدم على طريق التحصيل العلمي من أجل خدمة وطننا وأجيالنا القادمة.

عبـدالله بـن زايـد

مـــع دارســـي دورة الدفـــاع الوطنـــي

أستقبل سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي بديوان عام الوزارة اليوم وفدا من كلية الدفاع الوطني برئاسة اللواء ركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد الكلية. ورحب سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان خلال اللقاء بوفد الكلية وأكد حرص وزارة الخارجية والتعاون الدولي على مد جسور التواصل مع كافة المؤسسات بالدولة مثمنا قرار القيادة الرشيدة بإنشاء الكلية التي تمثل امتداد للصروح الأكاديمية والعلمية في دولة الإمارات وترجمة واقعية لاهتمام القيادة بتوفير كافة سبل العلم والمعرفة على أرض الدولة.

وزير الإقتصاد

مـــع دارســـي دورة الدفـــاع الوطنـــي

استقبل معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد بمقر الوزارة وفد كلية الدفاع الوطني ، وتضمنت المحاضرة التي حضرها.. عدد من الوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات ثمانية محاور اشتملت على استعراض لرؤية الإمارات 2021 وبنود الأجندة الوطنية المتصلة ببناء اقتصاد معرفي والحالة الاقتصادية الراهنة لاقتصاد الدولة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم الاتفاقيات الموقعة بين الدولة ومختلف دول العالم وبيئة الأعمال الإماراتية المتميزة وأهم قطاعات التنمية التي تقود الاقتصاد الوطني وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد وأخيرا ترتيب دولة الإمارات على مختلف المؤشرات العالمية المرموقة.

محاضرة وزير الطاقة

معالي سهيل بن محمد فرج المزروعي

محاضـرة الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي

رئيـــس أركـــان القـــوات المسلحـــة

محاضرة معالي حسين إبراهيم الحمادي

وزيـــــر التربيـــة والتعليـــم

محاضرة معالي المفوض علي محمد صبيح الكعبي

رئيس الهيئة الإتحادية للجمارك

محاضرة معالي سيف سلطان العرياني

الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني

محاضرة معالي الدكتور علي راشد النعيمي

مديـر جامعـــة الإمـــارات

محاضـرة سعادة باربارا أ ليف

سفـيرة الولايات المتحدة الأمريكية

محاضـرة سعادة السفير على عبدالله الأحمد

سفير الدولة في جمهورية ألمانيا الاتحادية

محاضرة اللواء الركن مايك هندمارش

قائـــد حـــرس الرئاســـة

محاضـرة اللواء خميس مطر المزينة

قائـد عـام شرطـة دبـي

محاضرة سعادة عبدالله محمد البسطي

الأمـين العـام لمجلـس الـوزراء

محاضـرة العميد الركن الدكتور مبارك سعيد غافان الجابري

رئيس هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات

محاضرة الدكتور سلطان محمد النعيمي

أكاديمـــي خبيـــر في الشـــؤون الإيرانيـــة

محاضـرة الدكتورة إبتسـام الكتبـي

رئيسـة مركـز الإمـارات للسياسـات

لتميزها في المساهمة الفعالة في تطوير التعليم الإلكتروني

شركة بلاك بورد تمنح كلية الدفاع الوطني جائزة التميز للتعليم الإلكتروني

كلية الدفاع الوطني تنظم مؤتمر

السيادة والنظـام العالمـي 1945 – 2010

بمناسبة مرور سبعين عاماً على تأسيس هيئة الأمم المتحدة، شهد اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد كلية الدفاع الوطني صباح اليوم الاثنين الموافق 2015/9/7 مؤتمر السيادة والنظام العالمي 1945-2015بكلية الدفاع الوطني يومي الاثنين والثلاثاء 6-2015/9/7.

ويهدف المؤتمر إلى تقييم مراحل تطور النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى الوقت الحاضر بواسطة نخبة من الحاضرين المتخصصين في هذا المجال. وتقييم المسارات المحتملة للبيئة الأمنية العالمية وفهم المبادئ والأحداث الرئيسية الخاصة بتطور النظام الأمني العالمي من عام 1945 إلى اليوم.

خبراء في مؤتمر الإسلام السياسي بكلية الدفاع الوطني:

«السراب» يكشف زيف حركات الإسلام السيـــــ

ـــــاسي ويفنّـــد أطروحاتها المضلـــلة

أشاد باحثون وخبراء في شؤون حركات الإسلام السياسي، خلال المؤتمر الذي نظَّمته كلية الدفاع الوطني، بكتاب «السراب» لمؤلفه الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيَّة؛ لما يتضمَّنه من رؤى ثرية ومناهج علمية رصينة، تمثل إضافة نظرية ونوعية إلى أدبيات الإسلام السياسي.

ورأى الخبراء والباحثون أن كتاب «السراب» نجح في تسليط الضوء على الجماعات الدينية السياسية، التي تدَّعي الحديث باسم الإسلام، وتتغذَّى على خداع البسطاء عبر شعارات زائفة، واستطاع أن يفنِّد أطروحات هذه الجماعات، ويكشف عن أهدافها الحقيقيَّة، وفساد أفكارها، وحقيقة مواقفها التي تحاول إخفاءها، خاصة في ما يتعلَّق بممارسة العنف، أو تبريره والتشجيع عليه.

وناقش المؤتمر، الذي حمل عنوان «الإسلام السياسي» وعُقِد في الرابع والخامس من أكتوبر الجاري، مفهوم الإسلام السياسي وواقعه، وأساليب تسييس الدين؛ بالإضافة إلى ثقافة التكفير التي تستند إليها قوى التطرُّف والإرهاب، وتنبثق منها الكراهية داخل المجتمعات؛ بالإضافة إلى تغذية العنصريَّة والمذهبيَّة والعرقيَّة.

لقطات من مؤتمر

الإسلام السياسي

الإسلام السياسي في اليمن

The MIRAGE
العمراب

كلية الدفاع الوطني تنظم مؤتمر

دور مراكز الفكر في مكافحة التطرف والإرهاب

نظمت كلية الدفاع الوطني ندوة بعنوان (دور مراكز الفكر والبحوث في الامن الوطني ومكافحة التطرف) يوم الاثنين الموافق 2 مايو 2016. وذلك لمناقشة دور وقدرات مراكز الفكر والبحوث في تقديم مواد ودراسات استراتيجية داعمة لما يتطلبه الامن الوطني والاقليمي. شارك في الندوة نخبة من المفكرين والخبراء من مراكز الفكر والبحوث من خلال طرح وجهة نظرهم في دور مراكزهم في هذا المجال.

زيارة

رئيس قوة الدفاع الماليزية لكلية الدفاع الوطني

قام الوفد الماليزي برئاسة الفريق أول تان سري ذو الكفيلي بن محمد بن زين رئيس قوة الدفاع الماليزية، بزيارة لكلية الدفاع الوطني صباح اليوم الثلاثاء 8 مارس 2016.

وتأتي هذه الزيارة للتعرف على كلية الدفاع الوطني وتبادل الآراء حول المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية. وفي ختام الزيارة تم تبادل الهدايا التذكارية وكتابة السجل التاريخي بالإضافة إلى التقاط بعض الصور التذكارية.

زيارة

قائد كلية الدفاع الوطني الكوري للكلية

قام الوفد الكوري برئاسة الفريق / وي سونغ قائد كلية الدفاع الوطني الكوري بزيارة لكلية الدفاع الوطني صباح يوم الاربعاء 18 مايو 2016 بقصد التعرف على كلية الدفاع الوطني وتبادل الأراء حول المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية . ومناقشة بنود مذكرة التفاهم بين كلية الدفاع الوطني الإماراتية وكلية الدفاع الوطني الكورية وفي ختام الزيارة تم تبادل الهدايا التذكارية بين الطرفين وكتابة السجل التاريخي بالإضافة إلى التقاط بعض الصور التذكارية..

زيارة

وفد اكاديمية ناصر العسكرية لكلية الدفاع الوطني

زيارة

وفد كلية القيادة والأركان المصرية لكلية الدفاع الوطني

زيارة

دورة الدفاع الوطني الثالثة للولايات المتحدة الامريكية وكندا

سفير دولة الإمارات في الولايات المتحدة الأمريكية سعادة يوسف العتيبة يتسلم هدية تذكارية من نائب قائد كلية الدفاع الوطني العميد ركن حمد جمعه النيادي

زيـارة

دورة الدفاع الوطني الثالثة لجمهورية مصر العربية

سفيـــر دولة الإمـــارات في جمهوريـة مصر العربيـة سعـادة محمـد بن نخيرة الظاهري يتسلـم هدية تذكاريـة مـــن اللواء الركن متقاعد/عبدالعزيز أحمد الباكري مستشار كلية الدفـاع الوطني

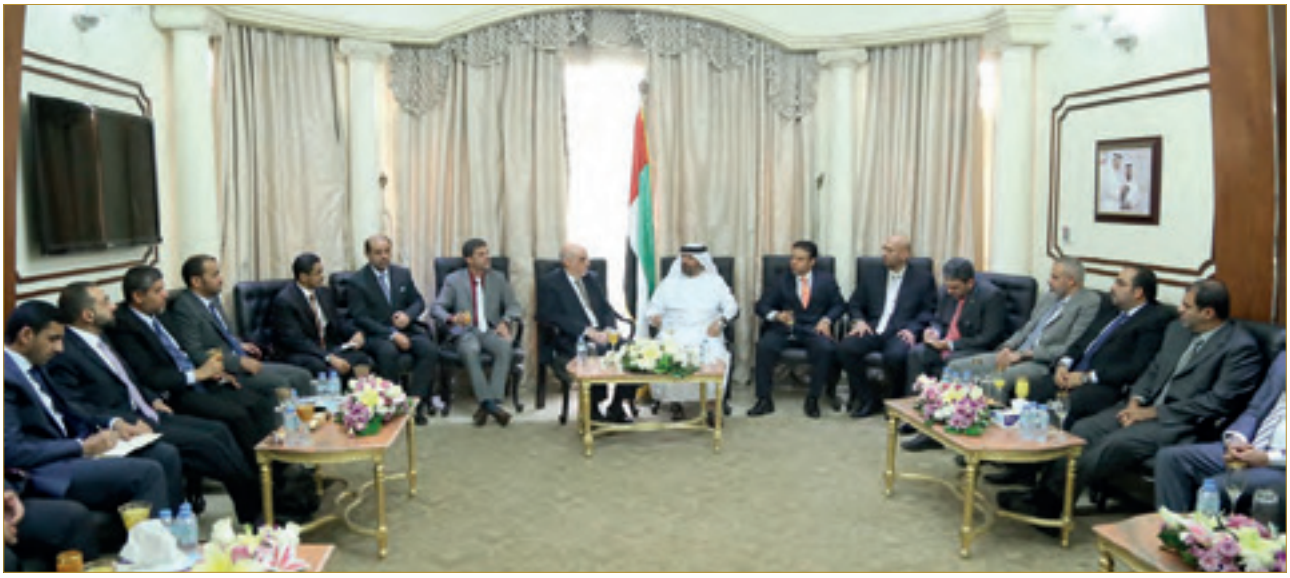

زيـارة
لجمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية الصين الشعبية

سفير دولة الإمارات في جمهورية الصين الشعبية سعادة عمر البيطار يتسلم هدية تذكارية من العميد الركن سالم سعيد الشامسي رئيس الوفد

زيـارة

دورة الدفاع الوطني الثالثة لجمهورية الهند

سعادة ساعد محمد المهيري القائم بالأعمال بالإنابة بسفارة الدولة في نيودلهي يتسلم هدية تذكارية من العميد الركن سالم سعيد الشامسي رئيس الوفد

زيـــــــــــــارات

زيارة المجلس الوطني الاتحادي

زيارة المدينة العالمية للخدمات الانسانية ومستودعات الهلال الاحمر

زيارة الهيئة الوطنية للأزمات والكوارث

زيارة مدينة مصدر

زيارة الارشيف الوطني

زيارة الارشيف الوطني

نائب قائد الكلية يمنح شهادة شكر وتقدير للدكتور سلطان محمد النعيمي

زيارة المجلس الوطني للإعلام

زيارة قيادة القوات البرية

زيارة قيادة القوات البحرية

زيارة قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي

زيارة قيادة حرس الرئاسة

المجموعة الدراسية الثانية

تحصل على المركز الأول ضمن فعاليات اليوم الريـــــــ

اضي لدورة الدفاع الوطني الثالثة

بحضور اللواء الركن الطيار رشاد محمد سالم السعدي قائد كلية الدفاع الوطني، توجت المجموعة الدراسية الثانية بالمركز الأول وذلك ضمن فعاليات اليوم الرياضي 2015-2016 والذي استضافه مركز التربية الرياضية العسكرية يوم الثلاثاء الموافق 27 أكتوبر 2015 ، لتوفير الفرصة للدارسين وهيئة التوجيه ومرتب الكلية من المشاركة الفعالة في التنافس، والتواصل الاجتماعي.

زيارة

مهرجـان الوحـدات المسانـدة للرمايـة 2016

شارك دارسو دورة الدفاع الوطني 2015-2016 وأعضاء هيئة التوجيه في مهرجان الرماية السنوي الرابع 2016 يوم الأربعاء الموافق 27 يناير 2016 ، الذي تنظمه قيادة الوحدات المساندة وذلك لتنمية مهارات الرماية الفردية والجماعية وتعزيز روح التنافس وتعزيز الحب والولاء للوطن وتعزيز التلاحم بين القوات المسلحة وأفراد المجتمع ، حيث تضمنت فعاليات المهرجان مسابقات الرماية على البندقية عيار 5.56ملم (فردي) ، المسدس كاركال عيار 9 ملم (فردي) ، البندقية عيار 0.22 سكتون (فردي) ، مسابقة إسقاط الصحون بندقية عيار 5.56 ملم ، مسابقة إسقاط الصحون (الشوزن).

تمريـــن الأمـــن الوطني

لدورة الدفاع الوطني الثالثة

تنفذ دورة الدفاع الوطني 2015 - 2016 تمرين الأمن الوطني والذي يعتبر التمرين الرئيسي في كلية الدفاع الوطني، حيث بني التمرين على أساس الواقع الحقيقي للبيئة الاستراتيجية (الدولية، الإقليمية والوطنية) السائدة وقت التمرين ثم يتطور على أساس سيناريوهات افتراضية تعكس صورة متدرجة لازمة إقليمية في المنطقة ذات امتدادات دولية ومحلية يتوقع أن يكون لها تأثير على الأمن الوطني لدولة الإمارات. يهدف التمرين إلى تمكين الدارسين من التفكير بشكل ناقد واستراتيجي لتطبيق المعرفة العملية بأساليب تعاونية مع شركاء متعددين ضمن بيئة عمل صعبة ومعقدة.

مناقشة

عـــروض الدارســـين

government p

Enhancing rules and
exchange informatio

حفل تخريج دورة الدفـاع الوطنـي الثانية
من حملة شهادة الماجستير في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

حفل تسليم شهادة

الماجستير في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

حفل تسليم شهادة

الماجستير في الدراسات الأمنية والإستراتيجية

تخريـــج دورة الدفـــاع الو
الأحـــد

طني الثانية 2014 / 2015

2015 / 5 / 31